



تأسس عام 1960



قائمة المحتويات

1	◀ الجوائز والإعترافات الدولية
3	◀ مؤشرات الأداء الرئيسية
5	◀ كلمة رئيس مجلس الإدارة
8	◀ رؤيتنا
9	◀ المؤشرات المالية
11	◀ البيئة الإستثمارية والرقابية
13	◀ القطاع المصرفي في فلسطين
15	◀ الفروع والمكاتب
17	◀ الشركات التابعة
21	◀ المنتجات والخدمات المصرفية
31	◀ بنك فلسطين حول العالم
35	◀ استراتيجية الإستدامة
59	◀ الحوكمة وإدارة المخاطر
63	◀ الإدارة التنفيذية والدوائر الرقابية
65	◀ مجلس الإدارة
72	◀ لجان مجلس الإدارة
76	◀ إدارة المخاطر
79	◀ علاقات المساهمين
80	◀ نشاط التداول
81	◀ كبار المساهمين
83	◀ إفصاحات
84	◀ اجتماع الجمعية العمومية
85	◀ اقرارات مجلس الإدارة
86	◀ البيانات المالية وتقرير المدقق

المرحوم الحاج هاشم عطا الشوا مؤسس بنك فلسطين



مؤسس هذا الصرح الاقتصادي الشامخ والذي كرس حياته في خدمة وطنه وشعبه. وبِعزيمته وصبره وشجاعته، قاد بنك فلسطين عبر سنوات طويلة من الكفاح والتحديات إلى التفوق والتميز.

المرحوم الدكتور هاني هاشم الشوا الرئيس السابق لمجلس الإدارة



أكمل مسيرة بناء وتطوير هذا الصرح المميز واعتمد استراتيجية التوسع ومواكبة التطور التكنولوجي والنهوض بمستوى العمل ومهنية الأداء، وما زالت سياساته الحكيمة تقودنا حتى يومنا هذا.

نبذة عن بنك فلسطين

تأسس بنك فلسطين في العام 1960 بمدينة غزة، وباشـر أعماله في العاشر من شباط عام 1961 كمؤسسة مالية رائدة تسعى للنهوض بمستوى الخدمات المصرفية في فلسطين بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى أن توسعت خدماته لتلبي جميع الاحتياجات المالية لمختلف الشرائح والقطاعات الاقتصادية. يعد بنك فلسطين اليوم من أكبر البنوك الوطنية، برأس مال يبلغ 160 مليون دولار. ليحافظ على صدارة البنوك العاملة في فلسطين من حيث رأس المال المدفوع وموجودات بلغت حتى نهاية عام 2014 ما قيمته 2.42 مليار دولار ويعد البنك من أكثر البنوك انتشارا من حيث عدد الفروع التي وصلت إلى 54 فرعاً ومكاتباً، بالإضافة إلى 112 صراف آلي منتشرة في مختلف محافظات الوطن. وبكادر بلغ عدده 1,280 موظفة وموظف، يعملون على خدمة أكثر من 698,297 عميل من أفراد، شركات ومؤسسات بمختلف الأنواع والأحجام بالإضافة إلى الفلسطينيين المغتربين، كما بلغت الحصة السوقية للبنك من التسهيلات الائتمانية والودائع للقطاع المصرفي الفلسطيني 25.71٪ و 23٪ على التوالي.

وقد عمل البنك على زيادة حجم الدعم المقدم لمختلف المشاريع الاقتصادية وتم التركيز على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين وتأسيس وحدة خاصة في البنك لتقديم الخدمات المختلفة لأصحاب هذه المشاريع. وتقديم التمويل اللازم لجميع الشرائح الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية، من أجل تحفيز الاقتصاد الوطني.

عمل بنك فلسطين بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC على تطبيق الممارسات الفضلى في ادارة المخاطر لتكون بذلك أول مؤسسة فلسطينية تؤسس نظام فعال لإدارة كافة أنواع المخاطر على كل المستويات. كما ان وجود نظام فعال وسياسة لادارة المخاطر له أثر على الاستثمار وزيادة الثقة والاطمئنان من قبل المودعين.

يمتلك بنك فلسطين المركز الوحيد لإصدار وقبول بطاقات الائتمان والخصم في فلسطين، حيث يعتبر المصدر الوحيد لهذه البطاقات بكافة أنواعها (Easy Life, Visa, Visa Electron, MasterCard, CashCard) من خلال مركز مختص يعمل منذ العام 1999.

في عام 2005، أدرج سهم بنك فلسطين للتداول في البورصة الفلسطينية، وأصبح الآن ثاني أكبر الشركات المدرجة حيث تبلغ قيمته السوقية ما يزيد عن 14٪ من إجمالي القيمة السوقية للبورصة.

وفي عام 2007، أسس البنك شركة الوساطة للأوراق المالية لتكون الذراع الاستثماري للبنك، حيث تعمل الشركة على تقديم خدمات البيع والشراء لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وبورصات أخرى في الشرق الأوسط، إذ حصلت ولفترات متتالية على المركز الأول كأفضل الشركات في استقطاب المستثمرين وحجم التداول من بين ثمان شركات وساطة في فلسطين. أما في العام 2011، فقد أسس البنك شركة PalPay® لخدمات الدفع الالكترونية بما فيها دفع فواتير الخدمات، وشحن الهواتف بمختلف أنواعها عن طريق الانترنت ومن خلال شبكة لنقاط البيع الإلكترونية التابعة للبنك والتي يصل عددها إلى حوالي 5,500 نقطة بيع موزعة على المحال التجارية والفنادق والمطاعم ومراكز الاتصالات والخدمات العامة.

تقديرًا لدور وإنجازات بنك فلسطين وتميزه بتقديم الخدمات البنكية والاجتماعية والاقتصادية وتطوره الدائم، استمر البنك بالحصول على جوائز محلية ودولية عديدة، كان من أبرزها: حصوله على جائزة «أفضل بنك في فلسطين» من عدة مؤسسات عالمية مرموقة، منها: Euromoney، و Global Finance.



التزامنا

أن نكون مع عملائنا في كل خطوة وأن نكون رواداً في التنمية الاقتصادية والمجتمعية.

أداء متميز

من أكبر شبكة مصرفية في فلسطين

- ◀ جائزة "أفضل مدير تنفيذي في الشرق الأوسط" حسب تصنيف مجلة emeafinance
- ◀ جائزة "التميز كأفضل بنك في فلسطين" حسب تصنيف العالمية EUROMONEY
- ◀ جائزة "أفضل بنك في فلسطين" المقدمة من مجلة Global Finance المصرفية العالمية
- ◀ جائزة "أفضل بنك في فلسطين في مجال التجارة الدولية" المقدمة من مجلة Global Finance المصرفية العالمية
- ◀ جائزة "أفضل بنك في فلسطين" المقدمة من مجلة The Banker
- ◀ جائزة "أفضل بنك في فلسطين" ضمن تصنيف مجلة المال العالمية emeafinance
- ◀ جائزة "أفضل بنك في فلسطين" من المؤسسة المالية العالمية CPI Financial/Banker ME
- ◀ جائزة أفضل الشركات الفلسطينية في مجال "علاقات المساهمين" من جمعية علاقات المساهمين - الشرق الأوسط
- ◀ إدراج بنك فلسطين ضمن تصنيف "CPI Financial 100" باعتباره واحداً من أكبر 100 بنك في الشرق الأوسط
- ◀ جائزة سيتي بنك Citibank للأداء المتميز في تنفيذ الحوالات



الإرتفاع مقارنة مع عام 2013

	2014	2013	2012	2011	2010	الدولار الأمريكي
إجمالي الدخل	120,288,657	112,693,775	101,769,248	88,790,445	79,041,137	
الأرباح قبل الضريبة	51,659,265	53,037,996	49,966,888	41,868,275	37,732,105	
صافي الأرباح	40,222,506	40,438,831	38,347,397	33,980,673	30,119,469	
الموجودات	2,424,773,961	2,348,045,943	2,004,494,095	1,653,960,732	1,545,038,022	
ودائع العملاء	2,062,524,075	1,745,563,265	1,554,493,702	1,296,568,931	1,251,482,935	
التسهيلات	1,151,825,644	1,103,641,018	976,394,928	720,173,048	545,026,391	
حقوق المساهمين	280,106,578	252,018,974	220,973,909	194,399,762	163,884,250	
رأس المال المدفوع	160,000,000	150,000,000	134,000,000	120,000,000	100,000,000	
صافي إيرادات الفوائد والعمولات	102,545,209	99,619,607	83,681,034	75,982,199	61,843,054	
عدد الموظفين	1,280	1,212	1,139	1061	943	
عدد العملاء (يشمل كافة العملاء)	698,297	647,947	621,983	542,199	483,884	
عدد الفروع	54	50	48	46	42	
الحصة السوقية - ودائع	% 23.08	% 21.00	% 20.77	% 18.60	% 18.44	
الحصة السوقية - تسهيلات	% 25.71	% 24.63	% 23.75	% 20.54	% 19.19	

%2.22
الديون المتعثرة

%6.67
رأس المال المدفوع

%11.15
حقوق المساهمين

%4.37
التسهيلات

%18.16
الودائع

%6.74
إجمالي الدخل



هاشم الشوا

رئيس مجلس الإدارة
والمدیر العام

حضرات المساهمين الكرام،

بالأصالة عن نفسي، وبالنابة عن أعضاء مجلس إدارة البنك، وإدارته التنفيذية، يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي الذي يلخص أعمال البنك وأنشطته ونتائجه المالية للعام 2014.

مع نهاية عام 2014، طوى بنك فلسطين عاماً زاخراً من الأعمال والإنجازات وتجاوز جملة من الصعوبات والتحديات محافظاً على مكانته في السوق المصرفي الفلسطيني، كأكبر مؤسسة مصرفية فلسطينية، مؤكداً على اهتمامه لاستكشاف آفاق جديدة وابتكار حلول مبتكرة لتحقيق العائد لمساهميهِ والخدمة المميزة لعملائه والفائدة للمجتمع الذي يعمل فيه، لتكون الاستدامة نقطة الارتكاز التي يسير عليها في عملياته وأدائه.

لقد شهد عام 2014 صعوبات سياسية واقتصادية جمة، وبرغم ذلك كله، فقد أصر بنك فلسطين على أن يمثل نموذجاً راسخاً للمؤسسة الوطنية التي تعتنى بعملائها عبر الاستمرار بتقديم الخدمات المصرفية في أحلك الظروف، وأكثرها صعوبة، وقد تكلم بإصراره واستمراره بالقدرة على تجاوز آثار الحرب على غزة ومرونته في تخطي الأزمات السياسية والاقتصادية التي عصفت بفلسطين خلال العام الماضي، متوجاً ذلك بنتائج مالية إيجابية للمساهمين.

وبالنظر إلى ملخص البيانات المالية التي تحققت نهاية العام الماضي، فقد أشارت هذه النتائج إلى زيادة في إجمالي الدخل بنسبة 6.74٪، ليصل إلى 120 مليون دولار، مقارنة مع 113 مليون دولار في العام 2013. وحقق البنك أرباحاً صافية بلغت قيمتها بعد احتساب الضريبة 40,222,506 دولار، مقارنة مع 40,438,831 مليون دولار تحققت في العام 2013. ومن الجدير بالذكر بأنه تم في عام 2014 البدء بالعمل بقانون ضمان الودائع والذي أدى إلى زيادة في مصاريف البنك العام الماضي بقيمة 4,759,102 دولار أمريكي.

وتظهر النتائج زيادة في موجودات البنك بحوالي 77 مليون دولار لتبلغ نهاية العام 2014 ما قيمته 2.42 مليار دولار مقارنة مع 2.34 مليار دولار نهاية 2013. كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 18.16٪ لتتجاوز الـ 2 مليار دولار مقارنة مع 1.74 مليار دولار سجلها البنك نهاية 2013. وبالنظر إلى التسهيلات الائتمانية، فقد أشارت المؤشرات إلى ارتفاعها بنسبة 4.37٪ لتبلغ 1.15 مليار دولار، بعد أن كانت 1.1 مليار دولار نهاية 2013. حيث شهدت التسهيلات تركيزاً كبيراً على تمويل المنشآت الصغيرة التي تعتبر محرك الاقتصاد الوطني. من ناحية ثانية، فقد بلغت نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي محفظة التسهيلات ما نسبته 2.22٪، وهو ما يعتبر من أقل النسب، إذا ما قورن بمعدل نسب التعثر في البنوك والدول الأخرى. أما الحصة السوقية لبنك فلسطين من التسهيلات الائتمانية للقطاع المصرفي الفلسطيني، ارتفعت لتصل إلى 25.71٪ مع نهاية العام 2014، فيما ارتفعت حصة البنك السوقية من

فلسطين، وكجزء لا يتجزأ من مسؤولياتنا الوطنية، يتوجب علينا تحقيق أداء إيجابي مستمر، بالإضافة إلى السعي نحو تحقيق النمو المستدام على مر السنوات. لذا قمنا ببناء استراتيجية استدامة كاملة وشاملة تدخل في جميع عمليات البنك، ولهذا ستجدون في هذا التقرير أن عام 2014 كان مليئاً بالنشاطات والإنجازات.

إيماناً منا بأهمية الاستثمار طويل الأجل في فلسطين، أكمل بنك فلسطين استراتيجية التوسع لتقديم خدماته ومنتجاته لجميع شرائح المجتمع أينما تواجدوا، عبر الانتشار في مختلف المناطق الجغرافية في فلسطين بما فيها القرى والمناطق النائية، حيث يمتلك البنك أكبر شبكة مصرفية في فلسطين، مكونة من أربعة وخمسين فرعاً ومكتباً حتى نهاية العام 2014. حيث تم خلال عام 2014 افتتاح عدد من المكاتب الجديدة في بديا في محافظة سلفيت، ومكتب في بلدة عصيرة الشمالية بمحافظة نابلس، وآخر في جامعة الخليل، بالإضافة إلى مكتبين آخرين في قطاع غزة؛ واحد في تل الهوى وسط مدينة غزة، وآخر في مدينة بيت لاهيا في شمال القطاع. كما استكملنا مشاريعنا لتوسعة فروعنا ومكاتبنا القائمة لنواكب الزيادة في قاعدة عملائنا، ولكي نقدم لهم الخدمات بجودة عالية وبشكل مريح.

واستمراراً لجهوده في تطوير الواجهات الإعلامية الخاصة به، وعرض الخدمات المقدمة لعملائه بطريقة أكثر تميزاً وسهولة، أطلق بنك فلسطين النسخة الجديدة من موقعه الإلكتروني بشكل جديد يسهل على المتصفحين الاطلاع على مضمون الخدمات والمنتجات المالية والمعلومات وأخبار البنك. ويتميز الموقع الإلكتروني الجديد بجاذبية الشكل والمحتوى. ويتضمن جميع الخدمات والمعلومات التي يحتاجها المتصفحو والتي صيغت بطريقة واضحة. كما يحتوي الموقع الجديد زوايا خاصة بحملات البنك التي يطلقها بتفاصيلها وميزاتها. فضلاً عن زاوية خاصة بالعمولات والفوائد الخاصة بالخدمات والحوالات والقروض والودائع والتجارة الخارجية وأسعار العملات، بالإضافة إلى توفير البنك لميزة احتساب تكاليف وعمولات القروض التي ينوي العميل الاستفادة منها، بالإضافة إلى إمكانية تقديم الطلبات للحصول على خدمات البنك المختلفة عبر الموقع الإلكتروني الجديد.

وتلبية لتطلعات عملائنا واحتياجاتهم، واصل بنك فلسطين تطوير خدماته وإطلاق حملات للتوعية المصرفية للأطفال والشباب الذين يمثلون ما نسبته 75٪ من المجتمع الفلسطيني. حيث أطلق هذا العام حملة للتوعية المصرفية ضمن الأسبوع المصرفي للأطفال في فلسطين. كما واصلنا دعم الشباب الطموحين من خلال عدة برامج، ونحن في المراحل الأخيرة من إطلاق صندوق الابتكار – وهو صندوق للاستثمار في مرحلة مبكرة في المشاريع المبتكرة الفلسطينية.

فضلاً عن القيام بالعديد من المبادرات والحملات الخاصة بترويج خدمات البنك، حيث كان أولها إطلاق أكبر حملة على برنامج حسابات التوفير تحت عنوان «العيلة بتجمعنا» والتي مكنت جميع أفراد العائلة المدخرين لدى بنك فلسطين من الفوز بجائزة قيمتها 5000 دولار يومياً لكل فرد من أفراد العائلة إذا كانوا مدخرين في بنك فلسطين. كما أطلق البنك حملة أخرى لترويج البطاقات وخدمات الدفع الإلكتروني، من خلال السحب على جوائز مميزة لتشجيع عملائنا على استخدام البطاقات البلاستيكية Visa وMasterCard وeasylife بمختلف أنواعها (بطاقة الدفع المسبق، بطاقة المشتريات والسحب النقدي، بطاقات الائتمان، وبطاقة التقسيط المريح) عند استخدامها في المشتريات المحلية والدولية. كما أطلق البنك حملة جوائز أخرى لتشجيع التجار على استخدام نقاط البيع المنتشرة في فلسطين عن طريق تشجيع عملائهم على استخدام بطاقاتهم. ومن الجدير بالذكر أن بنك فلسطين نشر أكثر من 5,500 نقطة بيع في المتاجر والفنادق والمطاعم والمحلات التجارية المختلفة، في كافة المدن والقرى في فلسطين للتسهيل على المواطنين استخدام بطاقاتهم أينما تواجدوا.

ومن جانب آخر، وبالتعاون مع شركة PalPay التابعة للبنك، أطلق بنك فلسطين هذا العام خدمة مميزة لعملائه عن طريق الانترنت البانكي تمكنهم من تسديد الفواتير المختلفة كالهاتف الثابت والنقال، وفواتير الكهرباء والمياه والانترنت وشحن الهواتف النقالة وأرصدة عدادات الكهرباء الذكية لشركة كهرباء القدس، بالإضافة إلى تسديد الرسوم الجامعية والمدرسية للطلاب بدون فوائد أو عمولات.

ومواكبة للتكنولوجيا العالمية، طور البنك خدمة e-commerce التي تمكن الشركات الفلسطينية من بيع خدماتها ومنتجاتها عن طريق الانترنت واستقبال المبالغ من زبائنهم حاملي بطاقات Visa أوMasterCard. فضلاً عن إطلاق بطاقة Priority Pass، التي تمنح العملاء حاملي بطاقات الائتمان الذهبية الراحة والسهولة عند السفر حيث تمكن البطاقة حامليها من الدخول إلى أكثر من 700 صالة انتظار داخل المطارات العالمية في أكثر من 100 دولة حول العالم. وفي مجال الخدمات الإلكترونية أيضاً، أطلق البنك خدمة الإيداع النقدي وإيداع الشيكات عن طريق أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك لتضاف إلى مجموعة مميزة من الخدمات الإلكترونية التي يقدمها البنك لعملائه. كما قام البنك بتركيب أنظمة الطاقة الشمسية لتشغيل آلات الصراف الآلي للحفاظ على البيئة ومن أجل ضمان استمرار العمل فيها خلال فترات انقطاع الكهرباء.

وانطلاقاً من أهميتها وتأثيرها على نمو الاقتصاد الفلسطيني، واصل بنك فلسطين التركيز على توفير فرص الحصول على تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر محرك الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى توفير الخدمات المصرفية والاستشارية غير المالية لصاحبات وأصحاب المنشآت في مجال الأعمال التجارية لدعم نموهم وتطورهم. وفي عام 2014، وصلت قيمة القروض الممنوحة لهذه الفئة إلى حوالي 199 مليون دولار أمريكي – بارتفاع قدره 28٪ عن العام 2013. ليأتي ذلك كجزء من استراتيجيتنا لدعم هذه المشاريع عبر حزمة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية. ويعمل البنك مع مؤسسة التمويل الدولية، التابعة للبنك الدولي، على إعادة هيكلة وتصميم برنامج خاص للشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث أن 90٪ من الاقتصاد الفلسطيني مكون من هذه الشريحة التي توفر نسبة كبيرة من فرص العمل. ولأهمية هذه المنشآت والشركات أنشأنا فروعاً خاصة للأعمال لتلبية جميع احتياجاتهم المصرفية، بالإضافة إلى تخصيص فريق من الموظفين الميدانيين بهدف مساعدتهم في تحضير بياناتهم المالية ومتابعة احتياجاتهم البنكية من خلال زيارتهم في منشأتهم.

لقد تبنى البنك استراتيجية أساسية تتمثل في تمكين النساء خارجياً وداخلياً. حيث يؤمن بنك فلسطين بأهمية المساواة والتنوع في القوى العاملة، ففي عام 2007، مثلت النساء نسبة 17٪ من موظفي البنك، لترتفع النسبة إلى 26٪ بحلول نهاية عام 2014. كما استمر البنك بتطوير منتجات وخدمات البنك لتلبية احتياجات النساء الفلسطينيات، من أجل تعزيز دور النساء وتلبية احتياجاتهن المالية، وتشجيعهن على ممارسة الأعمال وفتح المشاريع التي تدر دخلاً لهن ولعائلاتهن. ولتعزيز الشراكة مع هذه الشريحة، عمل البنك على تزويدهن بخدمات استشارية غير مالية لمساعدتهن على تطوير أعمالهن. فخلال هذا العام قمنا بتنظيم دورات تدريبية للتوعية المصرفية لأكثر من 200 امرأة ريادية في جميع أنحاء فلسطين. كما قمنا بالانضمام لعضوية التحالف المصرفي العالمي للمرأة (GBA)، والتوقيع على الميثاق العالمي للأمم المتحدة لتمكين المرأة.

أما فيما يخص المسؤولية الاجتماعية، فقد استمر بنك فلسطين على نهجه بتخصيص حوالي 5٪ من أرباحه الصافية لتلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني، انطلاقاً من إيمانه بضرورة دعم



والذي أتاح للعملاء في قطاع غزة فرصة استخدام أموالهم المتوفرة في حساباتهم في البنوك فيما كانت فروع قطاع غزة مغلقة. كما يسعى بنك فلسطين خلال العام 2015 الى تطوير الأنظمة التكنولوجية المستخدمة لديه، حيث يعمل على مركزة أنظمتة الإلكترونية. بالإضافة الى تجهيز الموقع البديل للطوارئ والذي يضمن تخزين المعلومات والبيانات المستخدمة في البنك ويعزز خطة استمرارية العملاء وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء بكل الظروف.

وحول سير العمل في شركائنا التابعة:

بال بي (PalPay®)

باشرت شركة PalPay® عملها في عام 2012 لتطوير نظام الدفع الإلكتروني في فلسطين، وقد زاد نشاطها ونجاحها خلال عام 2014. حيث بلغ عدد المعاملات الإلكترونية التي أجريت خلال العام الماضي من خلال أنظمة PalPay ما يقارب 10 مليون معاملة، بزيادة قدرها 26٪ مقارنة مع العام الماضي. كما قدمت PalPay® رعاية لمؤتمر البطاقات والمدفوعات في الشرق الأوسط، الذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة. بالإضافة الى تصميم نظاماً الكترونياً ذكياً لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة (WFP) لتزويدهم بحلول مبتكرة من خلال القسيمة الإلكترونية التي تمكنهم من توفير المساعدة اللازمة للمستفيدين بطريقة سلسلة.

شركة الوساطة للأوراق المالية

احتلت شركة الوساطة للأوراق المالية المركز الأول بين ثماني شركات للوساطة المالية في فلسطين، لجذبها مستثمرين جدداً في عام 2014. وتبلغ حصتها السوقية في حجم التداول 27٪. كما بلغت أصول الشركة المدارة أكثر من 400 مليون دولار أمريكي. وقد فازت بعدد من الجوائز «كأفضل شركة وساطة في فلسطين».

واعترافاً بإنجازات البنك، والأداء الإيجابي الثابت، والبيانات المالية المتينة، وتنوع وجودة خدماتنا، وأنظمة إدارة المخاطر والحوكمة السليمة الخاصة ببنك فلسطين، والتأثير الإيجابي للبنك على الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، واصلنا الحصول على جوائز عالمية للتميز ضمن التصنيفات السنوية لمؤسسات المال العالمية التي منحتنا لقب «أفضل بنك في فلسطين». ومن هذه المؤسسات Euromoney و Global Finance و emeafinance و The Banker وغيرها من المؤسسات المرموقة.

تعد هذه الإنجازات علامة من علامات نجاحنا وتعزز ثقة عملائنا ومساهميننا، وبالتالي فإننا سوف نستمر في السعي لنيل رضا عملائنا، وفي نفس الوقت تطوير كفاءاتنا التشغيلية، وزيادة العائد على حقوق مساهميننا، لتحقيق النتائج الإيجابية المستدامة على المدى الطويل.

ختاماً، لا يسعنا إلا أن نتوجه بجزيل شكرنا وامتناننا إلى المساهمين لثقتهم المستمرة بنا وبعملنا، وإلى العملاء لولايتهم، ولموظفينا لأدائهم الذي كان واضحاً من خلال نتائجنا. كما أود أن أوجه شكري إلى سلطة النقد الفلسطينية لدعمها المستمر وجهودها المبذولة من أجل تحسين إطار العمل التنظيمي الذي نعمل وفقه والذي يساهم في تطوير الاقتصاد الفلسطيني.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

النمو الاقتصادي والاجتماعي. وكجزء من هذه الاستراتيجية، قام البنك خلال عام 2014 بدعم الأنشطة والفعاليات والمبادرات الخيرية ضمن مسؤوليته الاجتماعية ليتوج عطائه بمساهمات تهدف إلى تطوير ودعم الشباب والإبداع والتعليم والرياضة والصحة والبيئة وتمكين المرأة ودعم التراث والهوية الثقافية في المجتمع الفلسطيني، وغيرها من النشاطات. ونال البنك هذا العام جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط في مجال المسؤولية الاجتماعية ضمن تصنيف مجلة المال العالمية emeafinance.

كانت الحرب على غزة عام 2014 والاحداث السياسية في القدس والضفة الغربية صعبة للغاية. ومع ذلك، أثبت الفلسطينيون قدرتهم على الثبات والصمود. وخلال الحرب، قام البنك وموظفوه بالتبرع بـ 300,000 دولار، وجمعنا من خلال شبكة فروعنا وصرافاتنا الآلية وخدمتنا الإلكترونية وشبكة عملائنا ومستثمرينا محلياً وعالمياً ما يقارب 1 مليون دولار من التبرعات لحملة «فلسطين في القلب»، التي وفرت المساعدة الطبية اللازمة لدعم المستشفيات في غزة والقدس، بالإضافة إلى المواد الغذائية ومستلزمات النظافة للضحايا النازحين.

ولم تقتصر جهودنا عند هذا الحد، فقد كان للطفولة والبيئة جانب من نشاطاتنا المتعددة، حيث قام البنك بالتعاون مع العديد من الشركاء من خلال مشروع "حدائق اليبارة" الى إنشاء سبع حدائق ترفيهية جديدة للأطفال في عدد من محافظات الوطن ليصل العدد الكلي لهذه الحدائق الى 17 حديقة. كما يجري العمل لإنشاء ما يزيد عن عشر حدائق أخرى في مناطق مختلفة. وفي العام 2014، استكمل البنك تنفيذ برنامج "زمانة" للمساهمة في تطوير ورفع كفاءة التعليم الجامعي في فلسطين، من خلال تطوير خبرات الأساتذة والمحاضرين في الجامعات الفلسطينية. حيث تم ابتعاث 46 استاذاً ليقوموا بعمل دراسات في مختلف التخصصات.

عمل بنك فلسطين على تشجيع الاستثمار في الوطن والمساعدة في مد جسور التواصل على الصعيد الدولي. بالإضافة الى التواصل مع المستثمرين والصناديق الاستثمارية العالمية، واصل البنك جهوده في التواصل مع الفلسطينيين في المهجر، من خلال تقديم خدمات مصرفية واستشارية لأعمالهم. فضلاً عن خطته لافتتاح مكاتب تمثيلية في إمارة دبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة (التي يعيش فيها أكثر من 250 ألف فلسطيني)، ومكتب آخر في سانتياغو، تشيلي (التي يعيش فيها حوالي نصف مليون فلسطيني) ليوّسع البنك نطاق عمله خارج حدود الوطن، على أمل أن يصل إلى 7.5 مليون فلسطيني في المهجر.

أما موظفي البنك، فقد مثلوا أساس هذه النجاحات التي حققناها، ومن هذا المنطلق فقد عمل البنك على تعزيز الإبداع وتطوير الكادر الوظيفي خلال العام الماضي. فقد شارك موظفونا الذين يصل عددهم إلى 1280 موظفاً في 2835 فرصة تدريبية، في 169 فعالية وبرنامج إداري وتدريب.

ومن أجل الحفاظ على الأداء والنمو المستدام وطويل الأمد، واصل بنك فلسطين التركيز على إدارة المخاطر. حيث استكملنا العمل خلال هذه الفترة على دراسة وتنفيذ أساليب متقدمة في إدارة المخاطر لتطبيق بازل 2 و 3 بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) من أجل تطبيق أفضل الممارسات الدولية. ومن ضمن هذه الجهود وضع البنك خطة أثبتت نجاعتها في استمرار تقديم الخدمات خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة، حيث واصلت فروعنا ومكاتبنا في الضفة الغربية عملها دون انقطاع خلال تلك الفترة، كما استمرت صرافاتنا الآلية بالعمل طيلة أيام الحرب، في حين واصل نظام الدفع الإلكتروني عمله في المتاجر والمراكز الخدمية،

23.08%

25.71%

الحصة السوقية من ودائع العملاء

الحصة السوقية من التسهيلات

يتمتع بنك فلسطين بحصة سوقية واعدة في السوق المصرفي الفلسطيني تزداد نسبتها عاما بعد عام، كما يتمتع بوضع تنافسي وريادي قوي بين البنوك العاملة في فلسطين. فقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية نهاية العام 2014 بنسبة 4.37٪ عما كانت عليه في العام 2013 لترتفع حصتنا السوقية إلى 25.71٪ نهاية العام 2014، مقارنة ب 24.63٪ نهاية العام 2013. كما ارتفعت ودائع العملاء نهاية العام 2014 بنسبة 18.16٪ عما كانت عليه نهاية العام 2013، لترتفع حصتنا السوقية إلى 23.08٪ نهاية العام 2014 مقارنة ب 21٪ نهاية العام 2013.

تمكن بنك فلسطين من تحقيق نسب نمو مرتفعة بجميع أعماله ومشاريعه الاستثمارية، وأن يحافظ على وتيرة نمو متصاعدة، بالرغم من المخاطر المحيطة في بيئة عمله محليا ودوليا. وتؤكد هذه النتائج، سلامة القرارات التي انتهجها البنك. وتشير أيضا إلى تعاظم ثقة المودعين والعملاء، وتلبية البنك لمتطلباتهم واحتياجاتهم والعمل الدائم على ترجمتها عبر تقديم خدمات مصرفية مميزة.

مجموع الموجودات

صافي الأرباح

حقوق المساهمين

ودائع العملاء

التسهيلات المصرفية

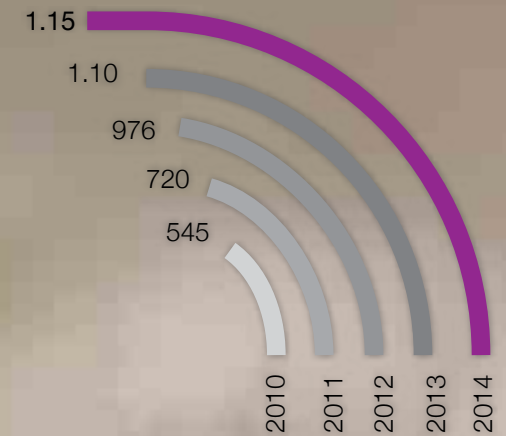
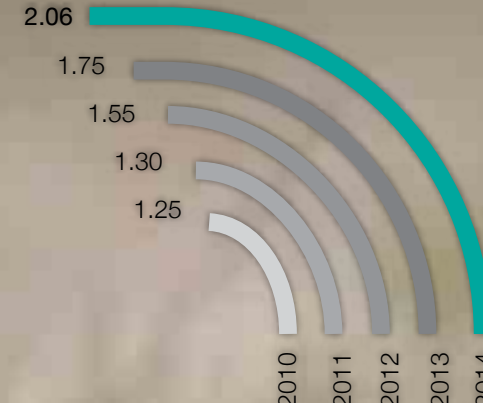
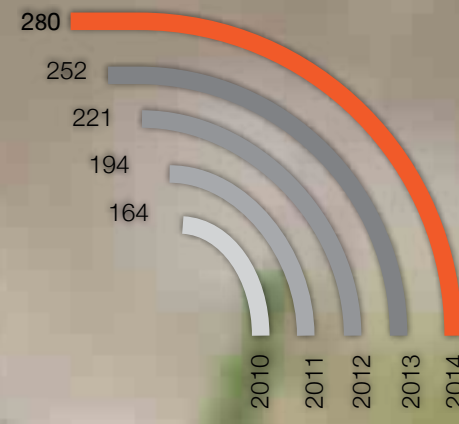
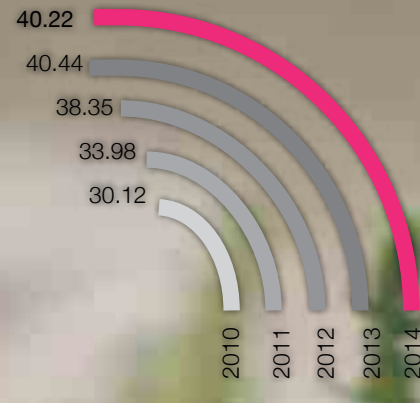
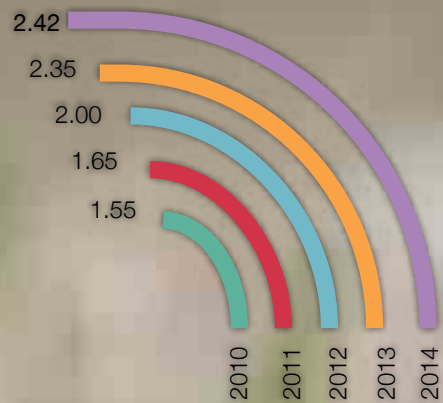
2.42 مليار دولار

40.22 مليون دولار

280 مليون دولار

2.06 مليار دولار

1.15 مليار دولار



بلغ مجموع موجودات البنك مع نهاية العام 2014 مبلغ 2,424,773,961 دولار، بالمقارنة مع عام 2013 التي بلغت قيمتها 2,348,045,943 دولار، بنسبة نمو وصلت إلى 3.27٪. وتعزى هذه النتائج إلى توسع شبكة فروعنا، ونمو محفظة منتجاتنا وقاعدة عملائنا.

بلغت قيمة إيرادات البنك مع نهاية عام 2014 ما يبلغ مجموعه 120,288,657 دولار أمريكي، مقارنة مع 112,693,775 حققها البنك في العام 2013، مسجلا أرباحاً صافية بعد طرح المصروفات والضرائب بلغت قيمتها 40,222,506 دولار، مقارنة بعام 2013 حيث كانت 40,438,831 دولار أمريكي.

بلغ رأس المال المدفوع مبلغ 160,000,000 دولار مقسمة إلى 160,000,000 سهم بقيمة اسمية قيمتها دولارا واحدا للسهم. أما مجموع حقوق المساهمين، فقد بلغت في نهاية العام 2014 ما قيمته 280,106,578 دولار أمريكي بزيادة نسبتها 11.15٪ مقارنة مع العام 2013.

وصلت ودائع العملاء نهاية عام 2014 ما قيمته 2,062,524,075 دولار أمريكي، بنسبة نمو 18.16٪ مقارنة مع العام 2013 حيث كانت 1,745,563,265 دولار. ويعود سبب هذه الزيادة إلى سياسة البنك في التوسع والانتشار مع التركيز على القرى والمناطق التي لم يكن فيها بنوك من قبل. كما وأطلق البنك خلال هذه الفترة مجموعة من البرامج التي ساهمت في جلب المزيد من الودائع.

بلغ صافي التسهيلات المصرفية التي قدمها البنك نهاية العام 2014 مبلغ 1,151,825,644 دولار أمريكي، بنسبة نمو بلغت 4.37٪ عن العام 2013. بعد دراسة شاملة للقطاعات الاقتصادية وإمكانيات النمو، عزز البنك جهوده في توفير التمويل اللازم لكافة الشرائح الاقتصادية، وخاصة للشركات الصغيرة والمشاريع التي تعزز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (PCMA)

تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية كهيئة مستقلة بموجب قانون رقم (13) لسنة (2004)، يتولى إدارتها مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء، وتتمتع بالاستقلال المادي والاداري. استطاعت الهيئة ممارسة أعمالها بما يشمل الاشراف والمراقبة وترخيص جميع العمليات المتعلقة بقطاع الأوراق المالية، ونشاطها الاداري في قطاع التأجير التمويلي لقطاعات الرهن العقاري والتأجير التمويلي والنشاط المالي غير المصرفي. وقد ترأست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في فلسطين.

انجازات هيئة سوق رأس المال الفلسطينية عام 2014:

• حققت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية العضوية الكاملة في IOSCO

في فبراير عام 2014، أصبحت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية عضوا كاملاً للمنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال خلال اجتماع IOSCO والذي عقد في كوالالمبور في دولة ماليزيا. ونتيجة لذلك، فقد اعترف بدولة فلسطين بصفتها دولة موقعة جديدة ممثلة بهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف (IMMoU).

وتأتي أهمية عضوية IOSCO بانها تخدم كتأييد دولي، كون هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تنظم وتراقب قطاع الأوراق المالية الفلسطيني وفقا لمعايير ومبادئ الـ IOSCO الدولية والذي يعتبر معيار عالمي لأفضل الممارسات في هذا المجال.

• الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للإدراج المالي

قامت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بعدد من الإنجازات، جعلت فلسطين دولة رائدة في منطقة الشرق الأوسط من حيث تقدم الإدراج المالي في البلاد. وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع المالي، وعلى وجه التحديد سلطة النقد الفلسطينية، بدأت هيئة سوق

رأس المال الفلسطينية عملية تطوير «الاستراتيجية الوطنية للإدراج المالي»، بوضع خارطة طريق وتشكيل وتعيين لجنة توجيه ولجنة فنية للاستراتيجية تتألفان من أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

• حوكمة الشركات

تعتبر هيئة سوق رأس المال الفلسطينية الجهة المسؤولة عن تنفيذ القواعد والقوانين و تحديد الأنشطة والمهام الواجب تنفيذها بهدف خلق وتهيئة البنية التحتية اللازمة لتطبيق قواعد الحوكمة.

وقد شهد العام الماضي العديد من الإنجازات لهيئة سوق رأس المال الفلسطينية في مجال حوكمة الشركات منها:

أولاً، وضعت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية للمسات الأخيرة على تطوير بطاقة الأداء لحوكمة الشركات والتي تقيس مدى التزام شركات المساهمة العامة بقواعد حوكمة الشركات.

ثانياً، وقعت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية مذكرة تفاهم مع الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) لتعزيز حوكمة الشركات من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة التي ادرجت في خارطة الطريق لعامي 2013-2014.

ثالثاً، وسعت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) في مجال حوكمة الشركات من خلال العمل على مذكرة التعاون التي تغطي العامين 2014-2015.

وأخيراً، أطلقت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية موقع الحوكمة الالكتروني ليكون بمثابة المصدر الرئيسي للمعلومات حول حوكمة الشركات في فلسطين وأداة فعالة لرفع مستوى الوعي حول حوكمة الشركات بشكل عام.

بورصة فلسطين

تأسست بورصة فلسطين كشركة مساهمة خاصة في عام 1995 لتعزيز الاستثمار في فلسطين وتحولت إلى شركة مساهمة عامة في شباط 2010 تجاوبا مع مبادئ الشفافية وقواعد الحوكمة الرشيدة.

تميزت بورصة فلسطين كأول سوق مالي عربي مؤتمت بالكامل منذ النشأة، كما أنها البورصة الوحيدة المدرجة ذات الملكية الكاملة من قبل القطاع الخاص على مستوى الوطن العربي.

تعمل البورصة تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وتستخدم أفضل التقنيات العالمية حيث تسعى لتوفير سوق لتداول الأوراق والأدوات المالية يتسم بالعدالة والشفافية والكفاءة لخدمة المستثمرين والمحافظة على مصالحهم.

حافظت بورصة فلسطين على وجودها في ظل تحديات سياسية واقتصادية صعبة على مدار 18 عاما، وأثبتت نفسها كسوق مالي قوي وواعد بين نظيراتها في المنطقة حيث تعد واحدة من أفضل البورصات من حيث العائد على الاستثمار ROI والذي بلغ متوسطه 6.30 ٪ على مدار الخمس سنوات الأخيرة.

بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 48 شركة مع نهاية كانون الأول 2014، بقيمة سوقية تصل إلى حوالي 3.2 مليار دولار أمريكي مقسمة على خمسة قطاعات اقتصادية رئيسية هي: قطاع البنوك والخدمات المالية، قطاع التأمين، قطاع الاستثمار، قطاع الصناعة وقطاع الخدمات. وتحقق معظم الشركات المدرجة أرباح سنوية، تتداولها بعض الشركات بالدينار الأردني فيما تتداولها شركات أخرى بالدولار الأمريكي.

و بورصة فلسطين مدرجة في مؤشر خاص ضمن مؤشرات مورغان ستانلي "MSCI" وستاندرد اند بورز "S&P"، كما انضمت خلال العام 2014 إلى قائمة المراقبة لمؤشرات فوتسي "FTSE" العالمية. واستطاعت خلال العام 2014 إضافة السندات إلى الأوراق المالية المتداولة كما خفضت فترة التسوية للأسهم والنقد عبر التحول إلى T+2، وقامت بترخيص حافظ أمين ثاني لرعاية مصالح المستثمرين المحليين والأجانب وتقديم خدمات الحفظ الأمين.

سلطة النقد الفلسطينية

تأسست سلطة النقد الفلسطينية عام 1995 بموجب قرار رئاسي كمؤسسة مستقلة. وفي عام 1997، تم استبدال هذا القرار بقانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لعام 1997 يوضح المهام الرئيسية واستقلالية سلطة النقد الفلسطينية، الذي نص على منح سلطة النقد كامل الصلاحية والاستقلالية. ومنذ عام 2007، حققت سلطة النقد تقدماً ملحوظاً في مجال الإصلاح المؤسسي، الذي مكنها من إتمام المهام الأساسية المناطة بالبنك المركزي.

فيما يلي ملخصاً يتعلق بالإصلاحات التي تم تنفيذها خلال السنوات القليلة الماضية:

سن قانون مصرفي جديد لتقوية الإطار العملي القانوني للقطاع المالي في شهر تشرين الثاني من عام 2010.

منذ شهر تشرين الأول 2007، تم تفعيل قانون مكافحة غسل الأموال الذي تم تجهيزه بمساعدة تقنية من صندوق النقد الدولي. وفي عام 2008 أصدرت سلطة النقد الفلسطينية تعليمات لضمان التزام البنوك مع متطلبات لجنة بازل بخصوص نظام حوكمة الشركات. صرح صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر عام 2011، أن سلطة النقد قادرة على تولي دور البنك المركزي الفلسطيني.

في عام 2010-2011، عملت سلطة النقد الفلسطينية على تطوير إطار للعمل الرقابي والتنظيمي، كما أحرزت تقدماً في تنفيذ معايير بازل II.

وفي شهر كانون الثاني من عام 2010، تم إنشاء وحدة في دائرة الرقابة على البنوك لتنفيذ تعليمات الائتمان العادل، والشروع في حملات التوعية المصرفية. وبموجب معايير بازل II، قامت سلطة النقد الفلسطينية خلال شهر أيار من عام 2010، بإصدار قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات الصادرة عن المؤسسات المصرفية، حيث صادق الرئيس مطلع عام 2011 على نظام ترخيص ورقابة مؤسسات الإقراض والتمويل المتخصصة، بما في ذلك مؤسسات التمويل الصغيرة. أما في آب من عام 2010، تبنت سلطة النقد الفلسطينية قواعد بشأن عمليات الاندماج والاستحواذ وفقاً للممارسات الدولية الفضلى، وتم تطبيق هذه القواعد فعلياً على الاندماجات في المؤسسات المصرفية.

كما طبقت سلطة النقد الفلسطينية عام 2010

معايير بازل خلال عملية تصفية لبنكين. وتعزيزاً للقاعدة الرأسمالية للمؤسسات المصرفية، قامت بتعميم إجراءات في عام 2010:

- رفع الحد الأدنى لرأس المال من 30 مليون دولار أمريكي إلى 50 مليون دولار أمريكي.
- وضع متطلبات جديدة للاحتياطي غير الاجباري، وبموجبه تقوم البنوك بإضافة 15 ٪ من صافي الدخل بعد الضريبة إلى الشريحة الأولى من رأس المال كوكاية إضافية للفرات السيئة.

وخلال شهر أيار 2011، قامت سلطة النقد الفلسطينية بتأسيس دائرة لتوعية العملاء، وتنظيم السوق ومراقبة التطورات في أسواق الرهن العقاري والإسكان بشكل مكثف.

تأسيس بنية تحتية حديثة بما في ذلك نظام الشيكات المعادة الآلي، نظام المعلومات الائتمانية الالكتروني، نظام المدفوعات الآلي.

ساهم نظام الشيكات المعادة الآلي الذي تم تأسيسه عام 2009 في تخفيض عدد الشيكات المرتجعة بنسبة 25 ٪. ووفقاً لإجراءات البنوك، فقد لعب نظام المعلومات الائتمانية الإلكتروني الذي تم دمجها إلى السجل الائتماني في شهر تموز 2010، دوراً في زيادة التسهيلات الائتمانية في القطاع المصرفي الفلسطيني.

وفي عام 2010، قامت سلطة النقد الفلسطينية بتأسيس نظام الكتروني لتسوية المدفوعات الذي يحتوي على نظام التسوية الإجمالية الفورية. حيث عمل نظام المدفوعات الآلي على رفع فعالية المدفوعات المصرفية وتخفيض نسبة مخاطر السيولة.

سلطة النقد تطلق رقم الحساب المصرفي الدولي (الايان)

في العام 2012، أطلقت سلطة النقد رقم الحساب المصرفي الدولي International Bank Account Number, IBAN وذلك للتوافق مع المعايير الدولية لتبسيط أرقام الحسابات المصرفية في فلسطين ولتسهيل معالجة الحوالات المصرفية الداخلية والخارجية عبر مرورها من خلال الأنظمة الإلكترونية وخفض عدد الحوالات المعادة بسبب تباين أو اختلاف أرقام الحسابات.

مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال

ضمن سعي سلطة النقد الفلسطينية لتعزيز الاستقرار المالي والنقدي في فلسطين، قامت دائرة الأبحاث والسياسات النقدية بتطوير "مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال" في فلسطين، والذي يتم نشره بشكل شهري للجمهور. ويهدف هذا المؤشر إلى رصد التذبذبات في النشاط الاقتصادي، بما في ذلك الإنتاج والتوظيف وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الفلسطيني. وتقوم البنوك المركزية في العالم باحتساب هذا المؤشر لأهميته في توفير معلومات أنية حول الاقتصاد، وبالتالي مساعدتها في رسم السياسات النقدية الملائمة دون الحاجة لانتظار صدور المؤشرات الاقتصادية التي تحتاج إلى فترة زمنية أطول لصورتها.

قانون ضمان الودائع وتأسيس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع

وفي عام 2014 تم العمل على قانون ضمان الودائع وتأسيس المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع، بهدف حماية صغار المودعين، والحفاظ على استقرار النظام المصرفي الفلسطيني، وبالتالي زيادة ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي، وزيادة الادخار، مما سيعود بالمنفعة المباشرة على الاقتصاد بشكل عام.

القطاع المصرفي في فلسطين

تضم قائمة البنوك العاملة في فلسطين 16 بنكاً، من بينها سبعة بنوك فلسطينية. هناك فرصة كبيرة لإمكانية النمو والتوسع في القطاع المصرفي داخل فلسطين، حيث يوجد حالياً 258 فرعاً ومكاتباً تقدم خدماتها للمواطنين البالغ تعدادهم 4.6 مليون نسمة في فلسطين. ودون الأخذ بعين الاعتبار حجم النمو السكاني في فلسطين، فإن هناك حاجة إلى مضاعفة عدد فروع البنوك العاملة في فلسطين للوصول بها إلى المعيار العالمي والذي يقضي بتوفير فرع واحد على الأقل لكل 10,000 شخص. وينظر بنك فلسطين إلى هذا الانخفاض النسبي في عدد الفروع المصرفية، بمثابة فرصة لتوسيع نطاق أعماله وتقديم الخدمات والمنتجات عالية الجودة.

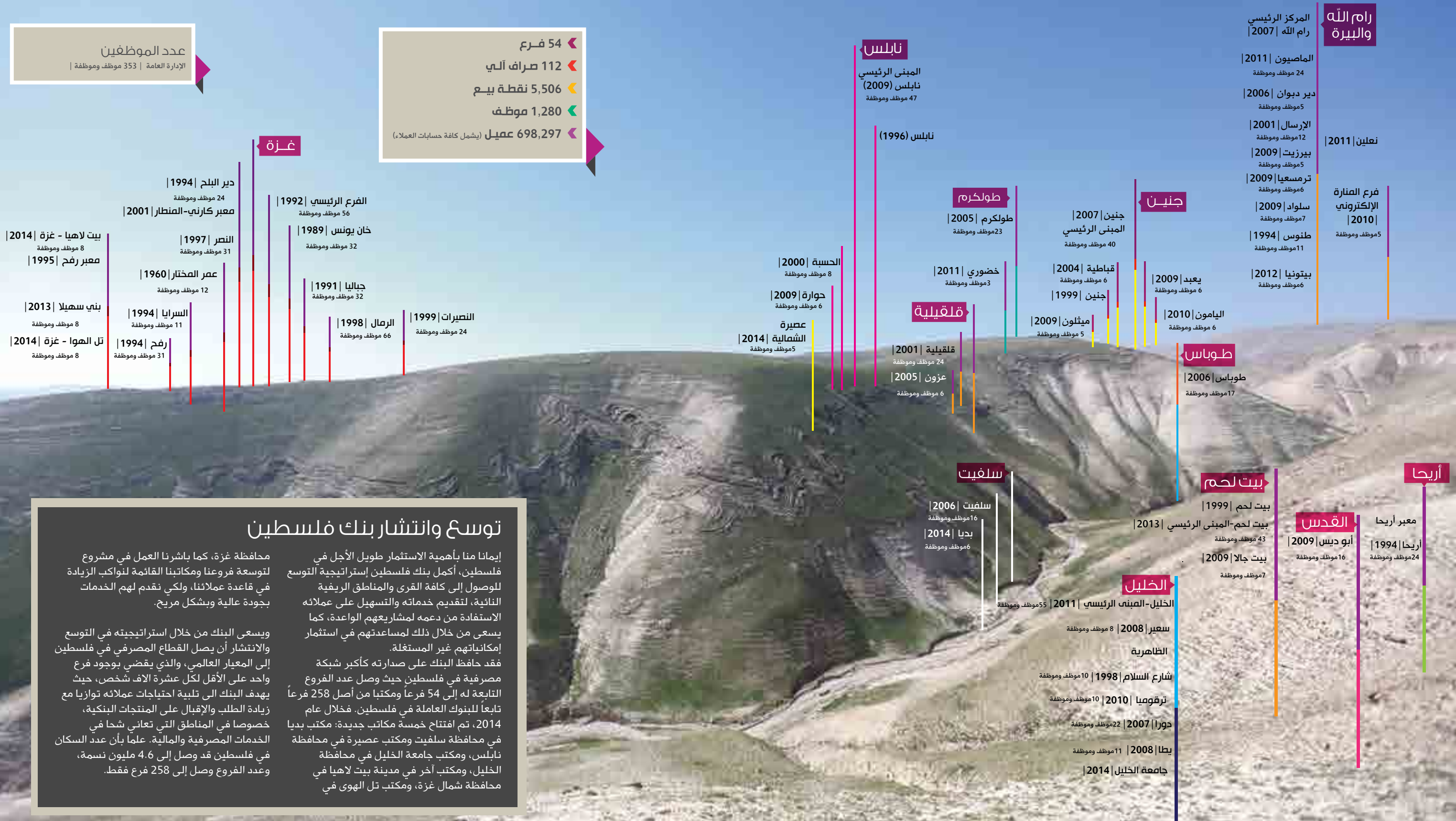
وتعد إمكانية النمو المحتملة لبنك فلسطين كبيرة؛ ففي العام 2014، ارتفع حجم الموجودات للقطاع المصرفي في فلسطين بنسبة 3 ٪، والودائع بنسبة 8 ٪، في حين ارتفع حجم التسهيلات الائتمانية بنسبة 9 ٪. وبالنظر إلى مسار الخمس سنوات الماضية، فإننا نجد ارتفاعاً بالموجودات والودائع والتسهيلات الائتمانية بلغ 50 ٪، 44 ٪، 141 ٪ على التوالي. ويؤمن بنك فلسطين بأن الساحة مهيأة له للحفاظ على مكانته الرائدة في قطاع الخدمات المصرفية الفلسطينية. وقد توجت جهوده المبدولة في بناء مؤسسة مالية كبيرة تحظى بتقدير واسع مدعوم بعلامة تجارية قوية، وبانتماء كبير من عملاء البنك، وهو ما يظهر بوضوح في نتائجه السنوية.

الموجودات	2014	2013	2012	2011	2010
القطاع المصرفي	11,542,029,652	11,195,285,474	9,797,014,817	9,110,234,260	8,554,270,628
بنك فلسطين	2,424,773,961	2,348,045,943	2,004,494,095	1,653,960,732	1,545,038,022
الودائع					
القطاع المصرفي	8,935,342,947	8,306,247,172	7,484,129,223	6,972,474,546	6,772,696,986
بنك فلسطين	2,062,524,075	1,745,563,265	1,554,493,702	1,296,568,931	1,251,482,935
التسهيلات الائتمانية					
القطاع المصرفي	4,895,882,595	4,480,286,185	4,111,307,849	3,487,055,390	2,812,449,551
بنك فلسطين	1,151,825,644	1,103,641,018	976,394,928	720,173,048	545,026,391

نسبة النمو في الودائع والتسهيلات (عام عن عام)

ودائع العملاء	2014	2013	2012	2011	2010
القطاع المصرفي في فلسطين	7.57 ٪	10.98 ٪	7.3 ٪	3.0 ٪	9.2 ٪
بنك فلسطين	18.16 ٪	12.29 ٪	19.9 ٪	3.6 ٪	23.1 ٪
التسهيلات الائتمانية					
القطاع المصرفي في فلسطين	9.28 ٪	8.97 ٪	17.9 ٪	24.0 ٪	38.2 ٪
بنك فلسطين	4.37 ٪	13.03 ٪	35.6 ٪	32.1 ٪	58.8 ٪

شبكة فروعنا ومكاتبنا



شركة 2000

تأسست شركة 2000 للاستثمار ونقل الأموال كشركة مساهمة خصوصية محدودة وتم تسجيلها لدى وزارة الاقتصاد الوطني بتاريخ 13 كانون الثاني 1999 تحت رقم (563130079) وذلك استناداً إلى قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته اللاحقة.

من أهم غايات الشركة التعامل في مجال الاستثمار العقاري من خلال عمليات البيع والشراء والتأجير وإنشاء المشاريع العمرانية العقارية وإدارتها وكذلك العمل في مجال النقل الآمن للأموال والسبائك والذهب والمجوهرات والموجودات والمقتنيات النفيسة وتوفير الحراسة اللازمة لذلك وكذلك التجارة العامة.

تعتبر الشركة تابعة لبنك فلسطين الشركة المساهمة العامة المحدودة (بنك فلسطين/ الشركة الأم) وهي مملوكة بالكامل لبنك فلسطين.

البيانات المالية لشركة 2000

بلغ إجمالي الموجودات لشركة 2000 مع نهاية عام 2014 ما مجموعه 204,516 دولار أمريكي، مقارنة مع 210,101 دولار حققتها الشركة في عام 2013. وقد بلغت حقوق الملكية 167,952 دولار أمريكي عام 2014، مقارنة مع 185,377 دولار في عام 2013. وبلغت خسائر الشركة في العام الماضي ما مجموعه 17,425 دولار أمريكي، مقارنة مع 9,917 دولار أرباح في عام 2013.



شركة الوساطة للأوراق المالية هي شركة تابعة لبنك فلسطين تعمل في مجال تداول الأوراق المالية في بورصة فلسطين وعدد من الأسواق الإقليمية المختارة بالإضافة إلى نشاطها كأمين اصدار. تأسست الشركة عام 2005 وباشرت عملها عام 2007 كشركة مساهمة خصوصية محدودة تابعة لبنك فلسطين برأس مال 3,560,000 دولار أمريكي يمتلك منها البنك حصة تبلغ 87٪.

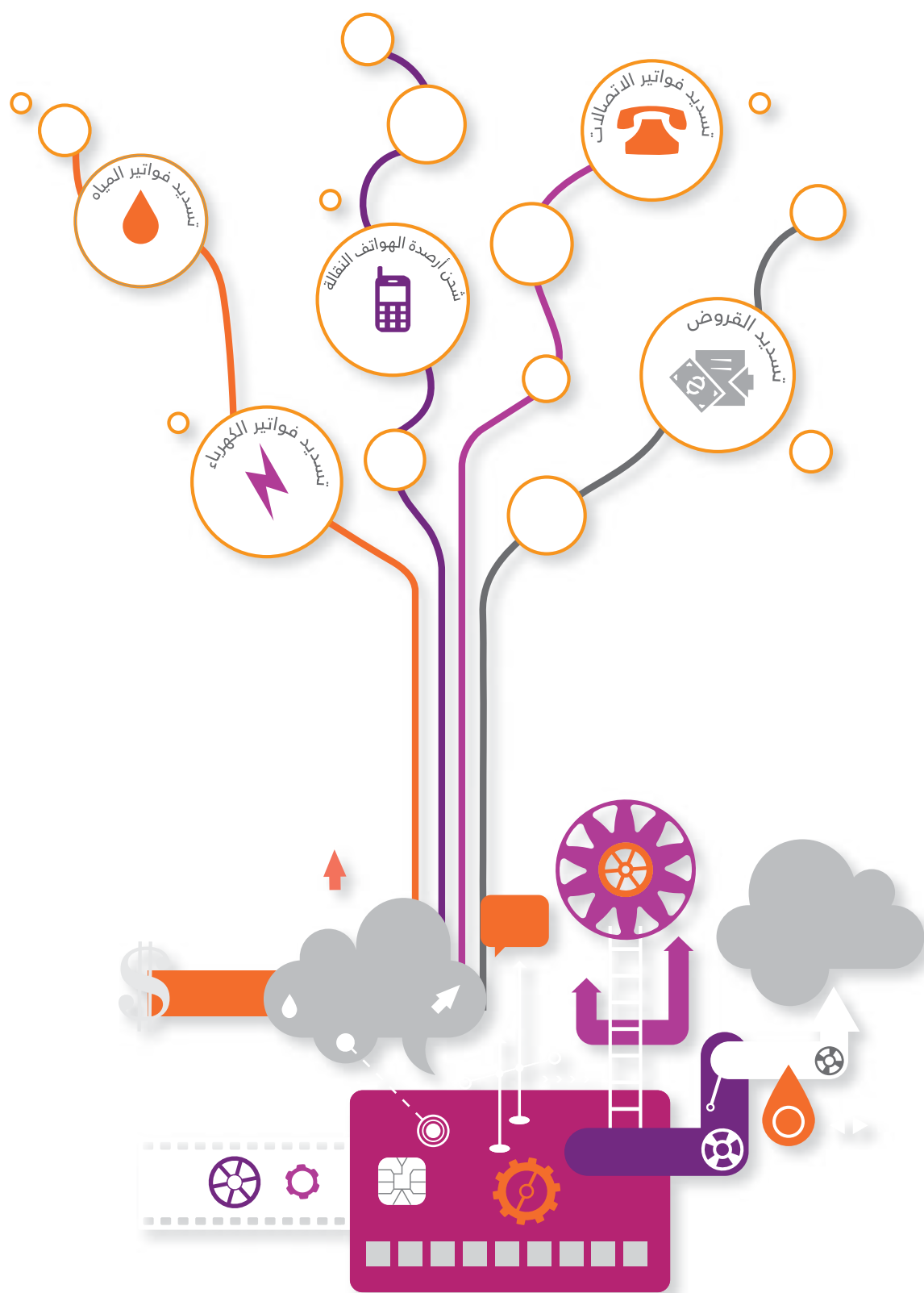
أفضل شركة وساطة
في فلسطين للعام 2014

إنجازات العام 2014

بلغت قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين والأسواق المحيطة من خلال الشركة للعام 2014 حوالي 384 مليون دولار أمريكي أي بزيادة مقدارها 68٪ عن العام السابق مما يعتبر من أعلى أحجام التداول في هذا القطاع في فلسطين. هذا وقد حصلت الشركة وللعام الثامن على التوالي على المركز الأول في عدد المستثمرين الجدد الذين استطاعت استقطابهم للدخول في بورصة فلسطين بما نسبته 26٪ من إجمالي الحسابات الجديدة للعام 2014 بالإضافة إلى أنها تسيطر على شريحة واسعة من الحسابات النشطة بما نسبته 21٪ من إجمالي المستثمرين في بورصة فلسطين. وقد تجاوزت القيمة السوقية للأسهم تحت سيطرة الشركة 400 مليون دولار في العام 2014. استكمالاً لريادتها خلال السنوات السابقة كان

للشركة حضورها فيما يتعلق بالابتكار والتقنيات الحديثة المستخدمة التي توفر من خلالها خدمات مميزة لجميع مستثمريها بالجودة والسرعة المطلوبة حيث تعتبر الوساطة من أولى الشركات التي قدمت خدمات التداول الإلكتروني E-Trading بحيث يستطيع المستثمر إدارة حسابه بنفسه بالإضافة إلى خدمة الحساب من خلال الانترنت الذي يمكن المستثمر من الاطلاع على كشف حسابه ومحفظته بشكل دوري، كما و توفر الشركة من خلال موقعها الإلكتروني التقارير اليومية والأسبوعية عن سوق فلسطين و الأسواق الإقليمية بالإضافة إلى العديد من الأخبار التي تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية الحكيمة.

هذا وتزاول الشركة أعمالها من خلال ثلاثة مقرات في مدن رام الله وغزة وخانيونس يتم تحديثهم بشكل مستمر حتى يتمكن المستثمرون من انهاء أعمالهم في سرعة ويسر وامان، بالتعاون مع 25 موظف وموظفة، وقد قامت الشركة خلال العام 2014 بالتعاون مع بنك فلسطين بعقد العديد من ورشات العمل بهدف نشر ثقافة الاستثمار بين فئات المجتمع الفلسطيني كافة، كما استمرت شركة الوساطة بحصد الجوائز التي صنفت الشركة كأفضل شركة وساطة في فلسطين للعام 2014 ومنها مجلة EMEA Finance وللعام الثالث على التوالي، كما حصلت الشركة على جائزة أفضل وسيط مالي في فلسطين من مؤسسة Global Investor/ISF Middle East.



تطوير خدمات الدفع الالكتروني في فلسطين

ووصل عدد الشركات المزودة للخدمات والمؤسسات المجتمعية التي وقعت معها شركة PalPay اتفاقيات أكثر من 18 شركة ومؤسسة، بهدف التسهيل على المواطنين ومشتري الشركات بالتوجه لأقرب تاجر متعاقد مع PalPay وتسديد فواتير خدمات الشركة بسهولة وسرعة وأمان.

وتعد شركة PalPay الشركة الأولى على مستوى الوطن في تطوير خدمات التحصيل الإلكترونية بتقنيات عالمية ومن خلال أكثر من قناة إلكترونية، حيث تم في عام 2014 إطلاق خدمات PalPay من خلال خدمة الإنترنت البنكي الخاصة بالبنوك. وفي العام 2015 سيتم إطلاق خدمات PalPay من خلال التطبيق الإلكتروني للهواتف الذكية والرسائل القصيرة للهواتف النقال.

كما عملت PalPay في العام 2014 على تصميم نظام خاص لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة (World Food Program) لتزويدهم بحلول مبتكرة من خلال القسيمة الإلكترونية التي تمكنهم من توفير المساعدة اللازمة للمستفيدين من البرنامج بطريقة سلسة.

وقدّمت PalPay رعاية فضية لمؤتمر البطاقات والمدفوعات الإلكترونية في الشرق الأوسط، الذي عقد في دولة الإمارات العربية المتحدة في مدينة دبي، وساهمت هذه الرعاية في الترويج الإقليمي والدولي لشركة PalPay.

أسس بنك فلسطين شركة PalPay لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، لتساهم في تطوير ثقافة التسديد والدفع الإلكتروني في فلسطين بعد خبرة في هذا المجال تجاوزت العشر سنوات، من خلال امتلاكها للمركز الأول والوحيد في قبول وإصدار البطاقات الائتمانية والخصم في البلاد. وتواصل PalPay تعزيز ذلك بعد تأسيس البنية التحتية التقنية في السوق الفلسطيني لتوفر أحدث الحلول البرمجية في عمليات تسديد الفواتير وشحن أرصدة الهواتف النقالة وبيع البطاقات المسبقة الدفع وتسديد أقساط مؤسسات القروض الصغيرة والجامعات.

وقد تأسست PalPay في العام 2011، حيث بدأت بإطلاق خدماتها للجمهور وتوفير الوقت والجهد في عمليات تسديد وشراء خدمات الشركات الكبرى في فلسطين من خلال ما يزيد عن 5,500 نقطة بيع الكترونية متمثلة في متاجر ومراكز خدمات متعاقدة مع بنك فلسطين في جميع أنحاء الوطن وعبر الانترنت، بوجود كادر وظيفي يبلغ عدده 25 موظف وموظفة، كما واصلت شركة PalPay تطوير خدماتها وزيادة نقاط البيع الالكترونية في القرى والمدن الفلسطينية لتغطي كافة شرائح المجتمع الفلسطيني، دون الحاجة للسفر مسافات طويلة أو الوقوف في طوابير الانتظار.

وقد زاد نشاط الشركة ونجاحها خلال العام 2014، حيث بلغ عدد المعاملات الإلكترونية التي نفذت من خلال أنظمة PalPay وقنواتها الإلكترونية إلى 9,885,333 معاملة، بزيادة قدرها 26 ٪ مقارنة مع العام 2013.

الشركات التي تتعامل مع بال بي في مجال التسديد الإلكتروني:





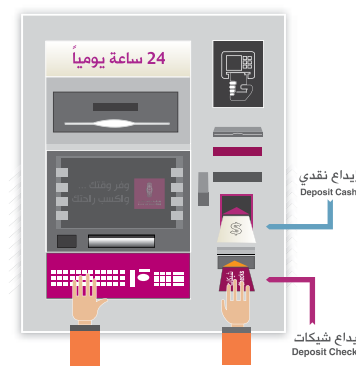
خدمات مصرفية للأفراد

خدمات مصرفية متكاملة

يؤمن البنك بأهمية إيصال الخدمات والمنتجات لجميع فئات المجتمع، لذلك يعمل بنك فلسطين على توفير حزمة من الخدمات المتنوعة والمنتجات المالية العصرية لجميع عملائه من الأفراد والشركات بجميع أحجامها لتعزيز فرص الاستثمار، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ويهدف البنك ضمن سياسته في التوسع والانتشار، إلى الوصول إلى أكبر عدد من العملاء على مستوى الوطن، مؤمناً بالإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها فلسطين وشبابها المتعلم. وبالرغم من شح الموارد والصعوبات التي مرت، إلا أنهم أثبتوا قدرتهم على الإبداع والابتكار والتطوير. ومن هنا فقد وجد البنك نفسه عنصراً أساسياً وداعماً لإبداعهم وتنمية روح المبادرة، وذلك بتوفير حزمة من المنتجات والخدمات التي تدعم قدرته في لعب دور أكبر في المجتمع الفلسطيني.

يقدم بنك فلسطين لعملائه في كافة قطاعات عملهم مجموعة من الخدمات المتنوعة التي تشمل: الحسابات الجارية وحسابات التوفير بالعملة المختلفة، إضافة إلى الشيكات النقدية، وخدمات الدفع الإلكتروني للفواتير، من خلال فروع البنك وشبكة واسعة من الصرافات الآلية (ATMs) ومن خلال القنوات الإلكترونية الأخرى. فضلاً عن بطاقات الائتمان (Visa و MasterCard) التي تمكن عملاء البنك من الوصول إلى حساباتهم البنكية في جميع أنحاء العالم.



حملة البطاقات

ضمن مسيرة التطوير التي ينتهجها البنك في مجال تعزيز أنظمة قبول البطاقات البلاستيكية، أطلق بنك فلسطين حملة تسويقية لتشجيع عملائه على استخدام البطاقات البلاستيكية التي يصدرها البنك والتي تشمل: بطاقة الخصم Visa Electron، بطاقة الدفع المسبق Cash Card، بطاقة التقسيط حياة سهلة Easy life، بطاقات الائتمان (Master Card، Visa) قدمت الحملة جائزة كبرى للفائز، وهي سيارة Jeep Wrangler موديل 2014. بالإضافة للجائزة الكبرى فقد تم السحب على جائزة يومية وهي شاشة تلفزيون 47 بوصة من نوع LG. واستمرت الحملة من تاريخ 2014/7/1 حتى تاريخ 2014/11/1.

خدمة البيع والشراء الآجل للعملاء الأجنبية

أطلق البنك خدمة البيع والشراء الآجل للعملاء الأجنبية لحماية الذمم المدينة والدائنة للعميل بالعملة الأجنبية من تقلبات أسعار صرف العملات. حيث تتوفر هذه الخدمة بكافة العملات الرئيسية المتداولة في الأسواق العالمية. توفر هذه الخدمة المرونة الكافية للعملاء في تحديد الوقت المناسب والسعر المناسب لإتمام عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية حسب احتياجاتهم المختلفة، كما تحد من التكاليف المرتفعة الناتجة عن التقلب في أسعار العملات الأجنبية، وتحافظ على التدفقات النقدية للعميل.

حملة التوفير

أطلق البنك عام 2014 حملة لتشجيع العملاء على الادخار والتوفير، التي انطلقت تحت عنوان "العيلة بتجمعنا"، شملت لأول مرة جائزة يومية قيمتها 5,000 دولار أميركي. ما ميز هذه الحملة أن كل فرد من أفراد العائلة المدخرين لدى بنك فلسطين يحصلون على جائزة بقيمة 5,000 دولار أميركي بمجرد فوز واحد من أفراد العائلة فقط. وبدوره عمل البنك على تشجيع أفراد الأسرة الفلسطينية لفتح حساب لدى البنك للاستفادة من ميزات الحملة وزيادة عدد الفائزين في العائلة الواحدة.

صرافات الإيداع

إنطلاقاً من رؤية البنك المستمرة لدعم وتطوير خدماته المصرفية، وتسهيل المعاملات المالية على عملائه، قام البنك بتوفير خدمات للإيداع النقدي وإيداع الشيكات عبر طرحة أجهزة جديدة من الصرافات الآلية المتطورة. وتعتبر هذه الخدمة من الخدمات المتميزة التي يحتاجها العملاء لتجنب الانتظار لفترات طويلة داخل الفروع، كما أن الصرافات الآلية تعتبر من الأدوات الآمنة والسهلة في التعامل وستزيد من استقطاب عملاء جدد إلى البنك.

تسديد الفواتير من خلال الانترنت البنكي

يوفر بنك فلسطين الوسائل والخدمات الإلكترونية لتسهيل تواصل العملاء ومتابعة حساباتهم البنكية على مدار 24 ساعة من خلال الانترنت البنكي والرسائل القصيرة والخدمات الإلكترونية عبر الهاتف والبريد الإلكتروني. وفي عام 2014، أطلق بنك فلسطين خدمات PalPay لتسديد الفواتير بأنواعها المختلفة وشحن أرصدة الهواتف الذكية، من خلال خدمات الانترنت البنكي.

بطاقة Priority Pass

لأننا نحرص دائماً على راحة عملائنا وتقديم أفضل خدمة لهم، أطلق بنك فلسطين بطاقة Priority Pass لتوفير الراحة للعملاء خلال سفرهم وهو البرنامج المرموق الأوسع انتشاراً عالمياً. يتيح هذه البطاقة لحاملها فرصة الدخول إلى أكثر من 700 صالة انتظار لأصحاب وصاحبات الأعمال في مطارات أكثر من 300 مدينة في 100 دولة حول العالم. تمنح هذه البطاقة لعملاء بنك فلسطين الحاملين لبطاقات الائتمان الذهبية بالعلامتين Visa و MasterCard التي يزيد سقفها عن 10,000 دولار أميركي.



الرائد.. طموحنا أن نكون أحد أهم المصانع للمستحضرات العلاجية والتجميل في المنطقة

وبرغم ذلك كله، يؤكد برهوم بأن سر نجاحه يكمن في تطويره عدة منتجات أثبتت فاعليتها السريعة في علاج مشاكل البشرة والحروق والندم وغيرها. فمنتجات شركة الرائد للأدوية ومستحضرات التجميل تسوق على نطاق واسع في الصيدليات والمحلات التجارية وغيرها، وقد تطور حجم الأصناف التي تقدمها الشركة، فمن 5 أصناف كان ينتجها المصنع في بداياته، أصبح اليوم ينتج ما يزيد عن 80 صنفاً. وفي إجراء لافت، قام برهوم هذا العام بتوسيع بناية المصنع لتصل إلى 1200 متر مربع، بعد أن كانت أقل من 600 متر مربع فقط. يطمح خليل برهوم، بأن تتوسع شركته لتكون إحدى أهم مصانع المستحضرات العلاجية والتجميل في المنطقة، كما يبذل جهوداً وبحوثاً كبيرة ودراسات حثيثة من أجل الوصول إلى اكتشافات أكثر تطوراً في مجال تصنيع مستحضرات العناية الشخصية والتجميل.

ابتدع الصيدلي خليل برهوم مهنة تصنيع المستحضرات العلاجية والمواد التجميلية المختلفة، بعد أن رأى أن الكثير من الأدوية التي تروج في السوق لا تفي بغرضها بالشكل المطلوب، فقد عمل برهوم في مهنة الصيدلة في مدينة بيت لحم، وبذل جهوداً كبيرة في البحث لتطوير مستحضرات تتمكن من حل مشاكل البشرة والشعر وغيرها. وفي بداية الثمانينات وردت فكرة إنشاء شركة متواضعة إلى ذهن خليل وقامت بمساعدته زوجته جانيث التي ساهمت معه في إدارة الشركة وتطوير أعمالها إلى جانب ابنه رائد بعد دراسته لمادتي الكيمياء وصناعة مواد التجميل. واستطاعت هذه الشركة المتواضعة التي تم تأسيسها في أوائل التسعينات مواجهة تحديات كبيرة تمثلت في الصعوبات السياسية والاقتصادية خلال الانتفاضة الثانية، بالإضافة إلى صعوبة استيراد المواد الخام من الخارج بسبب الاحتلال.



نساعد الشركات للوصول إلى هدفها

للقروض متناهية الصغر وقسماً آخر متخصصاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وإنسجاماً مع رؤيته بتطوير المشاريع والشركات التي قام بتمويلها، يستمر بنك فلسطين بمتابعتها، عبر تقديم الاستشارات لضمان استمرار النمو وتلبية احتياجاتها المتنوعة بالمزيد من الدعم والمنتجات العصرية.

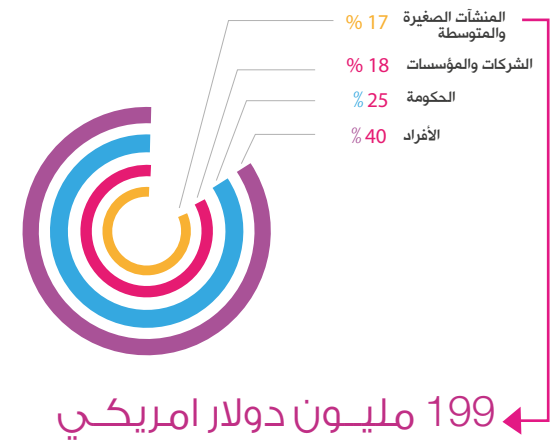
ومن خلال الخبرات المتراكمة والعلاقات المتينة التي تربط مسؤولي القروض متناهية الصغر وخبراء العمل المصرفي في البنك، تحصل الشركات الصغيرة على المزيد من المنتجات المتطورة والاستشارات التي يحتاجونها لتوسيع أعمالهم. هذا وقام البنك بتمويل عدداً من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العديد من القطاعات، التي تشمل التجارة، والخدمات، والصناعة، والزراعة، والسياحة والبناء. ويساعد بنك فلسطين الشركات الوليدة للاستمرار والازدهار عبر مساهمته بتطويرها على مستويات عديدة: الإدارية، والفنية، والمؤسسية ومهارات التسويق. حيث ارتفعت التسهيلات الائتمانية الخاصة بالمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بنك فلسطين في عام 2014 بنسبة 28٪ مقارنة بعام 2013.

يسعى بنك فلسطين لتطوير منتجات تمويلية لدعم المشاريع متناهية الصغر، والصغيرة ومتوسطة الحجم، باعتبارها محركاً للنمو الاقتصادي في الدول النامية مثل فلسطين. وبحسب دراسة نشرتها وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، فإن المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة توفر العمل لأكثر من 87٪ من القوى العاملة في فلسطين.

يوجد حالياً أكثر من 200,000 مشروع صغير ومتوسط مسجلين بشكل رسمي في فلسطين. ومقارنة بالأسواق الأخرى، تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة مستقرة. ومن المتوقع زيادة الطلب لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة 20٪ خلال العام القادم.

وبهدف مساعدة أصحاب وصاحبيات المشاريع وذوي الدخل المحدود في تطوير أعمالهم في كافة الأماكن بما في ذلك المناطق الريفية، أنشأ بنك فلسطين قسماً متخصصاً

المحفظة الائتمانية



قروض الشركات الكبيرة

يقدم بنك فلسطين خدمات تمويلية وقروضا للشركات بجميع أحجامها. بالإضافة إلى القروض المقدمة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، يقدم البنك قروضا لشركات كبرى، لتمكينها من توسيع أعمالها والحصول على عقود ومشاريع كبيرة.

القروض المشتركة

يلعب بنك فلسطين دوراً رئيسياً في القروض المشتركة، حيث قدم قروضا لكبرى المشاريع الاقتصادية في فلسطين، مثل الشركة الوطنية الفلسطينية للاتصالات "الوطنية موبايل"، ثاني أكبر مزود خدمة اتصالات خلوية في فلسطين وفندق موفينيك في رام الله.

البنوك المراسلة

نعمل في بنك فلسطين على الاستمرار في توسيع شبكة البنوك المراسلة الخاصة في الأسواق الدولية فقد أسس البنك علاقات وطيدة مع بنوك مراسلة موزعة جغرافياً لتقديم أفضل الخدمات المصرفية إلى عملائنا و تمكن البنك من عرض تشكيلة واسعة من الخدمات المالية والتجارية لعملائه مثل: الحوالات المصرفية، والتعامل بالعملة الأجنبية، والاعتمادات المستندية. حيث وصل عدد البنوك المراسلة التي يتعامل معها بنك فلسطين حوالي 30 بنك في دول مختلفة في الشرق الأوسط وأوروبا وأمريكا وآسيا وغيرها.

منتجات وخدمات أخرى

ولتلبية احتياجات عملائه من التجار وأصحاب الشركات، أنشأ بنك فلسطين عدداً من الفروع الخاصة بالأعمال في المدن الفلسطينية الرئيسية.

ويقدم بنك فلسطين لعملائه التجاريين مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات التي تساعد على أداء أعمالهم وتشمل:

◀ الاعتمادات المستندية

◀ الكفالات

◀ تمويل العقود التجارية

◀ تحصيل الفواتير

◀ التسهيلات الائتمانية

◀ تحويلات الأموال الدولية

◀ خدمات الخزينة

◀ الخدمات المصرفية الإلكترونية

◀ قبول البطاقات

◀ القروض الخضراء

ثلاثة إخوة.. بدأوا من الصفر ليصلوا إلى امتلاك ثلاث شركات متمرسة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية

لم يتوقع المهندس خالد نصر الذي كان يعمل داخل الخط الأخضر أن تتوَجَّ تطلعاته مع إخوته بثلاث شركات رائدة متخصصة في مجالات المقاولات وهي: شركة الإخوة العرب، شركة المستقبل لتغليف الأنابيب المعدنية وشركة سما وهي قيد الإنشاء لترويج الإكسسوارات الخاصة بالأنابيب المعدنية. بدأ الإخوة عملهم في التسعينيات من القرن الماضي كشركة صغيرة للمقاولات، فقد استطاعوا من خلال خبرتهم العملية في إسرائيل من تلبية احتياجات تنفيذ مشاريع البنية التحتية لشبكة الاتصالات الفلسطينية في ذلك الوقت. كما نجحوا في تنفيذ مشاريع أخرى تمثلت في خزانات المياه والمدارس والبنية التحتية في فلسطين، من خلال دعم المؤسسات الدولية والحكومية الفلسطينية لهم في مختلف المحافظات.

يقول المهندس خالد "إن عملنا في المقاولات فتح المجال أمامنا لإنشاء شركة تلبي احتياجاتنا من المواد اللازمة لهذا العمل، فأسسنا شركة المستقبل لصقل الأنابيب المعدنية وعزلها في عام 2008، ومن ثم أدركنا بأننا بحاجة إلى الكثير من الإكسسوارات الخاصة بعملنا". لتكتمل مع الشركات

الثلاثة مختلف الاحتياجات لتنفيذ المشاريع التي حصلوا على امتيازات لتنفيذها، وتزويد السوق باحتياجاته من صناعة وطنية تنافس المنتج العالمي والإسرائيلي. برغم الصعوبات التي واجهها الإخوة الثلاث، والتي تمثلت في جلب التكنولوجيا، والمواد الخام والصعوبات التي تفرضها إسرائيل بغية احتكار هذه المواد للسوق الفلسطينية، تمثل قصة نجاح الشركات الثلاث نموذجاً مهماً للعمل الدؤوب الذي بني على أسس علمية صحيحة. أصبحوا الآن يمتلكون شركات تصل مساحتها إلى عشرات آلاف الأمتار، يستطيعون من خلالها تلبية احتياجات السوق المحلي والإقليمي من الأنابيب المصقولة، حيث أن القدرة الانتاجية لمصنع المستقبل تصل إلى 1.5 مليون متر سنوياً، بكادر وظيفي يصل إلى حوالي 80 عاملاً وعاملة، وتصل مبيعاته السنوية إلى عشرات الملايين من الشواكل. ويؤكد المهندس خالد نصر بأنه وبرغم الظروف الصعبة التي تعيشها فلسطين، إلا أن الإصرار على العمل والنجاح أساس هذه الانجازات.



الشركة الوطنية للأعلاف (نافكو).. من الاستيراد إلى التصنيع

بدأ الحاج خضر حسن أبو عجوة صاحب الشركة الوطنية للأعلاف نافكو، بالعمل على تسويق أعلاف الحيوانات، وبعض المستلزمات الزراعية بعد استيرادها من الخارج، ومع تطور تجارته ونشاطه بداية الثمانينات. قرر أبو عجوة العمل على شراء مصنع لأعلاف الدواجن وتطويره ليغطي جزءاً من حاجة السوق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أسهمت التسهيلات والخدمات التي حصل عليها أبو عجوة من البنك في نجاح أعماله وتجارته.

وقد كان لهذا القرار أثره على تطوير صناعة الأعلاف في فلسطين، كما وفرت عليه الكثير من المال، حيث وفرت تكاليف الاستيراد والشحن والجمارك، لتخفف من سعرها على المواطنين.

كما كان لتوجه الحاج خضر إلى بنك فلسطين والحصول على تسهيلات لأعماله وتجارته للأعلاف، أثر كبير في توسيع خط الإنتاج وتطوير عمله إلى التصنيع بدلاً من الاستيراد، ثم أخذت المشاريع تتطور شيئاً فشيئاً إلى أن أصبح مصنعه يشكل ما نسبته 70٪ من التوزيع على السوق المحلي من الأعلاف.

ومن جانب آخر، وفي إطار أفقه الذي أخذ يتوسع، قام الحاج خضر بالدخول إلى مجال الزراعة الحيوانية، حيث عمل على شراء أربع فقاسات للدواجن مع شريكه توفيق بكرون. والتي تعمل على مدار العام في إنتاج صيصان الدواجن اللحم وبيعها في السوق المحلي، ووصلت كميات انتاجها إلى آلاف الطيور اللاحمة.

من ناحيته، وجه أبو عجوة شكره الجزيل إلى بنك فلسطين لدعمه له وتسهيل خدماته لعملائه، وخاصة بعد النكبات والحروب التي مر بها قطاع غزة، حيث كان البنك من أول البنوك التي قامت بزيارته وتقديم الدعم والمساندة لشركاته في مواجهة الظروف الصعبة.

ثقافة النقود البلاستيكية وحلول الدفع الإلكترونية

بعد خبرة البنك الطويلة التي تزيد عن 15 سنة في مجال إصدار وقبول البطاقات وخلق حلول دفع إلكترونية للعملاء، استطاع بنك فلسطين أن يضيف عامًا آخر من العمل الدؤوب على زيادة اقبال العملاء على استخدام البطاقات وحلول الدفع الإلكترونية، والمضي قدما في استراتيجية التخطيط لكيفية توسيع شريحة العملاء التي تستخدم هذا النوع من الخدمات، فضلا عن إضافة حلول وبطاقات جديدة تناسب احتياجات العملاء وتواكب التطور التكنولوجي.

وقد تمكن البنك من زيادة عدد البطاقات الصادرة للعملاء، حيث ارتفع عدد بطاقات الخصم «فيزا إلكترون» إلى 168,082 بطاقة، بنسبة زيادة تصل إلى 14٪ عن العام الماضي، بينما وصلت عدد بطاقات الائتمان الذهبية والكلاسيكية الصادرة بعلامتي Visa و MasterCard إلى 22,871 بطاقة بنسبة زيادة تصل إلى 7٪ عن العام 2013. وفيما يتعلق بطاقة حياة سهلة، والتي يتم إصدارها للعملاء بعلامة تجارية مشتركة مع شركة سبيتاني، فقد بلغ عدد البطاقات الصادرة لهذا العام 18,613 بطاقة لتسجل نسبة زيادة تعادل 12 ٪ عن عام 2013، بينما وصل عدد بطاقات الدفع المسبق الصادرة في عام 2014 إلى 11,605 بطاقة، لتصل نسبة الزيادة إلى 20 ٪ عن العام الماضي. وبالتالي حقق البنك زيادة في حجم المبيعات على شبكة نقاط البيع التي تقبل البطاقات المكونة من أكثر من 5,500 نقطة بيع، بنسبة زيادة تعادل 17 ٪ عن عام 2013، حيث وصلت المبيعات في عام 2014 إلى 149,773,475 دولار امريكي.

وقد أصدر بنك فلسطين بطاقة Priority Pass، التي تمنح حاملها فرصة الدخول إلى أكثر من 700 قاعة انتظار خاصة بكبار العملاء في أكثر من 300 مدينة و100 دولة حول العالم، ليتمتع عملاءنا بالراحة والقدرة على إنجاز الأعمال وتناول الأطعمة والمرطبات أثناء السفر.

وعقد بنك فلسطين اتفاقيات مع البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني وبنك الاستثمار الفلسطيني، وتم بدء العمل على إصدار بطاقات خصم وائتمان لعملاء هذه البنوك، يتمكن حاملها من التسوق والسحب النقدي من أي صراف آلي أو تاجر يقبل البطاقات الصادرة بعلامة شركة Visa العالمية.

واستمر بنك فلسطين في العمل على زيادة اقبال العملاء على استخدام حلول الدفع الإلكترونية، عن طريق تطوير خدمة الإنترنت البنكي وتفعيل خدمات تسديد الفواتير وشحن أرصدة الهواتف النقالة مع أكبر 10 شركات خدمتية عاملة في فلسطين، ليتمكن العملاء من تسديد فواتير الاتصالات والكهرباء والإنترنت وشحن أرصدة الهواتف النقالة لمشاركتي الدفع المسبق من خلال الحسابات الجارية والتوفير مباشرة دون عمولات، فضلا عن تخصيص قسم جديد في كل فرع ومكتب خاص بتسويق الخدمات الإلكترونية المصرفية وطباعة الأرقام السرية لخدمة الإنترنت البنكي بشكل فوري للعملاء، ليتمكنوا من الحصول على خدمة الإنترنت البنكي مباشرة وتدريبهم على كيفية استخدام الخدمة من خلال الموظف المتخصص في قسم تسويق الخدمات الإلكترونية.

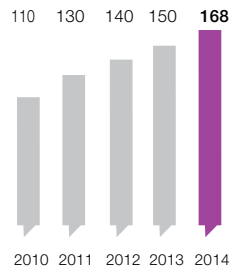
كما وفر البنك هذا العام خدمة إيداع دفعات نقدية وشيكات من خلال الصرافات الآلية التابعة للبنك لتوفير الوقت والجهد على العملاء. حيث تم تركيب صراف آلي يقدم خدمة إيداع النقد والشيكات في بعض الفروع التابعة لبنك فلسطين، ليتمكن العملاء في أي وقت من التوجه إلى هذا الصراف وإيداع النقود والشيكات دون الحاجة إلى الانتظار لساعات وأيام دوام البنك لإيداع الشيكات والنقود.

أما بخصوص خدمة قبول البطاقات عن طريق أجهزة التفويض الإلكتروني، فقد حقق البنك زيادة في عدد الأجهزة المنتشرة في فلسطين والتي تقبل البطاقات بمختلف أنواعها وبالعلامتين التجاريين Visa و MasterCard، إضافة إلى إدخال قناة جديدة لقبول البطاقات عن طريق المواقع الإلكترونية من خلال خدمة «التجارة الإلكترونية». حيث سيصبح بإمكان التجار والشركات تحصيل ثمن الخدمات أو المنتجات المباعة لربائهم عبر المواقع الإلكترونية عن طريق قبول البطاقات البلاستيكية من خلال البوابة الإلكترونية الخاصة ببنك فلسطين، وبالتالي ستوفر هذه الخدمة الفرصة لأصحاب وصاحبات الأعمال من التوسع بأعمالهم وشريحة ربائهم وتجاوز الحدود الجغرافية وتسويق المنتج الفلسطيني حول العالم.

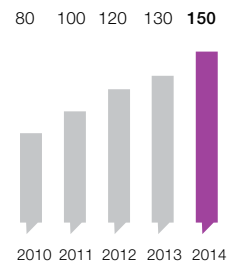
وقد بدء البنك العمل على عدة مشاريع خلال عام 2014، حيث جاري العمل على تجهيز مجموعة من الخدمات الإلكترونية كالإصدار الفوري لبطاقات الخصم في الفروع، التي ستمكن العملاء من الحصول على بطاقتهم فوراً عند فتح حساب لدى بنك فلسطين. الأمر الذي سيزيد من نسبة تفعيل البطاقات واستخدامها للتسوق وعمليات السحب النقدي، إضافة إلى تجهيز التطبيق البنكي الخاص بالهواتف الذكية والذي سيسهل على العملاء إدارة حساباتهم البنكية من خلال هواتفهم الذكية.

وتبعاً لاهتمام البنك بتوفير أقصى وسائل الحماية للمعاملات الإلكترونية، فقد طور البنك نظام الحماية الثلاثي على البطاقات البلاستيكية عند استخدامها للشراء عبر شبكات الإنترنت، لتقليل فرص الاحتيال وسرقة البطاقة أو استخدامها في معاملات إلكترونية غير صحيحة.

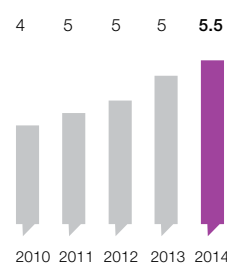
بطاقات الخصم (فيزا إلكترون) (بالآلاف)



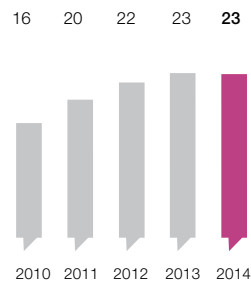
حجم المبيعات على نقاط البيع (بالملايين \$)



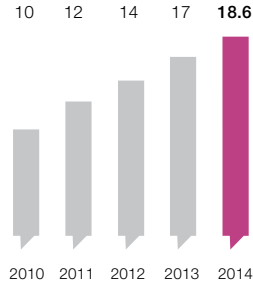
نقاط البيع الإلكترونية (بالآلاف)



بطاقات الائتمان (بالآلاف)



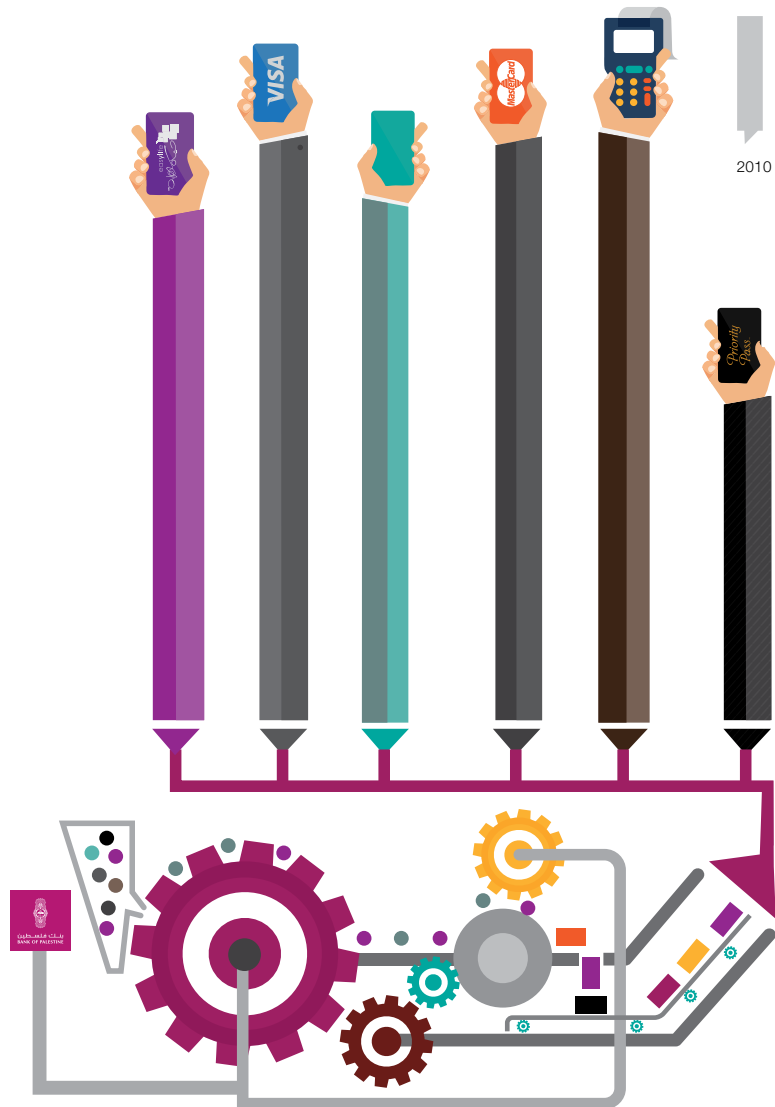
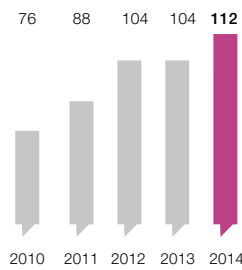
بطاقات التقسيط (بالآلاف)



طاعات الدفع المسبق (بالآلاف)



الصرافات الآلية





ضمن مساعي البنك الدؤوبة للوصول إلى عملاء جدد ومتميزين في جميع أنحاء العالم، فقد تم إنشاء وحدة المغتربين قبل ثلاثة أعوام لخدمة الفلسطينيين بالمهجر، والذين يصل عددهم إلى 7.5 مليون فلسطيني، بناتج محلي إجمالي يقدر بـ 80 مليار دولار أمريكي.

ويكرس فريق العمل بهذه الوحدة جهوده لمد جسور التواصل مع الفلسطينيين في المهجر، حيث يقدم لهم مجموعة من الخدمات من بينها الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، والخدمات الاستشارية للأعمال، والاستثمار وخدمات الوساطة للأشخاص الذين يريدون الاستثمار في فلسطين.

كما ينوي بنك فلسطين افتتاح مكاتب تمثيلية في دبي، الإمارات العربية المتحدة (التي يعيش فيها أكثر من 250 ألف فلسطيني) وفي سانتياغو، تشيلي (التي يعيش فيها أكثر من نصف مليون فلسطيني).





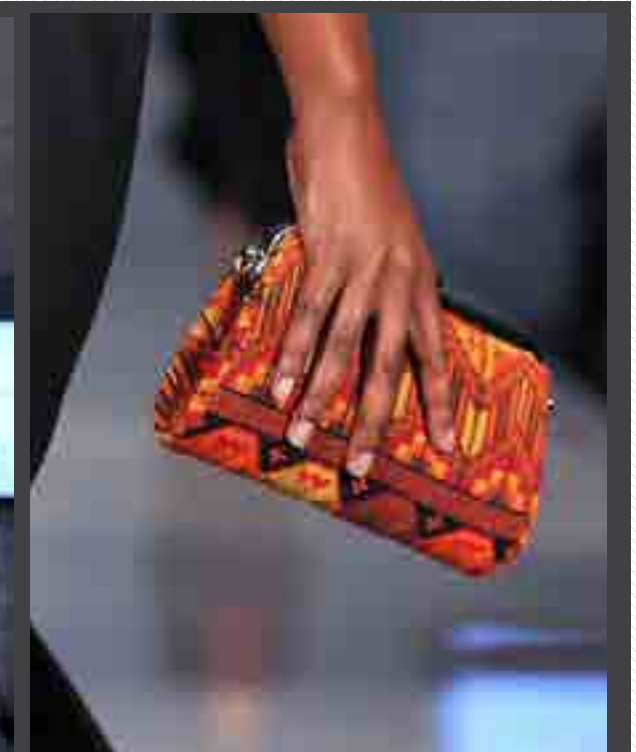
نادي دييورتيفو بالسطينو

وهو نادي لكرة القدم للفلسطينيين في الشتات في تشيلي - من أكثر الرعايات التي يفتخر بها البنك - فاز ببطولة كرة القدم التشيلية، وتأهل لدوري أمريكا الجنوبية، كأس ليبرتادوريس دي أمريكا.



الثلاثي جبران

عقد البنك اتفاقية شراكة ثقافية مع الفرقة الفلسطينية العالمية الثلاثي جبران، حيث قامت الفرقة بإحياء مجموعة من الحفلات الموسيقية حول العالم برعاية من بنك فلسطين منها ما أقيم في مقر الأمم المتحدة ومسرح الأولمبيا في باريس وغيرها من المسارح العالمية.



التطريز الفلسطيني عالمياً

بالتعاون مع منتدى سيدات الأعمال، قمنا برعاية تدريب سيدات أعمال موهوبات في المدارس العالمية للموضة. قدمت النساء قطعاً فريدة من نوعها في التطريز الفلسطيني التي عرضت في معرض للأزياء في مقر الأمم المتحدة كجزء من افتتاح مهرجان LDNY.



الالتزام بتنمية المجتمع
والحفاظ على البيئة

المسؤولية
الاجتماعية

توفير الخدمات
لجميع الفئات

إدارة المخاطر
من أجل نمو سليم

تمكين المرأة

المشاركة
الفعالة بالعمل

الشفافية وتلبية
احتياجات عملائنا

بناء اقتصاد
مستدام

نتبنى استراتيجية شاملة للوصول إلى

الاستدامة

الاستدامة

شكلت المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى بنك فلسطين منذ تأسيسه في العام 1960 جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجيته، كما ولعبت دوراً فعالاً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، مما دفعنا لبذل المزيد من الجهد في مجال الاستدامة، ساعين من خلال ذلك لتوفير بيئة واقتصاد مستدام لمجتمعنا الفلسطيني.

عمد بنك فلسطين إلى تنفيذ إستراتيجية استدامة شاملة إيماناً منه بأن التقدم الحقيقي للمنطقة لا يتحقق إلا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الأعمال المستدامة تساهم في خلق المجتمعات المستقرة. لذلك ومن هذا المنطلق يلتزم بنك فلسطين بواجبه نحو مساعدة مجتمعنا

من خلال تقديم الدعم لكل من الأفراد والعائلات والأعمال والمشاريع الصغيرة والمؤسسات في ظل الظروف الاستثنائية والصعبة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني.

كما نسعى إلى توفير فرص جديدة وفتح آفاق واعدة لإنشاء قاعدة قوية لمستقبل مشرق، وذلك من خلال عدد من الخدمات والمنتجات والمبادرات والشراكات المتميزة. وبشكل عام، يؤمن بنك فلسطين بالدور الفعال الذي تحتله البنوك من خلال مساهمتها في تنمية المجتمع مما يؤدي إلى التقدم الاجتماعي والاقتصادي من خلال تعزيز التمويل المستدام، وتوفير فرص التطوير والاستثمار. حيث تعمل البرامج البنكية ذات التوجه المستدام على تدعيم الاقتصاد والبنية التحتية الفلسطينية.

نسعى لأن يكون لدينا تأثير فعال وإيجابي عبر المساهمة في:

- ◀ تنمية المجتمع
- ◀ بناء الاقتصاد المستدام
- ◀ تشجيع مبادئ التمويل المستدام
- ◀ الشباب والإبداع
- ◀ تمكين المرأة
- ◀ بنك فلسطين ... بنك مستدام



مسؤوليتنا... خدمة مجتمعنا

واصل بنك فلسطين تخصيص ما نسبته 5% من أرباحه السنوية الصافية، لدعم المشاريع التنموية وأنشطة المسؤولية الاجتماعية، من خلال مساهمته في تطوير عدة مجالات تتركز في قطاعات مختلفة منها: التعليم، الشباب والأبداع، الرياضة، الصحة والبيئة، الثقافة والفنون، التنمية والشؤون الاقتصادية وعلاقات المغتربين، المساعي الإنسانية وشؤون المرأة. كما يعمل البنك على تشجيع موظفيه على العمل التطوعي، من خلال المشاريع التنموية والمبادرات الإنسانية التي يقودها مع المؤسسات الشريكة.

وقد شهدت فلسطين بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص ظروفاً عصيبة في العام الماضي 2014 تمثلت في الحرب التي أودت بحياة ما يزيد عن 2,200 شخص، ودمرت أحياء كبيرة وقضت على الكثير من المنشآت والمشاريع وغيرها، وهو ما دفع البنك لتحمل مسؤولياته الوطنية والاجتماعية والاقتصادية، واتخاذ قرار بزيادة مساهمته في المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة لتبلغ مساهماته الاجتماعية للعام 2014 مبلغ 2,292,806 دولار امريكي أي ما يعادل 5.39% من أرباح البنك الصافية، هذا وقد حصل البنك على جائزة أفضل بنك في مجال المسؤولية الاجتماعية من المجلة المصرفية العالمية emeafinance.



التعليم والشباب والإبداع

أخذ التعليم والشباب والابداع الحصة الأكبر من اهتمامات البنك، حيث ساهم البنك بدعم ابداعات الشباب وتشجيعهم على فكرة الابتكار والتطوير وزيادة المعرفة عن طريق تزويدهم بالمعلومات والتطورات الحاصلة في كافة المجالات.

حيث كان لهذه المساهمات أثرها الواضح في فتح آفاق جديدة، ودفع عجلة التنمية إلى الأمام والنهوض بالمسيرة التعليمية للشباب الفلسطيني ليكونوا بناء فاعلين وقادرين على تحمل المسؤولية للنهوض بمجتمعنا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية.

تقديم الدعم السنوي لمؤسسة انجاز فلسطين

■ للعام الثامن على التوالي، قدم بنك فلسطين دعمه السنوي لمؤسسة إنجاز فلسطين، التي تعمل بدورها على توفير برامج تدريبية للشباب في المدارس والجامعات في عدة مجالات منها؛ الاقتصاد، وإدارة الأعمال، والريادة. ويعمل هذا البرنامج على تأهيل الشباب لدخول معترك الحياة وعالم الأعمال، بالإضافة الى تعزيز وتحسين فرص العمل المتاحة لهم.

رعايات أخرى في هذا المجال:

- رعاية لمكتبة متنقلة متخصصة لأطفال غزة بالشراكة مع مؤسسة عبد المحسن القطان
- تقديم تبرعات لعدد من المدارس والجامعات
- رعاية البنك لاحتفالية الابداع لعام 2014

برنامج زمالة

zamala زمالة

يعتبر مشروع «زمالة» من أهم المشاريع الريادية التي أطلقها البنك لتطوير التعليم الجامعي في فلسطين. إذ يسعى هذا البرنامج الى تطوير الكادر التعليمي والمحاضرين في الجامعات الفلسطينية، المتخصصين في المجالات المالية والمصرفية، الاقتصادية، القانونية والتكنولوجية لرفع مستوى أداء الجامعات وتحقيق توجهات عملية وابداعية في التعليم والتعلم لانخراطهم في سوق العمل وتلبية الاحتياجات المطلوبة من الكفاءات البشرية. وذلك عبر ابتعائهم في زيارات مهنية وتدريبية الى الخارج حيث تتراوح مدة الزيارة بين فصل دراسي واحد أو سنة أكاديمية لمختلف المؤسسات منها مؤسسات التعليم العالي (جامعات) أو مؤسسات مالية مصرفية واقتصادية واستثمارية وعلمية.

وفي عام 2014، وقع البنك 13 اتفاقية تعاون مع جامعات فلسطينية ل يتم بعد ذلك منح 46 بعثة لعدد من الكوادر التعليمية ذات التخصصات مختلفة منها؛ الطب، الاقتصاد، تكنولوجيا المعلومات وغيرها.

الرياضة

تعتبر الرياضة من القطاعات المؤثرة ايجابياً على الصورة الحضارية لفلسطين باعتبارها لغة مشتركة بين الشعوب، وانطلاقاً من هذه الأهمية، قدم البنك جزءاً كبيراً من دعمه ورعايته لتشمل النوادي والبطولات الرياضية، والكرة النسوية، وركوب الخيل والفروسية، والمباريات الدولية مع منتخباتنا الفلسطينية وغيرها.

رعاية بنك فلسطين لأكاديمية بلاتر للبراعم

انطلاقاً من إيماننا بأهمية قطاع الرياضة قام بنك فلسطين بتقديم رعاية رئيسية لأكاديمية جوزيف بلاتر للبراعم، حيث تهدف هذه الأكاديمية لاكتشاف مواهب الأطفال الصاعدة في كرة القدم وتطويرها، ليشكل ذلك نظرة بعيدة المدى لبناء منتخب كرة قدم فلسطيني يمكن أن يكون من ضمن الفرق الرياضية العالمية ولتطوير أجيال قادرة على تمثيل فلسطين في المحافل الدولية.

الصحة والبيئة

يعد الانسان الكائن الأكثر تأثراً في البيئة التي تعتبر من أهم العناصر التي تساهم في الحفاظ على صحته وتشمل كل ما يحيط به من (التراب، الهواء والماء) حيث تعد بمثابة الحاجات الأساسية للإنسان. للأسف أصبحت هذه العناصر ملوثة بفعل الكثير من السلوكيات التي تمارس في عصرنا الحديث، والتي أدت بدورها الى اكتشاف الكثير من الأمراض التي بات من الصعب مواجهتها. ومن هنا، بدأ البنك خلال السنوات القليلة الماضية بالعمل ضمن برامجه ومسؤوليته الاجتماعية، بالمساهمة في الحفاظ عليها عبر تقديم دعم للقطاع الصحي في فلسطين، والحد من استخدام المواد الضارة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، والاستفادة منها لتوليد الطاقة، وتخفيض نسبة النفايات والمواد وإعادة تدويرها واستخدامها مرة أخرى.

رعايات أخرى في هذا المجال:

- رعاية مشاركة في ماراثون كوبنهاجن وسان فرانسيسكو
- تقديم تبرع للاتحاد العام للكراتيه
- تقديم الدعم المالي لعدد من الأندية الرياضية

شراء بيوت متنقلة لمرافقي مرضى مستشفى المقاصد

قدم بنك فلسطين مبادرة انسانية فريدة من نوعها عبر شراء وتأثيث بيوت متنقلة «كرفانات» لمبيت مرافقي المرضى الذي يعالجون في مستشفى المقاصد بمدينة القدس، وذلك من أجل إيجاد حل لمشكلة مبيت مرافقي مرضى وجرحى قطاع غزة وبقيّة المدن الفلسطينية المتواجدين في المشفى.

رعاية يوم النظافة الوطني الذي نظّمته بلدية رام الله

قامت بلدية رام الله بتنظيم فعالية ليوم النظافة الوطني تحت عنوان «مدينتي نظيفة، أنا نظيف». حيث تطوع فيها حوالي 1,500 شاب وشابة من مختلف مناطق المدينة، وهدفت هذه الفعالية الى تعزيز اهتمام المجتمع في السعي لتحقيق النظافة. حيث أشاد البنك لجهود البلدية فقدم رعايته وشجع موظفيه للمساهمة في هذا اليوم لدعم مفهوم النظافة الذي يجب ان يسعى اليه كافة افراد المجتمع ولعكس صورة جمالية لبلدنا فلسطين.

رعايات أخرى في هذا المجال:

- رعاية البنك لفعاليات تنظيف شاطئ بحر غزة

الثقافة والفنون

تعتبر الثقافة من احدى أهم مقومات الهوية الفلسطينية، فهي ميراث حافظ، عليه اجدادنا وابائنا. تلعب الثقافة الحصة الأكبر في نهضة المجتمع وتطوره، ودفع عجلته، نحو الرقي في شتى المجالات العلمية والفكرية والادبية.

لذا ارتأى البنك لتفعيل وتقدير حركة الثقافة في المجتمع الفلسطيني عن طريق تقديم رعايات لمختلف الفعاليات الثقافية والمهرجانات والمعارض التي تجسد هويتنا وتضيء ذاكرتنا، بالإضافة الى تكريم مبدعيننا ومبتكرينا وشعرائنا.

اتفاقية شراكة مع مركز رواق الثقافي

وقع البنك اتفاقية مع مركز رواق للتراث المعماري والذي يعمل على ترميم المباني التاريخية المميزة في فلسطين للمساهمة في الحفاظ عليها وتعزيز وجودها كأماكن تاريخية وحضارية فلسطينية، من خلال مشاريع توثق المواقع المعمارية التراثية وتحبيبها على امتداد الضفة الغربية وقطاع غزة مستعينين بمهارات الطلاب والمعماريين وعلماء الآثار والمؤرخين وحشد طاقاتهم، وقد باشر رواق العمل علي إعداد سجل المباني التاريخية الذي يحوي تاريخاً مفصلاً وخرائط وصورا لما يقارب 420 قرية في ستة عشر محافظة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

رعايات أخرى في هذا المجال:

- رعاية احتفالية الأدب في فلسطين «PalFest»
- رعاية عدد من المهرجانات في محافظات الوطن

اتفاقية شراكة مع مركز يبوس ورعاية حملة «خلد اسمك في القدس»

عقد البنك اتفاقية شراكة مع مؤسسة يبوس للثقافة لمدة خمس سنوات للمساهمة في تعزيز الثقافة العربية الفلسطينية في مدينة القدس. كما قدم البنك رعايته لحملة «خلد اسمك في القدس» التي تهدف لترميم وإعادة إحياء قاعة بإسم الراحل فيصل الحسيني، لإعادة تشغيل سينما القدس والتي أغلقت لسنوات، حيث وضعت آلية لإعادة إحياء وترميم القاعة عبر شراء كراسي تحمل اسم كل متبرع، ليتم بعد ذلك البدء في ترميم القاعة وافتتاحها بنهاية عام 2015.

التنمية والشؤون الاقتصادية وعلاقات المغتربين

للتنمية جانب هام في تطوير الاقتصاد الوطني، وإنشاء مشاريع تساهم في تعزيز النمو، والتخفيف من حدة البطالة، وقد عمل البنك على تنفيذ مشروعات تنموية في مجالات مختلفة، والمساهمة في تقديم دعمه للكثير من الفعاليات التي تستقطب الفلسطينيين المغتربين والمستثمرين العرب في الخارج، لإحداث نقلة نوعية على صعيد تطوير الاقتصاد والمشاريع الأخرى، إضافة لملتقيات تجمع الفلسطينيين والعرب لاستقطابهم للعودة والعمل وإقامة مشاريع تنموية وإنسانية في فلسطين.

اعرف تراثك

بادر البنك برعاية مشروع «اعرف تراثك»، وهو مشروع رياضي يعمل على استضافة مجموعة من الشباب المغتربين، بهدف إيجاد إطار للتواصل والتبادل الثقافي والاجتماعي والتاريخي مع هؤلاء الشباب وتغيير الصورة النمطية المأخوذة عن وطننا فلسطين ونقلها للخارج، وتعريفهم بجذور الوطن الأم ليتم إشراكهم في عملية البناء بما يمتلكونه من قدرات وإمكانات في المجالات المادية والمعرفية والخبرة.

مشاريع أخرى في مجال التنمية والشؤون الاقتصادية وعلاقات المغتربين:

- رعاية لأول ملتقى في مدينة رام الله لأبناء رام الله المغتربين Ramallah Convention
- رعاية البنك لملتقى البيرة الذي عقد في ولاية فلوريدا الأمريكية



مشروع حدائق البيارة

أطلق البنك في العام 2012 مشروع حدائق البيارة، حيث يعتبر من أهم المشاريع المستدامة التي تسعى لإنشاء مئات الحدائق الترفيهية للأطفال في جميع المحافظات الفلسطينية لتوفر مكاناً آمناً لهم يتلاءم مع احتياجاتهم الترفيهية. تم تنفيذ المشروع بالشراكة مع مجموعة من المؤسسات الفلسطينية في داخل الوطن وخارجه، منها مؤسسة التعاون، مؤسسة أنيرا، منى وباسم حشمة، مؤسسة جورج ورواندا سالم.

الحدائق التي تم افتتاحها خلال عام 2014

- حديقة المعاجين – محافظة نابلس
- حديقة شويكة – محافظة طولكرم
- حديقة بيت جالا – محافظة بيت لحم
- حديقة البيرة – محافظة رام الله والبيرة
- حديقة بيت عور التحتا – محافظة رام الله والبيرة
- حديقة الماصيون – محافظة رام الله والبيرة
- حديقة سرية رام الله – محافظة رام الله والبيرة



المساعي الانسانية

ساهم البنك في الحد من الأزمات الإنسانية داخل الوطن وخارجه، حيث تبني عدة برامج ومشاريع وشرائط لجمعية خيرية ومؤسسات مجتمعية التي تكفل الأيتام والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والمتضررين جراء الكوارث الطبيعية والمنخفضات الجوية.

حملة «فلسطين في القلب»

توسع بنك فلسطين برعايته لحملة «غزة في القلب» لتصبح الحملة تحت مسمى «فلسطين في القلب»، وذلك بسبب الحرب الأخيرة التي شنت على القطاع. حيث قام البنك بإطلاق الحملة للمرة الثانية وبشكل أكثر اتساعاً لمساعدة قطاع غزة وإغاثة العائلات المتضررة وتقديم المساعدات اللازمة والتبرع بأدوية طبية وطرود غذائية ومشاريع الدعم النفسي للأطفال وتوفير الاحتياجات اللازمة لأهلنا في القطاع؛ لتبلغ مساهمة البنك وموظفيه حوالي 300 ألف دولار، فيما جمع البنك من خلال حملة التبرع لقطاع غزة حوالي 700 ألف دولار ليصبح إجمالي ما تم تقديمه من خلال حملة «فلسطين في القلب» حوالي مليون دولار ساهم فيها عملاء ومساهمين ومستثمرين أضيفت إلى بنود تبرعاتها، تبرعات إلى مستشفى المقاصد في مدينة القدس، لتشكيل سابقة على صعيد مساهمة إحدى مؤسسات القطاع الخاص ضمن مسؤوليته الاجتماعية، علماً بأن هذه الحملة قد تم إطلاقها بالشراكة مع مؤسسة التعاون ومنظمة «الأونروا».

رعاية برنامج طلة رمضان

قدم البنك رعايته لبرنامج تلفزيوني خيري عرض خلال شهر رمضان المبارك على شاشتي تلفزيون فلسطين والفلسطينية، حيث قام البنك بتقديم مساعدة مالية لثلاثين عائلة فقيرة، وذلك بعد اختيار أكثر العائلات فقراً في مختلف المناطق بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

مشاريع أخرى في مجال المساعي الانسانية:

- التبرع لجمعية الحق في الحياة
- التبرع لجمعية الرحيم لمتلازمة داون

شؤون المرأة

أولى بنك فلسطين ضمن استراتيجيته اهتماماً كبيراً بالمرأة الفلسطينية وتشجيعها للمشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بقطاعاتها المختلفة. فضلاً عن القيام بحملات لتوعيتها بمختلف المجالات الثقافية والصحية والاجتماعية وغيرها، والذي بدوره سينعكس إيجاباً على المجتمع بكافة قطاعاته. ويرى البنك بأن تطور المجتمعات يأتي عبر تمكين المرأة وإتاحة المجال لدور أكبر للنساء للمشاركة في مختلف مجالات الحياة.

حملة توعية لأهمية الفحص المبكر عن مرض سرطان الثدي

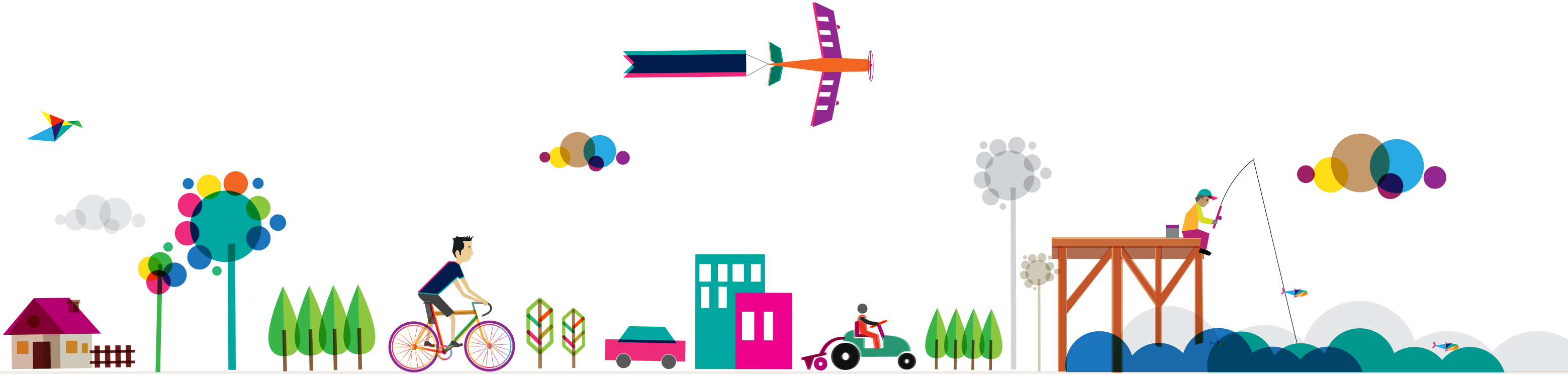
أطلق البنك للعام الثالث على التوالي بالتعاون مع مركز دونيا التخصصي لأورام النساء التابع لمؤسسة لجان العمل الصحي في رام الله حملة كبيرة للكشف المبكر عن سرطان الثدي في إطار الحملة العالمية السنوية لمكافحة هذا الورم والحد منه ومن مضاعفاته. حيث شملت الحملة استخدام عدد من وسائل الدعاية والإعلام المختلفة، وملصقات ميدانية. كما تبرع البنك بتحمل تكاليف 100 فحص مقسمة على حالات اجتماعية مختلفة من محافظات الوطن.

رعاية البنك للمتنسابقة الفلسطينية في بطولات سباق السيارات

واصل البنك تقديم دعمه ورعايته للمتنسابقة الفلسطينية في بطولات سباقات السيارات نور داود للعام الثالث على التوالي في بادئة هي الأولى من نوعها لدعم الرياضيات الفلسطينيات في سباقات السيارات، وتأتي رعاية البنك للمتنسابقة نور داود، انسجاماً مع رؤيته بدعم السيدات والنساء الناشطات في المجتمع بكافة القطاعات لاسيما في مجال الرياضة.

مشاريع أخرى في مجال شؤون المرأة:

- تقديم رعاية لجمعية المرأة الريفية



في المنطقة، وسيتم تأسيسه وفقا للنموذج التشغيلي ونماذج عالمية أخرى. ومن المتوقع أن يساهم صندوق التقاعد بصورة كبيرة في دعم المجتمع والاقتصاد الفلسطيني من خلال تمكين الحصول على التمويل اللازم للمشروعات المتوسطة والمشاريع طويلة المدى وتطوير الأسواق المالية الفلسطينية والمزيد من الاستثمارات وإيجاد فرص عمل والحد من الفقر وتوفير الاستقرار وطمأنة المواطنين وخاصة كبار السن.

3- مكافحة الجرائم المالية

مكافحة غسيل الأموال (AML): يتبع بنك فلسطين أسس عمل واضحة وإجراءات احترازية للوقاية من المخاطر المتوقعة، بما في ذلك التحقق من إثبات هوية العملاء وتقييم مصدر الثروة والأموال عند الحاجة. كما يستخدم البنك أنظمة برامج معقدة للسلوكيات المشتبه بها والمتعلقة بمكافحة غسيل الأموال. كذلك يلتزم البنك بالإبلاغ عن كافة الأنشطة المشتبه بها وفقا لما هو مطلوب بموجب برنامج الامتثال الخاص به والقواعد والقوانين المنظمة للسوق والقطاع المصرفي الفلسطيني. كما يقوم البنك بتدريب موظفيه على إجراءات وسياسات الوقاية بما في ذلك كيفية اكتشاف النشاط المشتبه به والإبلاغ عنه.

يساهم في تحسين وتقوية استقرار المجتمع بكافة قطاعاته وتقليل نسبة الفقر ورفع مستويات المعيشة وإيجاد المزيد من فرص العمل.

إضافة إلى ذلك، فإن بنك فلسطين يعمل على تقديم تسهيلات ائتمانية للعديد من مؤسسات تمويل المنشآت المتناهية الصغر في فلسطين. كما ويستثمر البنك في صناديق الملكية الخاصة مثل شركة ريادة لتطوير المؤسسات (RED)، التابع لبرنامج مجموعة أبراج للاستثمار - الخاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة - والذي يقدر حجمه بمقدار 650 مليون دولار أمريكي، وذلك بهدف تقديم الدعم المالي لعدد أكبر من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى برامج الإقراض التابعة للبنك الخاصة بهذا القطاع.

2- التأسيس لاقتصاد مستدام

لعب بنك فلسطين دورا هاما في العديد من المبادرات الرئيسية في فلسطين. حيث قام البنك بحشد القطاع الخاص الفلسطيني لإطلاق أول صندوق خاص لتقاعد القطاع غير الحكومي ودعم الإصلاحات التشريعية المطلوبة. حيث يعتبر هذا الصندوق الأول لتقاعد القطاعات غير الحكومية

• المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs): يواصل بنك فلسطين دعمه للمنشآت متناهية الصغر والمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (MSMEs)، والتي تعتبر من المحركات الرئيسية لنمو الإقتصاد وخلق فرص العمل في أسواقنا. وقد زاد البنك من حجم الإقراض الخاص بهذه المشاريع بشكل كبير خلال العام الماضي. إن منهجنا المتبع في إقراض المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هو منهج متعدد الاتجاهات، بما يضمن تغطية هذه القطاعات بالشكل المناسب حيث إنها تمثل ما يقارب 90٪ من القطاع الخاص الفلسطيني ويعمل بها حوالي 87٪ من القوى العاملة بالقطاع الخاص.

يسعى بنك فلسطين من خلال التمويل المتناهي الصغر لمساعدة عدد من المشاريع التي لا يمكنها الحصول على تمويل. وبهذا،

1- إيصال الخدمات المصرفية إلى كافة أماكن تواجد المواطنين

تعاني العديد من المدن والقرى الفلسطينية من قلة المؤسسات المصرفية، بينما تفتقر بعض المناطق الريفية لهذه الخدمات، الأمر الذي يعيق الأنشطة الاقتصادية في هذه المناطق. ويعتبر توسيع نطاق الخدمات المصرفية والوصول إلى الفئات المهمشة جزءا أساسيا في استراتيجيتنا. لذلك يعمل بنك فلسطين على زيادة عدد فروع وأجهزة الصراف الآلي لتصل إلى البلدات الصغيرة والمناطق الريفية التي لا يتوفر لدى سكانها أي نوع من هذه الخدمات. كما افتتح البنك فروعاً له في الجامعات الفلسطينية لتلبية احتياجات الطلاب للخدمات المصرفية لكونهم شريحة هامة من هذا المجتمع، وكي يتسنى لنا توسيع نطاق معرفتهم بما نقدمه من خدمات.

هدفنا يكمن في تعزيز التنمية المستدامة من أجل تحقيق اقتصاد مستدام عبر تقديم الخدمات المصرفية الأساسية.



مصنع الحجاز.. شوكولاتة محلية بجودة عالمية

بدأت فكرة إنشاء مصنع للشوكولاتة لدى أبناء طاهر حجاز من بلدة عنبتا شرقي محافظة طولكرم خلال العام 2003 من قبل الأخوة الثلاثة وهم: فراس حجاز، حسين حجاز ومناف حجاز. حيث كان يقيم الأخ الأكبر فراس في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، واكتسب خبرة في مجال تصنيع الشوكولاتة والخلطات وغيرها، فبادروا إلى استغلال مخازن البيت من أجل بناء خط لإنتاج شوكولاتة القوالب. وبرغم المكان المتواضع الذي بدأوا فيه مسيرة نجاحهم، وصعوبة الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة في ذلك الوقت، إلا أن إصرارهم على إصدار منتج يوازي بجودته مختلف الأنواع المستوردة قد ساعدهم في تسويق منتجاتهم وتمكينها من منافسة المنتجات الإقليمية والعالمية.

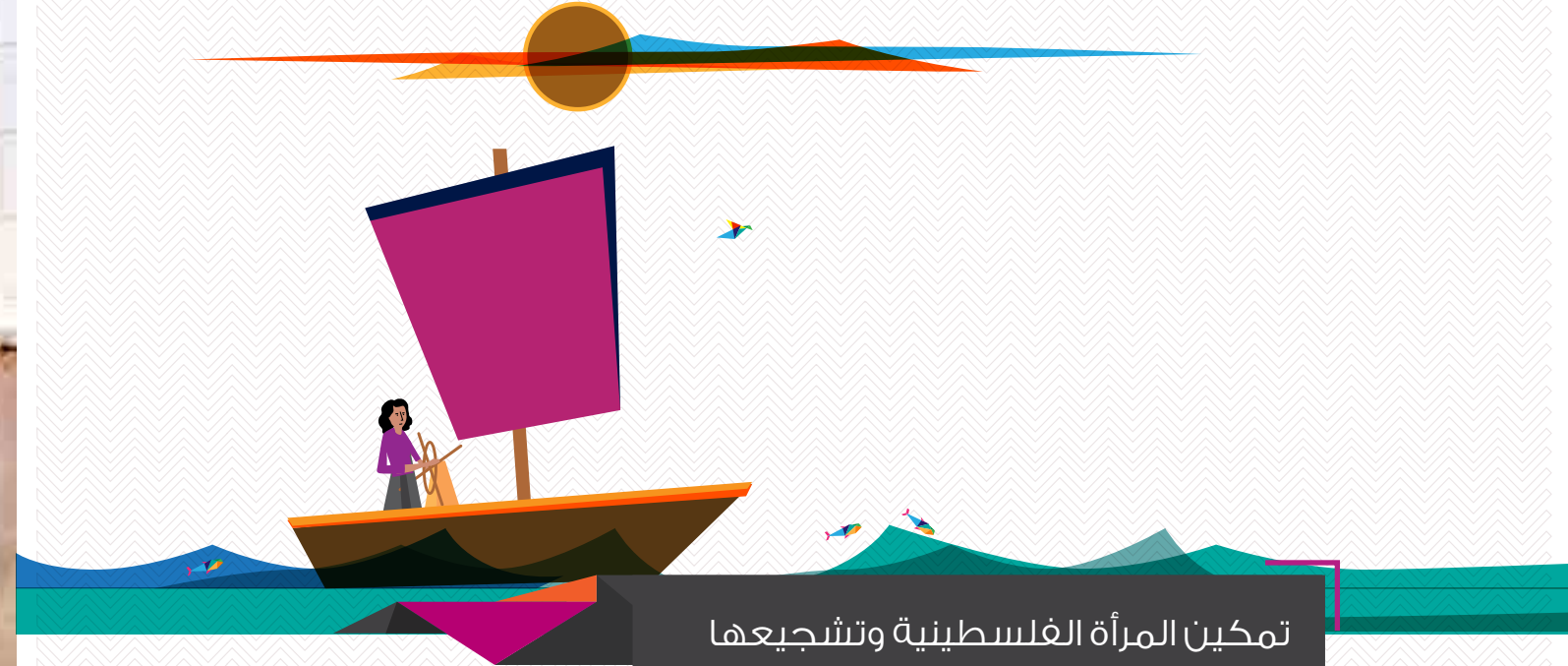
تطورت مبيعات المصنع نظراً لنجاح المنتج واستحسان التجار والمجتمع الفلسطيني له، فقد بادر الإخوة إلى شراء قطعة أرض جديدة لهم وبناء مصنع كبير على مساحة وصلت إلى 3 آلاف متر مربع، لتبدأ عملية تطوير مرحلة جديدة أنتجت خلالها أصناف جديدة من الشوكولاتة، فمن 20 صنف كان ينتجها المصنع في العام 2004، إلى ما يزيد عن 200 صنف في عام 2015. وبينما كان المصنع ينتج من 4-5 طن سنوياً، أصبحت القدرة الإنتاجية للمصنع 3 أطنان يومياً. ومن عدد قليل من العاملين إلى ما يزيد عن 90 عاملاً وعاملة (80٪ منهم من النساء). ويؤكد مناف حجاز، مدير عام المصنع إلى أن "سر النجاح يكمن بالجودة والمحافظة عليها والتطوير المستمر والمتسارع ومواكبة آخر المستجدات في عالم تصنيع الشوكولاتة".

ويضيف حجاز، بأن شركته تستحوذ على حصة كبيرة من الشوكولاتة الفخمة في السوق المحلي. مشيراً إلى أن رؤيتهم بأن يروا مصنعهم يغطي بمنتجاته الدول الإقليمية، وأن يكون مصنعاً مثالياً في مجال تصنيع شوكولاتة القوالب بجودته وأدائه وسمعته.



منال رزق: طموحي أوصلي لأكون مؤسسة لمدرسة سباق

تزوجت منال رزق قبل إكمال دراستها الثانوية. وبرغم المستوى التعليمي المتواضع الذي استطاعت الوصول إليه في ذلك الوقت، إلا أن إصرارها على الدخول في معترك الحياة الاقتصادية دفعها إلى إكمال تعليمها بعد أربعة عشر عاماً من الزواج، فكانت حياتها قد قسمت ما بين أسرتها وأطفالها الثلاثة وجهود متواصلة لإنشاء مدرسة لتعليم السباق. وبرغم تلك الظروف فقد نجحت منال في إكمال الثانوية العامة وفحوصات تدريس السباق، لتنتج بعدها في تأسيس مدرسة تعليم السباق. وحققت المدرسة خلال فترة قياسية نجاحاً كبيراً بعد إقبال الكثير من السيدات للتعلم بها حيث أن بعضهم يفضلون معلمة سباق وليس معلماً. كما استمر سعي منال في تطوير عملها، فتوجهت لبرنامج الإقراض متناهي الصغر في بنك فلسطين لتكتمل تجهيز المدرسة وتأهيلها. وحصلت مؤخراً على رخصة سباق شاحنة أيضاً وتطمح بأن تكون لديها رخصة لتعليم سباق الدراجات النارية والتراكتور والباصات. وتقول منال «بدأت خطوتي الأولى ونجحت بشكل كبير، وأتمنى أن أكون مثلاً للسيدات العاملات والمكافحات لتحقيق استقلاليتهن وطموحاتهن».



تمكين المرأة الفلسطينية وتشجيعها للمشاركة في سوق العمل

تشتمل استراتيجية البنك على ضرورة تمكين المرأة الفلسطينية وتشجيعها للمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بكافة مجالاتها لثقتنا بإمكانيتها في تحقيق أثر إيجابي في بناء مجتمع تسوده العدالة والاستقرار. يسعى بنك فلسطين إلى تحسين مستوى المعيشة للمرأة الفلسطينية حيث يسعى داخلياً إلى مساواتها في الرواتب والحقوق والواجبات الوظيفية داخل البنك بالإضافة إلى المراجعة الدورية لكل السياسات المتعلقة بالموارد البشرية وتوفير بيئة عمل مريحة وملائمة للسيدات العاملات. ويسعى أيضاً إلى زيادة نسبة الموظفات الإناث التي وصلت نسبتهم إلى 26% مع نهاية عام 2014 مقارنة مع 17% في عام 2008 ويهدف إلى زيادة عدد النساء المشاركات في القوى العاملة لتصل إلى 50% بالإضافة إلى زيادتهن في المناصب الإدارية العليا.

أما خارجياً، نطمح للوصول إلى جميع شرائح النساء من صاحبات الأعمال والموظفات وربات المنازل من خلال تطوير منتجات وخدمات بنكية تناسب احتياجاتهن، بالإضافة إلى تصميم برنامج الخدمات الاستشارية غير المالية وهو عبارة عن برنامج متكامل يهدف إلى دعم وتطوير المرأة عن طريق التوعية المصرفية التي تحتاجها لإدارة مصاريفها ومصاريف عائلتها. ومن خلال هذا البرنامج قام البنك بعقد مجموعة من ورشات العمل في مجال التوعية المصرفية في مناطق مختلفة من الوطن، استفادت منها 200 امرأة ريادية.



بنك فلسطين يحشد الطاقات لإنشاء "صندوق ابتكار"



صندوق ابتكار IBTIKAR FUND

وسيقوم صندوق الابتكار باستثمارات تأسيسية أولية في الشركات الناشئة تتراوح ما بين 20,000 إلى 50,000 دولارا أمريكيا، وسيستمر بالاستثمار فيها حتى بلوغ سقف المليون دولار أمريكي، مقابل الحصول على حقوق ملكية في الشركات التي يتم الاستثمار فيها. كما وسيتم دعم كافة الاستثمارات التأسيسية من خلال تقديم خدمات استشارية غير مالية، مثل خدمات التوجيه والإرشاد والتدريب ومنح الخبرات الفنية، مما يضمن نجاح الاستثمارات ومتابعتها.

هذا المنطلق، سيركز صندوق الابتكار على الشركات المبتكرة الناشئة في فلسطين، مستهدفاً في الوقت ذاته الأعمال التجارية التي تملكها فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18-35 عاماً.

سيسد صندوق الابتكار فجوة هامة على صعيد التمويل في فلسطين، حيث أن التمويل الذي يوفره الصندوق لرواد الأعمال هو أكبر حجماً مما يمكن أن يقدمه التمويل متناهي الصغر والعائلة والأصدقاء وحتى رواد الأعمال أنفسهم، لكنه أقل حجماً مما يمكن أن تقدمه صناديق رأس المال المجازفة أو المصارف التي تعتبر أن مثل هذه الاستثمارات تشكل خطراً كبيراً على محافظتها الإئتمانية أو الاستثمارية.

من أجل تقديم المزيد من الدعم لرواد الأعمال الطموحين، عمل بنك فلسطين بالتعاون مع مؤسسات وأفراد محليين ودوليين بما فيهم العديد من الفلسطينيين المغتربين على إنشاء صندوق ابتكار، الذي بموجبه سيتمكن رواد الأعمال الطموحين في مجال التكنولوجيا من الحصول على التمويل التأسيسي ورأس مال إضافي يساعدهم في إطلاق شركاتهم الناشئة والانخراط في أعمال تجارية واسعة ومربحة.

يهدف الصندوق الوطني هذا إلى دعم الأفكار الشبابية الخلاقة والجديدة، التي تصب في صالح تطوير النظم والقطاعات الخدمية والصناعية والزراعية والاقتصادية التي يقدمها الرياديون الفلسطينيون. ومن



فريق العمل

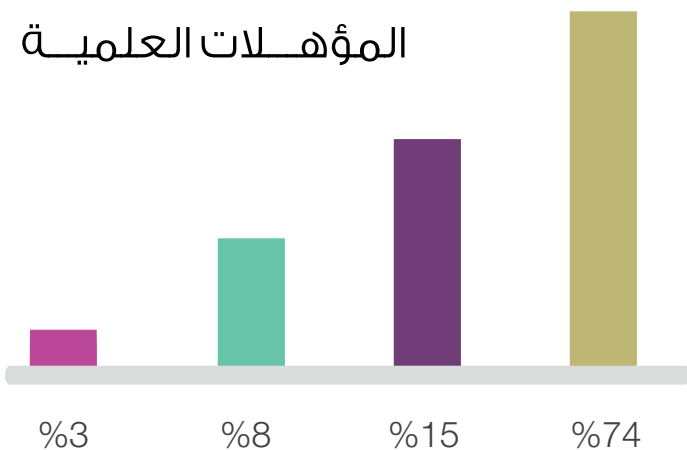
المشاركة الفعالة للموظفين

تهدف استراتيجية البنك إلى خلق علاقة متينة بين إدارة البنك وموظفيه لتعزيز شعورهم بأنهم أسرة واحدة، تربطهم علاقة مبنية على الشفافية. حيث يتم تشجيع الموظفين على المشاركة في تحسين بيئة العمل، وتعزيز الإجراءات وتطوير المنتجات والخدمات الخاصة بالبنك. ويتم مكافأة الموظفين الذين يقدمون اقتراحات بناءة.

يؤمن بنك فلسطين بأن إشراك الموظفين في نواحي العمل والتخطيط المختلفة تعتبر من الأمور الهامة لتحقيق المستويات المنشودة في الأداء والإنتاجية، إضافة إلى ما تمنحه هذه المشاركات من التحفيز وخلق ارتباط قوي لعملمهم وشعور بالملكية، وتعزيز انتمائهم للبنك ولعملائه.

وقد أجرى البنك خلال العام الماضي دراسة استقصائية بين الموظفين نتج عنها مقترحات قيمة كان لها دور أساسي في تحسين بيئة العمل ومنح الموظفين الفرصة للمساهمة في وضع خطة التدريب الخاصة بهم لعام 2015 من خلال تحديد احتياجاتهم.

المؤهلات العلمية



السنة	الإجمالي	إناث	%
2009	864	167	19%
2010	943	186	20%
2011	1061	241	23%
2012	1,139	269	24%
2013	1,212	303	25%
2014	1,280	328	26%



سياسة منح المكافآت والحوافز

إن عملية تقييم الأداء الوظيفي في بنك فلسطين هي عملية قياس سلوكيات الموظفين وكفاءاتهم ذات الصلة بوظائفهم ونتائج أعمالهم بشكل منتظم ودوري، وذلك عن طريق شخص أو مجموعة من الأشخاص يكونون على دراية مناسبة بأدائهم.

يعتبر تقييم الاداء وسيلة تهدف في نهاية المطاف إلى تحفيز الأفراد، ومساعدتهم على تعديل سلوكهم بصورة إيجابية ودفعهم الى تطوير ادائهم ومن ثم رفع الكفاءة الإنتاجية في البنك.

ارتبط موضوع منح المكافآت السنوية والزيادات السنوية بنتائج تقييم الاداء الخاصة بالموظفين، بحيث يتم منح مكافآت لبعض من موظفي

يتبع بنك فلسطين سياسة المساواة وعدم التمييز في التوظيف وفي العمل. ولكي يتسنى لبنكنا تحقيق تطلعاته، فإننا نعمل على الربط بين استراتيجية رضا العملاء ووسائل تدريب وتقييم ومكافأة الموظفين. ونهدف من خلال ذلك إلى تدريب موظفينا على تقديم ما يفوق احتياجات عملائنا وتطلعاتهم، لذلك فإننا نقوم بشكل دوري بمراجعة كافة إجراءات وسياسات الموارد البشرية .

من ناحية أخرى فقد وصل عدد موظفي البنك إلى 1,280 موظفاً مع نهاية عام 2014، مقارنة مع 1,212 موظفاً في عام 2013 ومما لا شك فيه بأن هذه الزيادة في عدد الموظفين سيكون لها أثر إيجابي كبير على مستوى الخدمات في تلبية احتياجات عملائنا الذين وصل عددهم إلى 698,297.

ولأن موظفينا هم أساس نجاحنا، ولأننا نؤمن بدورهم الجوهري لتقديم نموذجاً متميزاً للأعمال، نسعى دوماً إلى جذب أفضل الكوادر والعمل على تعزيز مساهمة الموظفين في كافة الأنشطة والفعاليات.

يطمح بنك فلسطين أن يكون واحداً من أفضل المؤسسات المصرفية في العالم، التي تراعي حقوق العملاء والمساهمين على حد سواء، مستعينة بفريق يعمل بأعلى مستويات التأهيل والخبرة والتدريب، فضلاً عن تحفيز الموظفين لتحقيق الاستفادة القصوى من طاقاتهم الكامنة ومكافأتهم على إسهاماتهم في إنجاح العمل.

البنك ومنح زيادات سنوية مرتبطة بنتائج تقييم الاداء وبالأداء المالي للبنك و متوسط نسبة تحقيق الأهداف المقررة.

يتم إخضاع الموظفين في نفس الدائرة/الفرع الى منحني توزيع طبيعي، بحيث يحصل على 100٪ من قيمة العلاوة السنوية من حصل على تقدير ممتاز، ويحصل على 90٪ من قيمة العلاوة السنوية من حصل على تقدير جيد جداً، ويحصل على 80٪ من قيمة العلاوة السنوية من حصل على تقدير جيد.

حرص بنك فلسطين على أن ينعكس اهتمامه بالتقيد والالتزام بالأنظمة والتعليمات الإدارية ومراعاة الدقة في إجراءات العمل المتبعة، على نظام منح المكافآت السنوية بحيث يتم استثناء الموظفين الحاصلين على جزاءات تأديبية من المكافأة السنوية.



الدورات التدريبية

النشاط التدريبي لعام 2014

كان متوسط نصيب الموظف الواحد من التدريب خلال العام 2014، 2.5 برنامج تدريبي تقريباً.

العام	عدد الدورات	عدد المشاركين	المصاريف الفعلية للتدريب بالدولار
2014	169	2,835	293,904
2013	208	3,133	535,386

البرامج	عدد الدورات المنفذة	النسبة إلى إجمالي التدريب	عدد الموظفين المستفيدين	النسبة إلى إجمالي عدد الموظفين
التأهيل المصرفي	9	5.3 %	192	15.1 %
التدريب الداخلي	116	68.6 %	2,332	183.6 %
التدريب الخارجي	36	21.3 %	295	23.2 %
التدريب الدولي	5	3 %	11	0.9 %
الشهادات المهنية والدبلوم	3	1.8 %	5	0.4 %
المجموع	169	100 %	2,835	223.20 %

أولاً : إعداد وتأهيل الموظفين الجدد (التأهيل المصرفي)

عدد الدورات	عدد الموظفين جدد	عدد المشاركين	مكان التنفيذ
9	110	82	مركز تدريب بنك فلسطين (رام الله - غزة)

ثانياً : التدريب الداخلي الدورات الداخلية

عدد الدورات	عدد المشاركين	مكان التنفيذ
116	2,332	مراكز تدريب بنك فلسطين (رام الله - غزة - نابلس - جنين - بيت لحم - الخليل)

ثالثاً : التدريب المحلي الدورات الخارجية

عدد الدورات	عدد المشاركين	الجهات المنظمة
36	295	- المعهد المصرفي الفلسطيني - مؤسسة Ernst & Young - AMIDEAST - شركة جنرال للاستشارات والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية - Ways International - المؤسسة العربية الأوروبية - الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - SCHOLARSHIP Training - Badawi Information Systems BIS - شركة المستقبل لأنظمة المعلومات - مجلس الشاحنين الفلسطيني - سلطة النقد الفلسطينية - الائتلاف من أجل النزاهة

رابعاً : برنامج التدريب الدولي الدورات الدولية

عدد الدورات	عدد المشاركين	مكان التدريب
5	11	المملكة الأردنية الهاشمية

خامساً : برنامج الشهادات المهنية والدبلوم

عدد الدورات	عدد المشاركين	مكان التدريب
3	5	المعهد المصرفي الفلسطيني VISION PLUS



يعتبر التمويل المستدام من أهم أساسيات تحقيق هدفنا المتمثل في تحقيق الأرباح لمساهميننا وفي نفس الوقت التأثير الإيجابي على المجتمعات. ويتمثل منهجنا في تطبيق مبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية المقترنة بقرارات التمويل، وكذلك العمل على إحراز تقدم نحو تحقيق المعايير العالمية.

1- الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية

إن الحفاظ على البيئة واحترام حقوق الإنسان من أهم مبادئنا باعتبارنا من أكبر المؤسسات المالية في فلسطين.

ولتحقيق ذلك، قام بنك فلسطين بدمج أنظمة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بجميع وظائفه وأنشطته، بالإضافة إلى إعداد السياسات وصياغتها وتطويرها على نحو يضمن عدم التسبب بأية أضرار بيئية أو اجتماعية عبر الأنشطة والبرامج التي ينفذها البنك.

وفي هذا الإطار، فقد أصبح بنك فلسطين من الموقعين على الميثاق العالمي للأمم المتحدة منذ عام 2011، والذي يعبر عن التزامه بسياساته واستراتيجياته حيث تتوافق أعماله والتزاماته مع المبادئ العشرة المعتمدة عالمياً فيما يتعلق بحقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. وبذلك تصبح أنشطة البنك ذات توجه عالمي تسعى إلى توسيع الأسواق وتطوير التجارة، وتوفير التمويل بما يعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع على المستوى العالمي.

تبنى بنك فلسطين في العام 2008 سياسات بيئية واجتماعية خاصة بمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والتي يتم تطبيقها عند منح التسهيلات الائتمانية في أي من فروع ومكاتب البنك. وتوفر هذه السياسات إطار عمل للبنك يتسنى له تحديد ما إذا كان العميل ملتزماً باستراتيجية الاستدامة الخاصة بنا. كما يعتمد جميع موظفي الائتمان قائمة معايير، للتأكد من أن طلبات القروض والتمويل تتوافق مع متطلبات هذه السياسات.

2- تلبية الاحتياجات البيئية

يركز البنك على تقديم خدمات ومنتجات مختصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعملائه من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، ملتزماً بتعزيز التنمية الاجتماعية وحماية البيئة، عبر تقديم

برنامج القروض الخضراء المخصصة لكل من الأفراد، والعائلات، والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لخدم البيئة عبر توفير كفاءة أكبر في استخدام المياه والطاقة أو معالجة المياه العادمة أو إنتاج الطاقة المتجددة، وخاصة في المناطق الريفية بفلسطين. حيث تواجه منطقة الشرق الأوسط، بشكل خاص تحديات أكثر من غيرها فيما يتعلق بالموارد الطبيعية وخاصة المياه، وتتعمق هذه المشكلة في فلسطين. فعلى سبيل المثال يتوفر لكل فلسطيني ما لا يزيد عن 60 لتر من الماء يوميا، بينما توصي منظمة الصحة العالمية بأن يتوفر لكل شخص 100 لتر على الأقل من الماء يوميا. ومن هنا تنبع أهمية تنفيذ برامج معاملة لبرنامج القروض الخضراء في المنطقة، كما يعتبر التعليم والتوعية جزءاً لا يتجزأ من هذا البرنامج، حيث يقوم بنك فلسطين بعمل ورشات عمل في المناطق الريفية بفلسطين لتوضيح سياسات البرنامج وطرق ترشيد استخدام المياه والطاقة وخاصة للمزارعين.

3- الإستدامة والحفاظ على البيئة داخل البنك

يسعى بنك فلسطين إلى ضمان استدامة عملياته قدر الإمكان، وذلك من خلال كيفية إنشاء مبانيه وتشغيلها، ومن خلال المنتجات والخدمات المتنوعة التي يقدمها، ومن خلال توفير التمويل للمزيد من المشاريع التي بدورها تعزز التنمية والاقتصاد الفلسطيني.

4- إدارة المخاطر وحوكمة الشركات

يتبنى بنك فلسطين أفضل الممارسات العالمية في مجالات الحوكمة الرشيدة والشفافية، سعياً منه لأن يكون من بين المؤسسات المالية العالمية. ولذلك عمل البنك على تطوير واعتماد سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر المعتمدة عالمياً، إضافة إلى تدعيم ممارسات حوكمة الشركات، وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي.

إدارة
أحداث
المخاطر

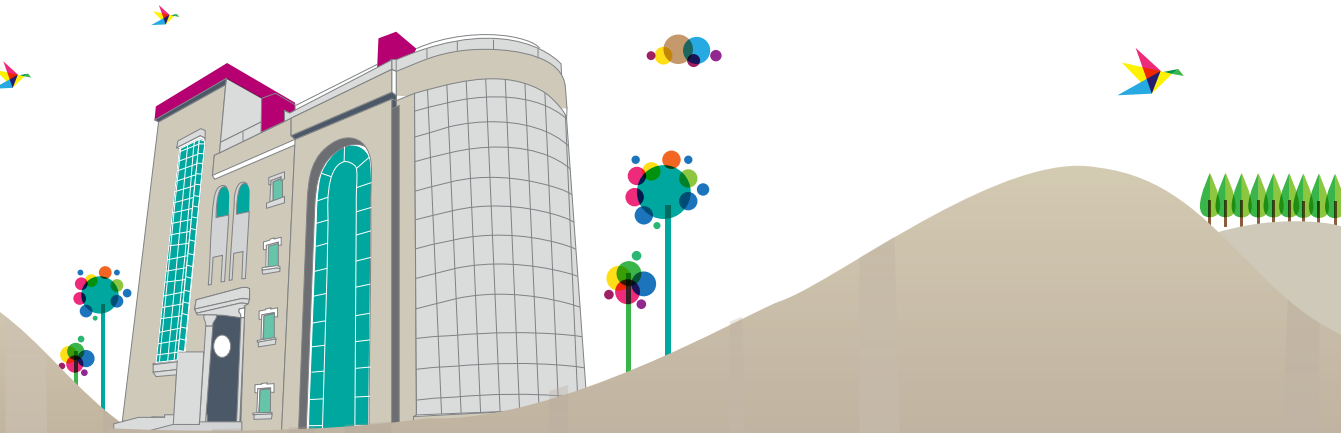
الثقافة
المصرفية
والتدريب

مؤشرات
المخاطر
الرئيسية

إطار
الحوكمة

سياسات
وإجراءات العمل
في البنك

عمليات
تقييم
المخاطر



عمليات إدارة المخاطر



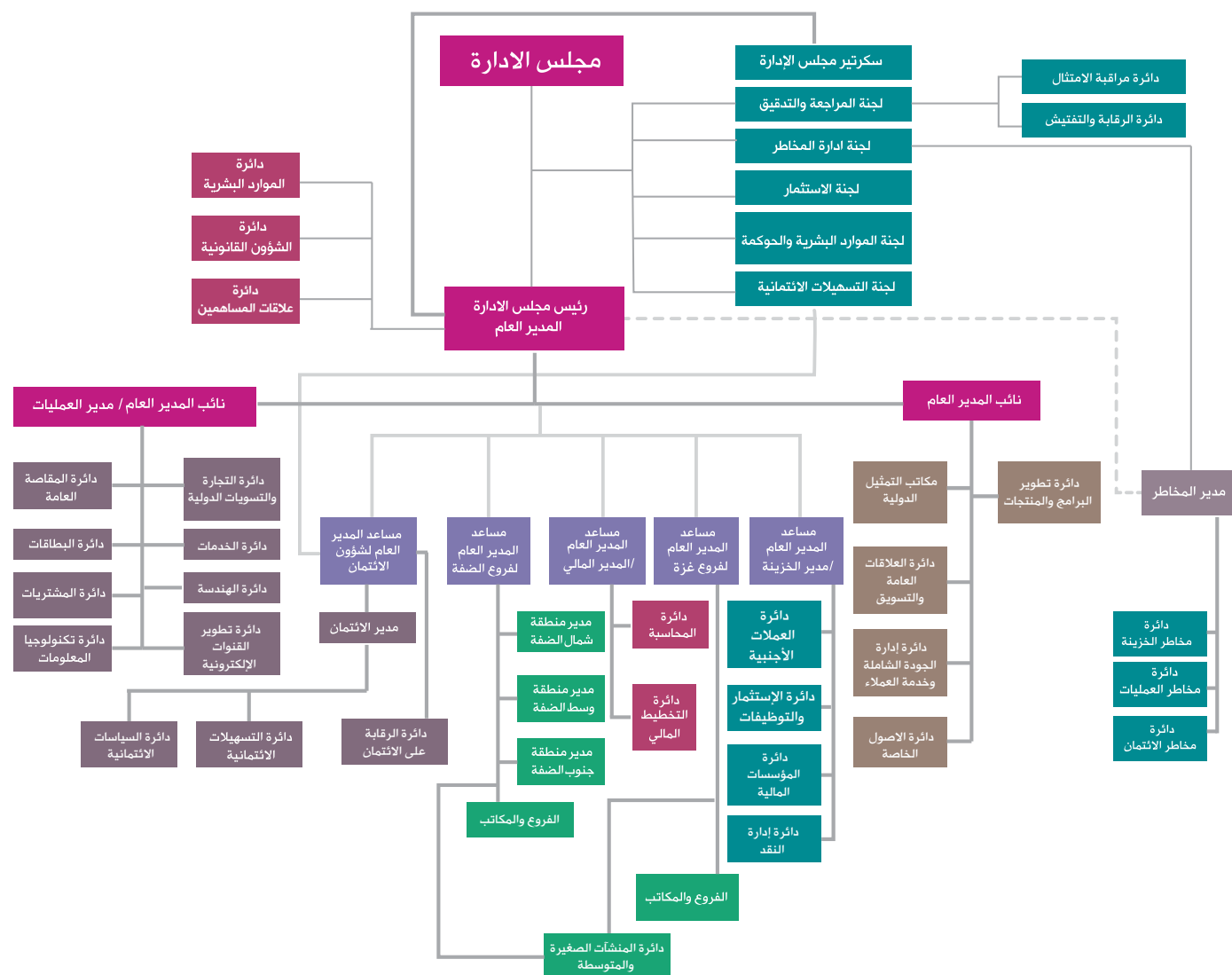
الحوكمة وإدارة المخاطر

توفر مدونة الحوكمة لدى بنك فلسطين موجزا للسياسات والأحكام الرئيسة للبنك. وبتطبيق هذه المدونة، يؤكد البنك التزامه التام ودعمه لممارسة مبادئ الحوكمة الرشيدة على امتداد دوائره وأعماله. وتعني حوكمة الشركات وفقا لمفهوم «بنك فلسطين» بأنها مجموعة من النظم والعمليات والسياسات التي تهدف إلى توجيه البنك وتحقيق الرقابة عليه. وهي تشمل كافة العلاقات بين مساهمي البنك ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بغرض زيادة حقوق المساهمين على المدى البعيد.

- لتعزيز ثقة المساهمين والموظفين والمستثمرين والجمهور، فقد تم إعداد اللائحة بشكل تعدى نطاق الإطار القانوني والتنظيمي الذي وضعته هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وسلطة النقد الفلسطينية من خلال تبنيها مبادئ الحوكمة وممارساتها المتعارف عليها عالميا.
- وترتكز لائحة الحوكمة في بنك فلسطين بشكل كبير على المبادئ التالية:
 - المساءلة: تؤكد حق المساهمين في المساءلة وتوجيه مجلس الإدارة، وإدارته التنفيذية لضرورة وضع استراتيجية العمل والرقابة عليها.
 - الإنصاف: يلتزم بنك فلسطين بحماية حقوق المساهمين وضمان معاملة عادلة لهم بما في ذلك حقوق صغار المساهمين. كما يخول لهم الحق في المطالبة بتصويب أية مخالفات بشأن حقوقهم من خلال مجلس الإدارة.

تضم السياسات والممارسات الرئيسية للحوكمة ما يلي:

- حوكمة مجلس الإدارة
- إجراءات الرقابة الإدارية
- حقوق وعلاقات المساهمين
- الشفافية والإفصاح
- المسؤولية الاجتماعية





الحوكمة وإدارة المخاطر

إلى مساهمي البنك والعموم. وعلى البنك أن ينشر على موقعه الالكتروني وفي التوقيت الملائم تقريراً سنوياً شاملاً يتضمن قسماً لحوكمة البنك، مع ضرورة التزامه بالإفصاح عن ممارسات الحوكمة المطبقة، وعن المناسبات والأحداث التي تخص البنك وغيرها من المعلومات الجوهرية.

خامساً: المسؤولية الاجتماعية

يلتزم البنك بإحداث تطور إيجابي في المجتمعات التي يعيش ويعمل فيها، وعليه يلتزم بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع الموظفين وعائلاتهم والمجتمع على اتساعه لتحسين البيئة المجتمعية وفقاً للاستراتيجية المعتمدة من البنك. حيث يضع نصب عينيه العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وسياسة الحكومة عند تقييمه لفرص التنمية.

الإفصاح عن كافة المعلومات عن ذلك التضارب إلى مجلس الإدارة، وعلى لجنة المراجعة والتدقيق اتخاذ قرار بشأن ذلك. ما لم تقتضي القوانين السارية ذلك، فإنه لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أو لأي موظف خلال عضويته بالمجلس أو أثناء عمله أو بعد انتهاء عمله الإفصاح عن أي معلومات تتسم بالسرية يكون على معرفة بها نتيجة صفته الوظيفية أو نتيجة لعمله مع البنك بشأن نشاط عمل البنك و/ أو أي نشاط عمل للشركات التي يمتلك فيها البنك حصة، وذلك في حال علمه أو مع ما يستوجب علمه بأن تلك المعلومات ذات طبيعة سرية. ويحظر استخدام أي عضو في مجلس الإدارة لأي من المعلومات السرية لصالحه الفردي.

رابعاً: الإفصاح عن المعلومات

والشفافية

يسعى البنك دائماً للحفاظ على مستويات عالية من الشفافية تجاه المساهمين والأطراف ذات المصلحة، بما في ذلك الإفصاح عن معلومات تتسم بالدقة والتوقيت المناسب. تهدف سياسة بنك فلسطين إلى الإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية التي تشمل الموقف المالي والأداء والملكية وهيكل حوكمة البنك

ثالثاً: حقوق وعلاقات المساهمين

يضمن البنك لكافة المساهمين الحق في المشاركة في إدارة البنك والحصول على الأرباح المتحققة. ويتضمن النظام الأساسي لبنك فلسطين أحكاماً معينة بشأن انعقاد الجمعية العمومية. ويكون لبنك فلسطين نظام لتسجيل شكاوى المساهمين وتنظيم معالجتها بشكل فعال. على أعضاء المجلس وكافة الموظفين استيعاب وفهم هذا النظام واعتباره بمثابة التزام عام. ومن ثم يتعين عليهم التحقق من الالتزام التام على مستوى البنك بالأحكام والنصوص الواردة في هذا الشأن. وعلى أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين عدم الإفصاح أو استخدام أي معلومات سرية أو معلومات داخلية عن البنك، كما يتعين عليهم الالتزام بسياسة التعاملات الداخلية.

ومن المتوقع من جميع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين القيام بأداء مهامهم في كافة الأوقات على نحو ينسجم مع أخلاقيات العمل المتعارف عليها والإقرار بالالتزام بلائحة أخلاقيات العمل. عندما يحدث تضارب مصالح مع أحد الأطراف ذات الصلة، يتعين على أعضاء المجلس والعاملين بالإدارة

تتم اجتماعات مجلس الإدارة وفقاً للجدول المحدد بما يكفل لها القيام بمهامها بشكل مناسب. كما يشترط انعقاد مجلس الإدارة ست مرات سنوياً على الأقل.

ثانياً: إجراءات الرقابة الإدارية

يسعى البنك للحفاظ على نظام فعال للمراقبة على الإدارة بما يضمن نزاهة عملياتها وتقديم ما يثبت سلامتها إلى المساهمين والأطراف ذات المصلحة. ويلتزم البنك بأن يولي اهتماماً كبيراً لإدارة المخاطر، ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إعداد النظم الملائمة لإدارة المخاطر. كما يلتزم بأن يولي أهمية كبيرة للرقابة الداخلية، ويتولى المجلس مسؤولية ضمان توفر أطر عمل فاعلة للرقابة الداخلية.

يعمل لدى البنك مدقق داخلي يتبع دائرة الرقابة والتفتيش، يعهد إليه تقديم تأكيد إلى مجلس الإدارة بشأن فاعلية إجراءات الرقابة الداخلية للبنك. كما يعمل للبنك دائرة مراقبة الامتثال، وذلك لضمان الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات الداخلية والخارجية السارية. على البنك أن يتعاقد مع شركة تدقيق مرخصة رسمياً ومستقلة تماماً عن البنك والإدارة العليا والمساهمين الرئيسيين.

كما يتعين أن يكون لدى العضو الخبرة والمعرفة والمؤهلات والنزاهة اللازمة لأداء مهام المجلس على نحو فعال وبما يكفل تعزيز قدرته على خدمة المصالح طويلة الأجل للبنك والمساهمين. ويشترط بأن يكون عضوين مستقلين على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة وذلك لضمان حيادية القرارات والحفاظ على توازن المصالح بين المجموعات المختلفة للمساهمين. وينبثق عن مجلس الإدارة عدة لجان حيث أن لدى كافة اللجان ميثاق تتضمن أحكاماً ونصوصاً بشأن نطاق الصلاحيات، والكفاءات، وتشكيل اللجان، وإجراءات العمل وأيضاً حقوق ومسؤوليات أعضاء اللجان. ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة كل أربع سنوات على الأقل بناء على موافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

ويتعين على لجنة الموارد البشرية وحوكمة البنك الإشراف على سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. بما يكفل تشجيع ومكافأة أعضاء المجلس من ذوي القدرات المتميزة بما يمكنهم من التركيز على تعظيم قيمة حقوق المساهمين على المدى البعيد والحفاظ عليها، على أن لا تؤدي سياسة المكافآت إلى تعريض استقلالية العضو للمخاطر أو تكون مشجعة على اتخاذ مخاطر قصيرة الأجل غير مبررة.

أولاً: حوكمة مجلس الإدارة

يسعى بنك فلسطين لإيجاد مجلس إدارة يتسم بالفاعلية والتميز والأداء المهني مع التأكيد على دوره الرئيسي في تطبيق قواعد الحوكمة على امتداد أنشطة البنك ودوائره. كما يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية التامة عن أداء البنك. وينتخب المساهمون أعضاء مجلس الإدارة للإشراف على إدارة البنك وتوجيهها لتحقيق هدف حيوي يتمثل في تعظيم حقوق المساهمين على المدى البعيد، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف ذات العلاقة. ويؤدي أعضاء مجلس الإدارة مهامهم بنهج يتسم بحسن النية، مع إساءة العناية اللازمة بما يحقق مصلحة البنك وكافة المساهمين وتجنب تحقيق مصلحة مساهم بعينه، استناداً إلى معلومات متاحة ذات علاقة. ويتراوح عدد أعضاء مجلس الإدارة ما بين 7 إلى 13 عضواً. وتبلغ مدة العضوية 4 سنوات يمكن تجديدها. كما أن إعادة الترشيح، تتم على أساس تقييم القدرة على استمرارية عضو مجلس الإدارة على أداء مهامه المكلف بها، والحفاظ على قدر كاف من الموضوعية في أداء مهامه. ولابد أن يتمتع المجلس بالكفاءات والمهارات وكافة الاعتبارات ذات الصلة للقيام بمهام الإشراف وتطوير توجهات البنك واستراتيجيته.



السيد / خميس فوزي عصفور
المستشار القانوني
بكالوريوس حقوق - جامعة
الإسكندرية - مصر 1975
تاريخ الميلاد: 1952/05/29
تاريخ بداية العمل: 1979



السيدة/ سوزان جورج خوري
مساعد المدير العام لشؤون الإنتمان
بكالوريوس رياضيات وإدارة أعمال
جامعة لندن - المملكة المتحدة 1983
تاريخ الميلاد: 1961/06/02
تاريخ بداية العمل: 2012



السيد/ وائل عبد اللطيف الصوراني
مساعد المدير العام لفروع قطاع غزة
بكالوريوس أحياء وكيمياء - جامعة
صنعاء - اليمن 1993
تاريخ الميلاد: 1967/02/07
تاريخ بداية العمل: 1995



السيد/ رشدي محمود الغلايني
نائب المدير العام
بكالوريوس اقتصاد وعلوم كمبيوتر
الجامعة الأمريكية - القاهرة 1986
تاريخ الميلاد: 1962/05/26
تاريخ بداية العمل: 1989



السيد / علاء الدين محمد آل رضوان
نائب المدير العام - مدير العمليات
بكالوريوس محاسبة - جامعة دمشق - سوريا 1992
ماجستير إدارة الأعمال - جامعة فان هولند 2012
تاريخ الميلاد: 1965/06/22
تاريخ بداية العمل: 1993



السيد / هاشم هاني الشوا
المدير العام
بكالوريوس هندسة - جامعة لندن-
المملكة المتحدة 1997
تاريخ الميلاد: 1976/01/25
تاريخ بداية العمل: 2007



السيد/ عبدالحى يوسف الشوا
رئيس دائرة الرقابة والتفتيش
بكالوريوس رياضيات
جامعة عين شمس - القاهرة 1981
تاريخ الميلاد: 1957/12/02
تاريخ بداية العمل: 2002



السيد/ محمود ماهر الشوا
مدير المخاطر
بكالوريوس محاسبة
جامعة الأمريكية في القاهرة - مصر 2005
ماجستير علوم مالية ومصرفية
جامعة ويلز بانغور - المملكة المتحدة 2007
تاريخ الميلاد: 1982/07/24
تاريخ بداية العمل: 2005



السيد/ صقر محمود جندية
رئيس دائرة مراقبة الامتثال
بكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية
جامعة الاسكندرية - مصر 1972
ماجستير تجارة واقتصاد
جامعة بنها - مصر 1990
تاريخ الميلاد: 1949/02/01
تاريخ بداية العمل: 2009



السيد / هاني صلاح ناصر
مساعد المدير العام لفروع الضفة الغربية
بكالوريوس وماجستير إدارة عامة وقانون
جامعة ماري كوري- بولندا 1993
تاريخ الميلاد: 1967/02/12
تاريخ بداية العمل: 1994



السيد / سلمان محمد طعمه قميلة
مساعد المدير العام - المدير المالي
بكالوريوس تجارة محاسبة - جامعة
عين شمس القاهرة - مصر 1981
تاريخ الميلاد: 1958/07/08
تاريخ بداية العمل: 1982



السيد / إحسان كمال شوشة
مساعد المدير العام - مدير الخزينة
بكالوريوس إدارة أعمال - تحليل نظم
كمبيوتر - جامعة تكساس ستايت 1988
تاريخ الميلاد: 1963/09/05
تاريخ بداية العمل: 1991



مجلس الإدارة



السيد / محمد نافذ محمد عمر الحراوي

عضو مجلس إدارة
دبلوم إدارة أعمال - كلية المجتمع في الأردن
تاريخ الميلاد: 08 / 09 / 1954
تاريخ العضوية: 2006

خبرات

1978 - حتى تاريخه رئيس مجلس إدارة الشركة الأهلية لصناعة الكرتون - فلسطين
1992 - 2002 نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لصناعة الكرتون - فلسطين
1993 - حتى تاريخه رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة المصنوعات الورقية - فلسطين
1996 - حتى تاريخه رئيس مجلس إدارة شركة الحراوي للاستثمار والتجارة الدولية - فلسطين
2000 حتى تاريخه رئيس مجلس إدارة فندق برج الميزان - فلسطين

عضويات

1995 - 2004 رئيس مجلس إدارة ملتقى الأعمال الفلسطيني - فلسطين
رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني بال
تريد - فلسطين
الرئيس الفخري للنادي الأهلي - فلسطين



السيد / فيصل غازي الشوا

عضو مجلس إدارة
بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة ممفس ستايت - الولايات المتحدة الأمريكية 1992
ماجستير إدارة أعمال - جامعة نورث فيرجينيا ستايت- الولايات المتحدة الأمريكية 2009
تاريخ الميلاد: 02 / 04 / 1968
تاريخ العضوية: 2004

خبرات

مدير عام شركة الشوا للتجارة العامة والمقاولات - فلسطين
رئيس مجلس إدارة شركة الشوا للتجارة العامة والمقاولات - فلسطين
نائب رئيس مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني بال تريد - فلسطين
نائب رئيس مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط لصناعة الأدوية فلسطين

نائب رئيس مجلس إدارة شركة الأمل للإسفلت - فلسطين
عضو مجلس إدارة الشركة الفلسطينية للكهرباء - فلسطين
عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية الفلسطينية للاتصالات "الوطنية موبايل" - فلسطين
2005 - 2009 عضو مجلس إدارة (أمين سر) جمعية رجال الأعمال فلسطين
2006 - 2007 عضو هيئة تأسيس مجلس الشاحنين الفلسطينيين فلسطين
عضو رابطة المهندسين - (TBP) الولايات المتحدة الأمريكية
عضو اتحاد المقاولين - فلسطين
عضو نقابة المهندسين - فلسطين
عضو جمعية رجال الأعمال الفلسطينية



الأستاذ الدكتور/ هاني حسن نجم

عضو مجلس إدارة
دكتوراه في الهندسة - جامعة ليستر - المملكة المتحدة 1981
تاريخ الميلاد: 28 / 06 / 1952
تاريخ العضوية: 2004
عضو مستقل

خبرات

1981 باحث متقدم بجامعة ليستر- بريطانيا
1983 - حتى تاريخه أستاذ في دائرة الهندسة الميكانيكية في جامعة بيرزيت- فلسطين
1993 - 1998 عميد كلية الهندسة في جامعة بيرزيت - فلسطين
2004 مستشار للتخطيط والتطوير في جامعة الأقصى - فلسطين
2005 رئيس جامعة الأزهر - فلسطين
2006 منسق مشروع التعليم العالي المدعوم من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي - فلسطين
أستاذ زائر للعديد من الجامعات الإقليمية والعالمية ومحكم للعديد من المشاريع المدعومة من الاتحاد الأوروبي.

عضويات

عضو مجلس إدارة شركة كهرباء فلسطين القابضة
عضو مجلس إدارة هيئة التقاعد الفلسطيني
عضو مجلس إدارة شركة فلسطين للاستثمار العقاري
عضو الهيئة العامة صندوق الاستثمار الفلسطيني
عضو مجلس إدارة تطوير المشاريع الصغيرة - فلسطين
عضو مجموعة اليورو أوسطية لاستخدام المياه العادمة - اسبانيا
عضو مجلس أمناء جامعة الأزهر - فلسطين
عضو مجلس أمناء جامعة القدس المفتوحة - فلسطين
زميل مشارك في منظمة الطيران والملاحة الفضائية الأمريكية (AIAA)



السيد/ ماهر جواد فرح

عضو مجلس إدارة
بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة القاهرة - مصر 1966
تاريخ الميلاد: 03 / 21 / 1945
تاريخ العضوية: 2002

خبرات

1967 - 1970 مهندس في شركة فيا سفلت الفرنسية
1971 - 1975 مهندس في شركة إتحاد المقاولين - فلسطين
1975 - 1977 مدير عام وشريك في شركة مشاريع الخليج - أبو ظبي
1982 - 1997 مدير عام مجموعة المقاولين الدولية - الكويت
1997 - 2007 رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية للمقاولات - غزة

عضويات

عضو مجلس إدارة شركة بيرزيت للأدوية - فلسطين
عضو مجلس إدارة الشركة العربية للفنادق - فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة أبراج للاستثمار العقاري - فلسطين



السيد / مأمون عبد الهادي أبو شهلا

نائب رئيس مجلس الإدارة
* تم تجميد عضويته بتاريخ 01-06-2014 بسبب تكليفه بمهام وزارة العمل
بكالوريوس تجارة محاسبة - جامعة القاهرة -مصر 1964
محاسب قانوني مؤهل من جامعة سيتي لندن - المملكة المتحدة 1996
تاريخ الميلاد: 15 / 06 / 1942
تاريخ العضوية: 2002

خبرات

1971 - 1982 مدير عام لمجموعة شركات صناعية وتجارية - ليبيا.
1982 - 2003 رجل أعمال في بريطانيا ومصر وكندا.

عضويات

رئيس مجلس إدارة الشركة الفلسطينية البريطانية للتجارة والمقاولات - فلسطين
رئيس مجلس إدارة شركة تقنية المعلومات - فلسطين
نائب رئيس مجلس إدارة هيئة التقاعد الفلسطينية - فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة الاتصالات الفلسطينية - فلسطين
عضو مجلس الأمناء في جامعة الأزهر - فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة الصناعات الغذائية - فلسطين
عضو مجلس إدارة مركز التجارة الفلسطيني بال تريد - فلسطين



السيد / هاشم هاني الشوا

رئيس مجلس الإدارة
بكالوريوس هندسة - جامعة لندن - المملكة المتحدة 1997
تاريخ الميلاد: 25 / 01 / 1976
تاريخ العضوية: 2007

خبرات

1997 - 2002 مساعد نائب الرئيس ومدير مشروع للعمليات والتكنولوجيا Citigroup - لندن - المملكة المتحدة
2002 - 2005 نائب الرئيس ومسؤول كبار العملاء لمنطقة الشرق الأوسط Citigroup - سويسرا
2005 - 2007 مسؤول تطوير الأعمال في الخليج HSBC
Private Bank - سويسرا
2007 - حتى تاريخه رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في بنك فلسطين - فلسطين

عضويات

عضو في المجلس الاستشاري للأسواق الناشئة في معهد التمويل الدولي IIF
الأمين العام لغرفة التجارة الدولية - فلسطين
نائب رئيس مجلس إدارة معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية - فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة أبراج رام الله - فلسطين
عضو مجلس الهيئة العامة لصندوق الاستثمار الفلسطيني - فلسطين
عضو مجلس الأمناء لجامعة بيت لحم - فلسطين



مجلس الإدارة



عبدالله قيس الغانم
عضو مجلس إدارة

بكالوريوس - علوم مالية ومصرفية - جامعة بوسطن - 1996
ماجستير في إدارة الأعمال الدولية (MBA) - جامعة ثاندربيرد
للأعمال الدولية - الولايات المتحدة 2005
تاريخ العضوية: 2014

خبرات

2012 - حتى تاريخه مدير ادارة الاستثمار - شركة آسيا
للاستثمارات الكويت
2011 - 2012 مؤسسة التمويل الدولية - دولة الإمارات المتحدة
2010-2011 بنك بوبيان - الكويت
2006 - 2010 بنك HSBC - الكويت
2001 - 2006 شركة المهلب الكويتية العقارية - الكويت



لنا جمال أبو حجلة
عضو مجلس إدارة

بكالوريوس في العلوم - هندسة مدنية
جامعة أيوا - الولايات المتحدة الأمريكية - 1985
تاريخ العضوية: 2014
ممثلة صغار المساهمين

خبرات

منذ عام 2003 المدير الإقليمي لمؤسسة مجتمعات عالمية في فلسطين
(المسماة CHF الدولية سابقا)

1986-2003 - نائبة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة برنامج مساعدة
الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP/PAPP

عضويات

عضو في مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني
نائبة رئيس مجلس إدارة مؤسسة فلسطين من أجل عهد جديد
عضو مجلس إدارة صندوق إقراض الطالب الفلسطيني
عضو في مجلس أمناء معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني
(ماس)
عضو في مجلس تأسيس المؤسسة الفلسطينية للدبلوماسية العامة
عضو في مؤسسة التعليم من أجل التوظيف
عضو في منتدى سيدات الأعمال
عضو في مؤسسة المدراء الرؤساء الدولية YPO/WPO
زميلة في مؤسسة ASPEN الدولية ضمن شبكة قيادات الشرق الأوسط
رئيسة مجلس أمناء فرقة الفنون الشعبية الفلسطينية



طارق بن عمر العقاد
عضو مجلس إدارة

بكالوريوس في الاقتصاد - جامعة هارفرد - الولايات المتحدة 1992
تاريخ العضوية: 2014

الخبرات

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة العربية
الفلسطينية للاستثمار (APIC)
مدير تنفيذي لشركة العقاد للاستثمار - السعودية

عضويات

رئيس مجلس الإدارة لشركة سنيورة للأغذية - الأردن/ فلسطين
رئيس مجلس الإدارة لشركة يونيبال للتجارة العامة - فلسطين
رئيس مجلس الإدارة لشركة التوريدات والخدمات الطبية- فلسطين
رئيس مجلس الإدارة في الشركة الفلسطينية للسيارات -
هيونداي - فلسطين
عضو مجلس إدارة في صندوق الاستثمار الفلسطيني
عضو مجلس إدارة في الشركة الفلسطينية للكهرباء
عضو مجلس إدارة في شركة فلسطين لتوليد الكهرباء
عضو مجلس إدارة ومجلس أمناء في مؤسسة الحسين للسرطان
- الأردن
عضو مجلس أمناء في كنغر أكاديمي



السيد / جون بيير خوري

بكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد - كلية بودوين
- الولايات المتحدة الأمريكية 1970
ماجستير في إدارة الأعمال المالية - 1980
برامج الإدارة المتقدمة 1993 - 1980
تاريخ الميلاد: 25 / 06 / 1949
تاريخ العضوية: 2010

خبرات

1987 - 1989 شركة الشكعة للأدوية - فلسطين
1989 - 1999 شركة القدس للأدوية - فلسطين
2000 - 2005 شركة بيرزيت للأدوية - فلسطين
2005 - حتى تاريخه مدير عام شركة اللوتس للاستثمارات
المالية - فلسطين
عضويات
عضو مجلس إدارة شركة اللوتس للاستثمارات المالية
فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة الشرقية للكيماويات - فلسطين
عضو مجلس إدارة الشركة العربية للفنادق - فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة أبراج للاستثمارات العقارية
فلسطين
1985 - 1981 نائب الرئيس والمدير العام لفرع بنك
بوسطن - نيجيريا
1985 - 1989 نائب الرئيس والمدير العام لبنك بوسطن
-جزر الأنتيل الهولندية
1989 - 1992 الرئيس والمدير العام لبنك بوسطن - فرنسا
1992 - 1993 نائب الرئيس والمدير العام لبنك بوسطن -
الولايات المتحدة الأمريكية
1993 - حتى تاريخه شريك إداري في شركاء بوسطن -
Global/الولايات المتحدة
2005 - 2010 مدير الصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان
الائتمان في فلسطين
2010 حتى تاريخه مدير تنفيذي وعضو مجلس إدارة
للمصندوق الأوروبي الفلسطيني لضمان الائتمان في
فلسطين
2014 - حتى تاريخه عضو مجلس إدارة وعضو لجنة
المخاطر في بنك الأمان - تونس



السيد / طارق طاهر الشكعة

عضو مجلس إدارة - ممثل شركة بيرزيت للأدوية
بكالوريوس القانون التجاري - جامعة أوهايو - أثينا 1987
تاريخ الميلاد: 18 / 02 / 1964
تاريخ العضوية: 2010
عضو مستقل

خبرات

1987 - 1989 شركة الشكعة للأدوية - فلسطين
1989 - 1999 شركة القدس للأدوية - فلسطين
2000 - 2005 شركة بيرزيت للأدوية - فلسطين
2005 - حتى تاريخه مدير عام شركة اللوتس للاستثمارات
المالية - فلسطين

عضويات

عضو مجلس إدارة شركة اللوتس للاستثمارات المالية
فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة الشرقية للكيماويات - فلسطين
عضو مجلس إدارة الشركة العربية للفنادق - فلسطين
عضو مجلس إدارة شركة أبراج للاستثمارات العقارية
فلسطين



مجلس الإدارة

يتحمل المجلس المسؤولية الكاملة عن أداء البنك. ويتم انتخابه من قبل المساهمين للقيام بمهام الإشراف على الإدارة وتوجيهها لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تنمية حقوق المساهمين على المدى الطويل، مع وضع مصلحة المنتفعين الآخرين نصب عينيه من خلال قيامه بالمهام والأنشطة التالية:

- مراجعة واعتماد ومراقبة الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى وخطط عمل الإدارة التنفيذية.
- مراقبة الأداء العام ومدى التقدم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

- تقييم المخاطر الرئيسية والخطوات التي يتم اتخاذها من قبل الإدارة لمراقبة تلك المخاطر والتحكم فيها.

- تحديد مستوى تحمل المخاطر وضمان وجود ثقافة المخاطر.

- الإشراف على صحة القوائم المالية للتأكد من الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى التأكد من جودة أداء واستقلالية المدقق الخارجي والداخلي.

- دراسة واعتماد المعاملات الرئيسية بما في ذلك القرارات الائتمانية الهامة ومخصصات رأس المال والمصروفات الرأسمالية وفقاً لما ورد في هيكل الصلاحيات.

- الإشراف على الأنشطة الاستثمارية والتمويلية واتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية الأساسية.

- الإشراف على سياسات وإطار إدارة الموارد البشرية والحوكمة واعتمادهما.

- اختيار وتركيبة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة لانتخابهم من قبل المساهمين.

- اختيار وإعداد وتقييم المرشحين المحتملين لمناصب الإدارة التنفيذية والإشراف على صياغة خطط الإحلال.

- تحديد سياسات مكافآت أعضاء المجلس وكبار المدراء.

- تقييم الأداء العام للمجلس وفاعلية أعضائه واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عند الضرورة.

- الإشراف على إطار عمل الحوكمة لضمان الالتزام بالسياسات والأحكام المتفق عليها.
- ضمان الحفاظ على سلامة العلاقات مع المساهمين وحماية حقوقهم وعقد الاجتماعات وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

- ضمان مراعاة مصالح المساهمين.

رئيس ونائب رئيس المجلس

ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً ونائباً لرئيس المجلس. ويحل نائب رئيس المجلس محل رئيس المجلس ويمارس صلاحياته ويتولى مهامه في غيابه. ويكون رئيس المجلس مسؤولاً في المقام الأول عن أنشطة المجلس واللجان المنبثقة عنه. ويعتبر رئيس المجلس بمثابة الناطق الرسمي باسم المجلس. كما أنه يرأس المجلس والجمعية العمومية. تم الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام بموافقة مؤقتة من سلطة النقد الفلسطينية.

وتمثل مهام رئيس المجلس في ضمان التالي:

- مشاركة أعضاء المجلس، عند التعيين، في برنامج تعريف الموظفين بالعمل وإذا دعت الحاجة، في برامج التعليم الإضافي أو البرامج التدريبية.
- أداء المجلس للمهام المنوطة به.
- تلقي أعضاء المجلس جميع المعلومات اللازمة لأداء المهام المسندة إليهم.

- تحديد جدول أعمال اجتماعات المجلس، ورئاسة تلك الاجتماعات، وضمان تحرير محاضر تلك الاجتماعات.

- توفير الوقت الكافي لدى المجلس للتشاور واتخاذ القرار.

- أداء اللجان للمهام المسندة إليها بشكل صحيح.

- تقييم أداء أعضاء المجلس على الأقل مرة واحدة سنوياً.

- انتخاب المجلس نائباً لرئيس المجلس.

تقييم مجلس الإدارة:

- لجنة الحوكمة والموارد البشرية في بنك فلسطين مسؤولة عن تقييم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.



لجان مجلس الإدارة

لجنة المراجعة والتدقيق أعضاء اللجنة

السيد / د. هاني نجم - رئيس اللجنة

السيد / محمد نافذ الحرباوي

السيدة / لنا أبو حجلة

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في متابعة أدوات الرقابة المالية للبنك مع التركيز بشكل خاص على:

(1) نزاهة أدوات الرقابة الداخلية وسلامة التقارير المالية.

(2) تمتع المدقق الخارجي بالمؤهلات المناسبة والاستقلالية.

(3) أداء الرقابة والتفتيش والتدقيق الداخلي ومدققه الخارجي ودائرة مراقبة الامتثال.

ومن أجل أن تنفذ دورها، تتمتع اللجنة بالسلطات والمسؤوليات التالية:

• مراجعة نظم الرقابة الداخلية.

• مراجعة تقارير دائرة الرقابة والتفتيش والمدقق الداخلي ودائرة مراقبة الامتثال بما في ذلك الموضوعات المالية وغير المالية والإجراءات التصحيحية وسبل السيطرة على المخاطر التي يواجهها البنك.

• مراجعة دقة القوائم المالية المقدمة لمجلس الإدارة والمساهمين والمستخدمين الآخرين.

• مراجعة مدى التزام البنك بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد والقواعد الصادرة عن مجلس الإدارة والتشريعات الأخرى السارية في فلسطين.

• مراجعة خطة المدقق الخارجي والتأكد من احتواء الخطة على كافة أنشطة البنك.

• ضمان دقة ونزاهة الحسابات والالتزام بالقوانين واللوائح السارية على أنشطة البنك.

• تطوير معايير الإفصاح والشفافية ورفعها لمجلس الإدارة لاعتمادها.

• مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد ومتابعة الإجراءات التصحيحية المتخذة للتأكد من تنفيذها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة.

• التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر لعرض الموقف والأداء المالي للبنك.

• دراسة النظام المالي المطبق في البنك وتقديم توصيات لتحسينه والتأكد من تمثيل هذه التوصيات للموقف الحالي تمثيلاً عادلاً وعدم تسجيل بيانات غير صحيحة.

• تطبيق نظام يتيح للموظفين الإبلاغ بشكل سري عن مخاوفهم بشأن المخالفات المحتملة وبطريقة تجعل من الممكن التحقيق في هذه المخالفات بشكل مستقل ومتابعتها دون تعرضهم للعقاب من رؤسائهم أو المعاملة السيئة من زملائهم. وتتولى لجنة المراجعة والتدقيق مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات.

• العمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، ومجلس الإدارة والمدقق الداخلي، والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

• متابعة التزام البنك بقواعد السلوك المهني.

• إخطار مجلس الإدارة بالموضوعات التي تحتاج إلى تدخل فوري عاجل وتقديم التوصيات بشأن الإجراءات العلاجية المناسبة.

• تقوم اللجنة برفع تقاريرها لمجلس الإدارة عن كافة الأمور التي تدخل في نطاق اختصاصها بما يمكن مجلس الإدارة من ممارسة وظيفة مراقبة إدارة البنك وتقديم معلومات حقيقية وموثقة للمساهمين.

حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة لجلسات مجلس الإدارة لبنك فلسطين لعام 2014

اسماء السادة الأعضاء	30/1	9/2	16/3	21/4	25/5	22/6	14/9	26/10	7/12	إجمالي الحضور لكل عضو	نسبة الحضور
السيد/ هاشم هاني الشوا	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9	100 %
السيد/ مأمون أبو شهلا*	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور					5	55.56 %
السيد/ د.رياض زمو**	حضور	حضور	حضور	حضور						4	44.44 %
السيد/ يوسف محمود نجم**	حضور	حضور	حضور	حضور						4	44.44 %
السيد/ د.عوني سكيك**	حضور	حضور	حضور	حضور						4	44.44 %
السيد/ م.فيصل الشوا	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9	100 %
السيد/ د.هاني نجم	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9	100 %
السيد/ ماهر فرح	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9	100 %
السيد/ محمد نافذ الحرباوي	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	8	88.89 %
السيد/ طارق الشكعة	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	9	100 %
السيد/ جون خوري	حضور	حضور	حضور	حضور	حضور		حضور	حضور	حضور	8	88.89 %
السيدة/ لنا أبو حجلة***					حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	5	55.56 %
السيد/ طارق العقاد***					حضور	حضور	حضور		حضور	4	44.44 %
السيد/ عبدالله الغانم***					حضور	حضور	حضور	حضور	حضور	5	55.56 %
اجمالي الحضور في الجلسة الواحدة	11	11	11	11	11	9	10	9	9		

* تم تجميد عضويته بتاريخ 01-06-2014 بسبب تكليفه بمهام وزارة العمل

** تم انتهاء عضويته في تاريخ 25-04-2014

***تم انتخابهم للانضمام لمجلس الإدارة في تاريخ 25-04-2014



لجان مجلس الإدارة

- التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة.
- دراسة طلبات منح و/أو تجديد التسهيلات والتمويل المرفوعة من لجنة التسهيلات في الإدارة التنفيذية واتخاذ القرار المناسب بشأنها وفق الصلاحيات والسقوف المناطة باللجنة، ورفع التوصيات على طلبات التسهيلات ذات المبالغ التي تزيد عن صلاحيات اللجنة مشفوعة بالتنسيبات اللازمة لمجلس إدارة البنك.
- دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة، ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها، وفقاً لتعليمات سلطة النقد إضافة لتقديم التوصيات المتعلقة بإعدام هذه الديون.

المحفظة الائتمانية من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أي خسائر وجهود المتابعة والتحصيل. ويفترض باللجنة إعلام مجلس الإدارة بشكل فوري بأي تغيرات جوهرية تطرأ على وضع المحفظة الائتمانية للمصرف.

- وضع السياسة الائتمانية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات لجنة التسهيلات للإدارة التنفيذية في الفروع، بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد وقرارات وتوصيات لجنة إدارة المخاطر والمعايير المصرفية وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة، كما تترتب على اللجنة مسؤولية مراجعة السياسات الائتمانية دورياً وتحديثها بما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسة المصرفية والتغيرات في وضع المصرف.

- إقرار الخطط التسويقية المعدة من الإدارة التنفيذية لمنح التسهيلات الائتمانية بكافة أشكالها.

لجنة التسهيلات الائتمانية

أعضاء اللجنة

السيد / فيصل الشوا - رئيس اللجنة

السيد / هاشم الشوا

السيد / ماهر فرح

السيد / طارق العقاد

تتمثل مهام اللجنة بالتالي :

- الاطلاع المستمر على كافة التقارير والبيانات والدراسات التي تمكنها من أداء عملها بمهنية وكفاءة.
- إطلاع مجلس الإدارة بشكل واف ودوري على وضع

- مراجعة عمليات التعرض للمخاطر والإجراءات التي تتخذها الإدارة لمتابعة ومراقبة وتسجيل كافة أنواع المخاطر بما في ذلك مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر التشغيل والسيولة والامتثال والسمعة والمخاطر الاستراتيجية وكافة أنواع المخاطر الداخلية والخارجية التي تؤثر على البنك.

- تقديم التوجيه والإرشاد للإدارة - عند الضرورة - لمساعدتها في تحسين ممارسات إدارة المخاطر و/أو تخفيف مخاطر معينة بما في ذلك وجود كواثر مؤهلة على مستوى الإدارة لتنفيذ أنشطة إدارة المخاطر بشكل فعال.

- إخطار مجلس الإدارة بشكل دوري بوضع محفظة المخاطر بالبنك وإخطار المجلس بشكل فوري بأي تغييرات جوهرية في وضع محفظة المخاطر بالبنك.

- مراجعة تعيين وأداء واستبدال مدير المخاطر ومراقبة كفاءة دوائر إدارة المخاطر بشكل عام.

- دعم جهود لجنة المراجعة والتدقيق بمساعدة مدير المخاطر في المتابعة والتقييم طبقاً للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

وضمن وجود إطار فعال لإدارة المخاطر للمبادرة بتحديد وقياس وتخفيف ومتابعة كافة أنواع المخاطر بالبنك وتشجيع الحوار المستمر حول إدارة المخاطر على كافة مستويات البنك (أي ترويج ثقافة المخاطر).

- تحديد المستوى العام من المخاطر الذي يمكن للبنك أن يتحملة، والتأكد من أن حجم المخاطر ومستويات تقبلها متماشية مع المستوى العام المتفق عليه.

- الحصول على تأكيد من الإدارة التنفيذية والمدقق الداخلي بأن عمليات ونظم المخاطر تعمل بكفاءة من خلال أدوات رقابية سليمة والالتزام بالسياسات المعتمدة.

- التأكد من التزام البنك بالقوانين واللوائح السارية الخاصة بكافة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر.

- مراجعة كفاية رأس المال والمخصصات لضمان التزامها بالمعايير الإرشادية الرقابية وتماشيها مع وضع المخاطر بالبنك.

- مراجعة التقارير الواردة من الإدارة التنفيذية حول وضع محفظة المخاطر الربع سنوية (على الأقل) أو حسب الحاجة للبنك، وإبراز مجالات واتجاهات وتنبؤات المخاطر الرئيسية والإجراءات التي تتخذها الإدارة للتعامل مع مخاطر معينة.

لجنة إدارة المخاطر

أعضاء اللجنة

السيد / جون خوري - رئيس اللجنة

السيد / محمد نافذ الحراوي

السيدة / لنا أبو حجلة

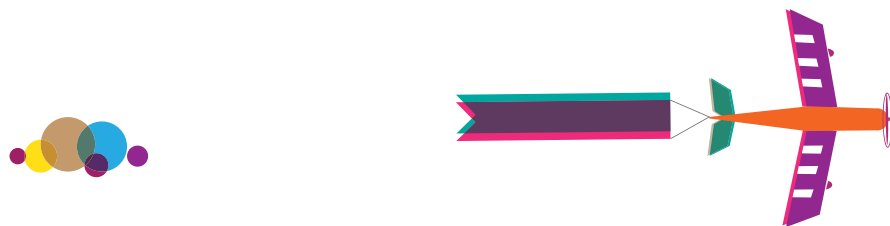
يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بكل من:

(1) المخاطر الناتجة عن نشاط البنك وعملية الرقابة عليها.

(2) تقييم ومراجعة كافة أنواع المخاطر كمخاطر الائتمان والخزينة والعمليات.

(3) إجراءات إدارة المخاطر بالبنك والفروع التابعة له، ومن أجل تنفيذ دورها تتمتع اللجنة بالمسؤوليات التالية:

- الموافقة على السياسات العامة لإدارة المخاطر



لجنة الاستثمار

أعضاء اللجنة

السيد / ماهر فرح - رئيس اللجنة

السيد / هاشم الشوا

السيد / فيصل الشوا

السيد / عبدالله الغانم

السيد / طارق العقاد

يتمثل دور اللجنة في مساعدة مجلس إدارة البنك بتنفيذ مسؤولياته الرقابية على الاستثمارات. وتتحمل اللجنة مسؤولية صياغة السياسات العامة للاستثمار والتي تخضع لموافقة مجلس الإدارة، بالإضافة إلى وضع المعايير الإرشادية للاستثمار تعزيزاً لهذه السياسات. ولتنفيذ دورها، تسند إلى اللجنة السلطات والمسؤوليات التالية:

• استعراض جميع التقارير والدراسات المرتبطة بوضع الاستثمارات الحالية للبنك وظروف الأسواق المالية المحلية والدولية وكافة البيانات التي تمكن اللجنة من ممارسة مسؤولياتها بطريقة مهنية وفعالة.

• إخطار مجلس الإدارة بشكل دوري بوضع محافظ الاستثمار وإخطار المجلس دون تأخير بأي تغييرات جوهرية في وضع هذه الاستثمارات.

• التطوير والمراجعة والتحديث الدوري لسياسة الاستثمار وضمان التزامها بالقوانين واللوائح والمعايير المصرفية على أن ترفع اللجنة نتائج هذه الجهود لمجلس الإدارة للموافقة عليها. ويجب أن تحدد هذه السياسة بشكل واضح آلية اتخاذ قرارات الاستثمار والأسقف المحددة للسلطات والمراكز المختلفة.

• الموافقة على صفقات استثمارية معينة وتقديم توصيات لمجلس الإدارة بشأن قرارات الاستثمارات التي تخرج عن نطاق صلاحيات اللجنة حسب سياسة الاستثمار المعتمدة من مجلس الإدارة.

• ضمان التزام الإدارة التنفيذية بتنفيذ قرارات الاستثمار والأسقف والسلطات المحددة من قبل اللجنة.

لجنة الموارد البشرية

وحوكمة البنك

أعضاء اللجنة

السيد / طارق الشكعة - رئيس اللجنة

السيد / د. هاني نجم

السيدة / لنا أبو حجلة

يتمثل دور اللجنة في مراقبة إطار حوكمة البنك وعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وسياسات مكافأة وتقييم أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذية وتخطيط عملية الإحلال الوظيفي وتطوير سياسات الموارد البشرية. ومن أجل تنفيذ دورها، تسند إلى اللجنة السلطات والمسؤوليات التالية:

• مراجعة واعتماد سياسات الموارد البشرية لضمان أنها عادلة وتنافسية وكاملة وتحقق مصالح بنك فلسطين على المدى الطويل.

• المساعدة في مراقبة التغيرات والتحسينات الرئيسية في دائرة الموارد البشرية من أجل ضمان تلبيةها لاستراتيجية البنك.

• إعداد جدول بالصلاحيات وتفويض الصلاحيات للإدارة ومراجعة هذا الجدول سنوياً ورفع لمجلس الإدارة للاعتماد.

• دراسة التضارب المحتمل لمصالح الأعضاء والصفقات مع الأطراف ذات الصلة التي يقوم بها الأعضاء وتقديم مقترحات في هذا الشأن لمجلس الإدارة طبقاً لدليل حوكمة البنك.

• مراجعة أي تغيير في الوضع (بما في ذلك تنفيذ متطلبات استقلالية العضو) والتبعية المهنية للأعضاء الحاليين وتقديم مقترحات في هذا الشأن لمجلس الإدارة طبقاً لدليل حوكمة البنك.

• مراقبة تنفيذ عملية تنصيب الأعضاء الجدد وبرنامج التطوير والتثقيف المستمر لأعضاء مجلس الإدارة حسب الضرورة.

• مراجعة سياسات وممارسات الحوكمة على كافة مستويات البنك وتقديم مقترحات بهذا الشأن لمجلس الإدارة لتحسين فعالية وكفاءة هذه السياسات.

إدارة المخاطر

يتمثل المبدأ الأساسي لإدارة المخاطر في البنك في حماية وتنمية القيمة الاقتصادية للبنك بالنسبة لأصحاب المصلحة. ومن أصحاب المصلحة المساهمين، العملاء، الموردين، الموظفين، المستثمرين، وسلطة النقد الفلسطينية. وفي إطار سعينا لتحقيق القيمة لأصحاب المصلحة، نواجه الكثير من المخاطر في عملنا وبيئتنا التشغيلية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى إضافة قيمة للبنك أو تقليل هذه القيمة. ولذلك، يحتاج البنك إلى نظام شامل متكامل لإدارة المخاطر من أجل المساعدة في تحديد وإدارة هذه المخاطر بأسلوب فعال. وبينما يُنفذ هذا الإطار بشكل مستمر على كافة مستويات البنك، ستكون الإدارة المستمرة والمنظمة للمخاطر جزءاً محورياً من أسلوب إدارة العمل في البنك.

إن إدارة المخاطر لا تعني تجنب المخاطر، فيجب على كافة المؤسسات تقبل بعض المخاطر لتحقيق ربحاً مستداماً لمساهميها. إن بنك فلسطين يتقبل مواجهة المخاطر كجزء من إستراتيجية تحقيق القيمة المضافة والمحافظة عليها، إلا أننا نتوقع عوائد مالية وغير مالية تتناسب مع حجم الخطر.

إن نظام إدارة المخاطر ببنك فلسطين يعمل على تعزيز قدرة البنك على تحديد المخاطر وتقييمها بشكل منظم، وتحديد مستويات مقبولة للمخاطر تتناسب مع أهداف النمو والعائد بالبنك. وإن ربط الإدارة الفعالة للمخاطر بتحقيق أهداف البنك سيؤدي إلى تحقيق المزيد من الترابط للمخرجات والتأكيد عليها، وقد ينتج عن ذلك احتمالية تطوير وتحسين الأداء.

تشهد أهداف بنك فلسطين والبيئة التي يعمل بها البنك تطوراً، ونتيجة لذلك تتعرض المخاطر التي يواجهها البنك لتغيير مستمر. وتعتمد السياسة السليمة لإدارة المخاطر بالبنك على تقييم شامل ودوري لطبيعة وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك. هناك عوائد مجدية من التعرض للمخاطر، لكن إدارة المخاطر ببنك فلسطين تهدف إلى المساعدة في إدارة المخاطر بحيث تصل إلى مستويات مقبولة بدلاً من تجنبها بشكل كامل.

ويشكل هذا النظام الشامل لإدارة المخاطر على مستوى البنك ثقافة وعمليات وهيكل المخاطر التي يرسيها مجلس إدارة البنك وإدارته وموظفوه. ويُطبق هذا الهيكل في عملية وضع الإستراتيجية واتخاذ القرار على كافة مستويات البنك من توفير ضمان ملائم بتحقيق أهداف البنك. يوضح الشكل التالي الإطار الذي يستخدمه البنك لإدارة المخاطر التي تواجهها:

• تعمل البيئة الداخلية أو ثقافة إدارة المخاطر ببنك فلسطين على تحديد الإطار العام لإدارة المخاطر بالبنك وتوفير الأساس لكافة المكونات الأخرى للإطار. وتتميز العوامل الرئيسية التي تؤثر على البيئة التي يسعى بنك فلسطين إلى تحقيقها بما يلي:

• هي عبارة عن مجموعة من الأفكار والاتجاهات المشتركة على كافة مستويات البنك والتي تميز أسلوب تعامل بنك فلسطين مع المخاطر على مستوى عملياته. وتنعكس هذه الفلسفة الأساسية لإدارة المخاطر في كل ما يقوم به بنك فلسطين - عن طريق إبرازها في السياسات والاتصالات الشفهية والتحريرية وعملية اتخاذ القرار والسلوكيات العامة والإجراءات اليومية.

• تعمل في حدود «هامش المخاطر» المعتمد من قبل مجلس الإدارة والذي يمثل-على مستوى مجلس الإدارة- حجم ونوعية المخاطر التي يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على استعداد لتقبلها سعياً لتحقيق القيمة المضافة. ويتم تقييم وتوثيق هامش المخاطر بمعرفة مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا أثناء عملية وضع الإستراتيجية السنوية.

• تمثل سياسات التشغيل المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والتي تحدد المعايير الإرشادية الخاصة بأسلوب إدارة المخاطر على كافة مستويات بنك فلسطين. تمثل التزاماً من قبل جميع العاملين في البنك بتعزيز إطار إدارة المخاطر واستخدام لغة مشتركة للتعامل مع المخاطر والعمل طبقاً لدليل قواعد السلوك بالبنك والسعي المستمر لتحسين أسلوب إدارة المخاطر.

• تمثل استثماراً في تدريب الكوادر من أجل تنمية المهارات والخبرات سعياً إلى تحويل إدارة المخاطر إلى قدرة محورية على مستوى البنك. وهذا التوجه تدعمه الثقافة المنفتحة والصريحة التي تقدر تحديد قضايا المخاطر والإفصاح عنها.

ولذلك، تهدف أنشطة إدارة المخاطر بالبنك إلى تحقيق ما يلي:

• وضع إطار يدعم أنشطة العمل من أجل تعظيم العوائد المعدلة حسب المخاطر وذلك في حدود هامش الخطورة المحدد من قبل مجلس الإدارة والقيود الأخرى مثل المتطلبات التنظيمية وضوابط الرقابة الداخلية للبنك.

• تحديد وقياس مصادر هذه المخاطر بدقة.

• التوعية بالمستويات الملائمة من هذه المخاطر بما يتماشى مع المستوى المقبول من المخاطر أو هامش المخاطر الذي يحدده مجلس الإدارة بالنسبة لهذه المخاطر.

• السيطرة على مستوى هذه المخاطر عن طريق وضع حدود وإجراء متابعة روتينية لحالات التعرض لهذه الحدود.

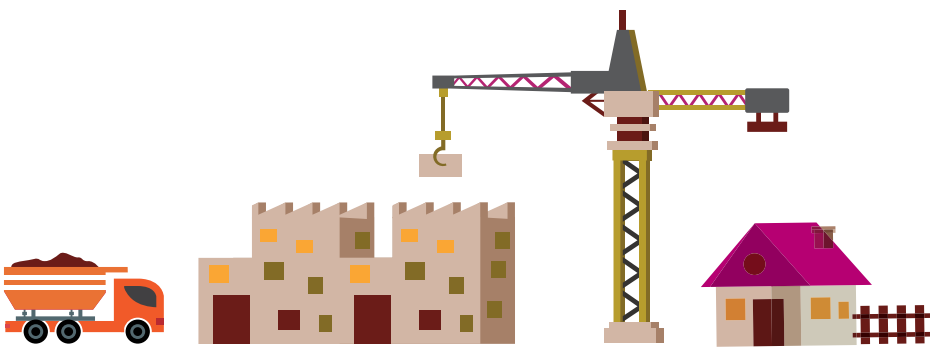
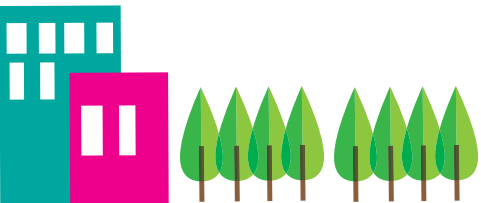
• ضمان عدم وجود مخالفات للمتطلبات التنظيمية لسلطة النقد الفلسطينية والقوانين المعمول بها.

• السعي إلى إحداث توازن بين مراقبة هذه المخاطر والسيطرة عليها وتحقيق أفضل عوائد في ظل المعوقات التي تفرضها هذه المخاطر.

• إضافة قيمة إلى وحدات العمل بالبنك وإدارته العليا ومجلس إدارته عن طريق تقديم تحليل وتوصيات من أجل دعم تحقيق الأهداف الإستراتيجية العامة للبنك.

تحدد أنواع المخاطر الرئيسية للبنك وسياسات المخاطر الخاصة على النحو التالي:

- سياسة إدارة الموجودات و المطلوبات
- سياسة مخاطر الائتمان
- سياسة مخاطر السيولة
- سياسة مخاطر العملات الأجنبية
- سياسة مخاطر أسعار الفائدة
- سياسة مخاطر الاستثمار ونظام تصنيف مخاطر الطرف المقابل
- سياسة مخاطر التشغيل



لجنة إدارة المخاطر – مستوى الإدارة التنفيذية

يتماشى مستوى رأس مال البنك مع هامش المخاطر ومنظومة المخاطر. وتتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال فيما يلي:

- استيفاء متطلبات سلطة النقد الفلسطينية المرتبطة بكفاية رأس المال والالتزام بالمعايير والإرشادات التنظيمية.

- إدارة رأس المال بما يتوافق مع هامش المخاطر المعتمد.

- إدارة رأس المال الكافي لدعم نمو الحساب الختامي للبنك واستراتيجية العمل الخاصة به.

- إقامة حائط صد كافي لضمان الحفاظ على كفاية رأس المال في الظروف الاقتصادية غير المتوقعة والعصبية.

- إدارة وتخصيص رأس المال بشكل كاف من أجل تعزيز الإيرادات المعدلة حسب المخاطر.

تندرج سياسة إطار إدارة المخاطر بالبنك تحت سلطة مجلس الإدارة. ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد هامش واستراتيجية المخاطر بالبنك والمراجعة الرسمية لها بشكل سنوي أو على فترات أقل إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك. ويقوم مجلس الإدارة بتفويض الرقابة على كافة أنشطة إدارة المخاطر بالبنك إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. وبالرغم من أن مجلس الإدارة يقوم بتفويض سلطة الرقابة إلى لجنة إدارة المخاطر، يحتفظ مجلس الإدارة بالمسؤولية المطلقة عن فعالية إدارة المخاطر بالبنك والالتزام بهذه السياسة. ويقوم مجلس الإدارة بالمراجعة الرسمية لسياسة إطار إدارة المخاطر وكافة السياسات الأخرى مرة واحدة سنوياً على الأقل أو حسبما تستدعي الأحداث الداخلية أو الخارجية.

وفيما يلي مسؤوليات مجلس الإدارة

- تطوير إستراتيجية المخاطر

- اعتماد إستراتيجية إدارة المخاطر بالنسبة للبنك

- صياغة هامش المخاطر

- اعتماد ترجمة هامش المخاطر إلى مستويات وحدود المخاطر المقبولة.

- وضع هيكل حوكمة المخاطر

- مراجعة القضايا الهامة التي تبرزها لجان مجلس الإدارة المختلفة.

- مراجعة واعتماد سياسات وإجراءات المخاطر

- تفويض السلطات ذات الصلة إلى مسؤولي المخاطر

- إعداد تقارير للمساهمين حول إدارة المخاطر

- اعتماد ممارسات الإفصاح العام

ويجوز لمجلس الإدارة تفويض المسؤولية للجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة فيما يلي:

- ضمان تطوير وتنفيذ إطار إدارة المخاطر بالبنك

- الإعلان عن سياسات المخاطر على كافة مستويات البنك

- تقييم فعالية إدارة المخاطر ومتابعة الإجراءات العلاجية

- مراجعة قضايا المخاطر الجسيمة التي تبرزها لجان المخاطر التنفيذية المختلفة

- المراقبة والمتابعة المستمرة لحالات تعرض البنك للمخاطر

- مراقبة الالتزام بسياسات البنك وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وأي متطلبات خارجية تتعلق بإدارة المخاطر

- الموافقة على تعيين نائب المدير العام - مدير المخاطر(CRO)

كما يقوم مجلس الإدارة بشكل دوري بمراجعة واعتماد البيانات والتحليلات والصفقات المرتبطة بأنشطة إدارة المخاطر بالبنك. واعتماد البيانات والتحليلات والصفقات المرتبطة بأنشطة إدارة المخاطر بالبنك.

لجنة إدارة المخاطر التنفيذية هي لجنة تابعة للإدارة مفوضة بالسلطة من مجلس الإدارة لتنفيذ إطار إدارة المخاطر بالبنك. ومن هذه المسؤوليات

ما يلي:

- تطوير هامش واستراتيجية المخاطر للبنك والتوصية بها لمجلس الإدارة.

- مراقبة تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المادية على مستوى البنك.

- تقييم نتائج المخاطر التي تحققت من خلال إستراتيجيات العمل الخاصة بالبنك.

- دراسة تأثير التغييرات في السوق والبيئة الاقتصادية والتنافسية على منظومة المخاطر بالبنك.

- مراجعة الاستثناءات- إن وجدت- من إرشادات/ سياسات المخاطر.

- مراجعة كفاية سياسة التخصيص.

- متابعة ومراجعة سير العمل بالبنك نحو تنفيذ إطار إدارة المخاطر.

- مراقبة الالتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية.

- إعداد تقارير حول كافة الموضوعات المادية الناشئة عن وظائف المراجعة والمراقبة.

- إعداد تقارير شهرية حول طبيعة وحجم كافة المخاطر الجسيمة.

- إعداد تقارير لمجلس الإدارة حول كفاءة عملية إدارة المخاطر.

- تنمية الوعي بالمخاطر على مستوى الإدارة والعاملين.

- إطلاق/ متابعة برنامج تدريبي رسمي حول إدارة المخاطر لكافة كوادر البنك.

- تقديم توصيات لمجلس الإدارة حول سياسات إدارة المخاطر ذات الصلة.

- ضمان تنفيذ سياسات وممارسات سليمة في مجال إدارة المخاطر.

- ضمان تطبيق إجراءات كافية لتخفيف حدة المخاطر التي يتم تحديدها.

- مراقبة خطة إدارة المخاطر ورأس المال.

دوائر إدارة المخاطر

تتحمل دوائر إدارة المخاطر، برئاسة مدير المخاطر، مسؤولية تطوير وتنفيذ إطار إدارة المخاطر بالبنك. وفيما يلي مسؤوليات دوائر إدارة المخاطر:

- صياغة سياسات وإجراءات المخاطر.

- مراقبة منظومة المخاطر بالبنك بما في ذلك تجميع المخاطر وإعداد التقارير والاتجاهات السائدة والتغير في مراكز المخاطر المادية.

- مراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات (بالتنسيق مع دائرة مراقبة الامتثال).

- تجميع المخاطر على مستوى دوائر العمل وتصعيد قضايا المخاطر والرقابة إلى الإدارة العليا.

- تطوير وعرض تقارير دورية حول منظومة المخاطر الإجمالية.

- دعم ثقافة المخاطر بالبنك من خلال تطوير لغة مشتركة وتقديم التدريب والدعم في مجال المخاطر على مستوى البنك.

- تقديم تفسير للوائح/ الممارسات الرائدة المرتبطة بالمخاطر وتوزيعها على دوائر العمل.

مسؤوليات الدوائر

يتحمل مسؤولي دوائر الأعمال الإدارة اليومية للمخاطر أو تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر المعتمدة. وتتمثل هذه المسؤوليات فيما يلي:

- تحديد وتقييم وقياس ومراقبة التقارير المختلفة داخل دوائر العمل وإعداد تقارير بها.

- إدارة أنشطة العمل في حدود مقاييس سياسات المخاطر ذات الصلة.

- التوصية بمقترحات العمل التي تتفق مع هامش المخاطر ومعايير الإستراتيجية.

- تقييم فعالية ضوابط الرقابة بما يتماشى مع سياسة المخاطر الموثقة.

- تصميم وتشغيل نظام مراقبة مناسب.

- إدارة ومراجعة المخاطر في إطار النشاط اليومي.

- إعداد تقارير يومية لدوائر إدارة المخاطر.

- إعداد تقارير بقضايا المخاطر لدوائر إدارة المخاطر بشكل دوري.

تتحمل دوائر العمل مسؤولية تسعير وإدارة الصفقات سعياً للحصول على العائدات المستهدفة والمعدلة حسب المخاطر على رأس المال المخصص للمنتج أو مركز الربح أو الفرع أو وحدة القياس الأخرى.



نشاط تداول سهم بنك فلسطين خلال العام 2014

تم إدراج سهم بنك فلسطين للتداول في بورصة فلسطين عام 2005. ويوضح الجدول أدناه نشاط تداول السهم للعام 2014 مقارنة مع العام 2013.

البيان	2014	2013	ملاحظات
عدد المساهمين	4,000	3,921	2.01 % نسبة الزيادة بين عام 2013 و 2014
عدد الأسهم المتداولة	20,580,058	16,767,340	11.34 % من إجمالي التداول في البورصة
قيمة الأسهم المتداولة (دولار أمريكي)	59,209,037	50,402,400	16.73 % من إجمالي التداول في البورصة
عدد الصفقات المنفذة	4,727	6,395	11.46 % من إجمالي عدد الصفقات
معدل دوران السهم	12.86 %	11.18 %	
عدد الجلسات التي تداول فيها السهم	244	241	99.59 % من عدد الجلسات خلال عام 2014
القيمة السوقية	448,000,000	480,000,000	14.06 % من القيمة السوقية للبورصة
أعلى سعر تداول (دولار أمريكي)	3.30	3.33	
أدنى سعر تداول (دولار أمريكي)	2.70	2.75	
سعر الإغلاق (دولار أمريكي)	2.80	3.20	

نظرا لزيادة عدد مساهمي بنك فلسطين بنسبة أكثر من 70 % منذ إدراج سهم البنك في بورصة فلسطين عام 2005 ولكي يتسنى لنا التواصل مع المساهمين الحاليين والمحتملين بصورة منتظمة وتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بأداء البنك والسوق الفلسطينية. أسس البنك دائرة علاقات المساهمين عام 2011 لدعم الممارسات الفعالة بما يخدم المستثمرين والمساهمين ويحمي حقوقهم.

ومن أجل الحفاظ على علاقات متينة وشفافة مع المستثمرين الحاليين والمحتملين. قام بنك فلسطين بالتنظيم والمشاركة في عدد من الجولات الترويجية في العديد من الدول في الشرق الأوسط، أوروبا، وأمريكا الشمالية والجنوبية. وفي عام 2014، أنشأ البنك موقع إلكتروني جديد خاص لعلاقات المساهمين (www.bop.ps/ar/ir) باللغتين العربية والإنجليزية. حيث ينشر من خلاله كافة المعلومات المتعلقة بالبنك وفقا لنظام حوكمة الشركات - الذي يجمع بين الممارسات الدولية الفضلى والأنظمة في فلسطين. ويقدم الموقع المعلومات الاستثمارية بطريقة واضحة وبسيطة وفي متناول كافة المستثمرين ومدراء الصناديق ووسائل الإعلام المالي العالمي.

وضمن جهوده في هذا الجانب، فاز البنك للسنة الثالثة على التوالي بجائزة جمعية علاقات المساهمين بالشرق الأوسط "لأفضل شركة في مجال علاقات المساهمين في فلسطين".



كبار المساهمين

بلغ عدد مساهمي البنك 4,000 مساهما نهاية العام 2014 مقارنة بـ 3,921 مساهما نهاية العام 2013. ونوضح فيما يلي المستثمرين الذين تبلغ ملكيتهم 5% أو أكثر كما بتاريخ 31 كانون أول 2014.

كبار المساهمين

الاسم	عدد الأسهم في نهاية 2014	نسبة المساهمة في نهاية 2014	عدد الأسهم في نهاية 2013	نسبة المساهمة في نهاية 2013
شركة عبد المحسن الخرافي وأولاده للتجارة	12,210,061	7.63%	11,446,897	7.63%
مجموعة صندوق الاستثمار الفلسطيني	9,306,559	5.82%	10,467,988	6.98%
صندوق بليكني للاستثمار	8,665,292	5.41%	7,774,834	5.18%
مؤسسة التمويل الدولية (IFC)	7,974,403	4.98%	7,500,000	5.00%

ملكية أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة	الجنسية	عدد الأسهم في نهاية 2014	نسبة المساهمة في نهاية 2014	عدد الأسهم في نهاية 2013	نسبة المساهمة في نهاية 2013
هاشم هاني هاشم الشوا - رئيس مجلس الإدارة	فلسطينية	6,299,001	3.94%	5,905,295	3.94%
مأمون عبد الهادي حسن أبو شهلا - نائب رئيس مجلس الإدارة*	فلسطينية	890,258	0.56%	834,615	0.56%
ماهر جواد فرح	فرنسية	767,744	0.48%	723,758	0.48%
محمد نافذ محمد عمر الحرباوي	فلسطينية	210,162	0.13%	197,027	0.13%
هاني حسن محمد نجم	فلسطينية	172,334	0.11%	161,563	0.11%
فيصل غازي جميل الشوا	فلسطينية	17,066	0.01%	16,000	0.01%
طارق طاهر فارس الشكعة	فلسطينية	37,333	0.02%	35,000	0.02%
جون بيبير خوري	امريكية	25,599	0.02%	23,999	0.02%
طارق بن عمر بن عبد الفتاح العقاد	فلسطينية	21,333	0.01%	-	-
لنا جمال عبد الكريم أبو حجلة	فلسطينية	17,066	0.01%	-	-
عبدالله قيس عبدالله الغانم	كويتية	17,066	0.01%	9,121	0.01%

* تم تجميد عضويته بتاريخ 01-06-2014 بسبب تكليفه بمهام وزارة العمل

ملكية اقارب أعضاء مجلس الإدارة من الدرجة الأولى والثانية

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم في نهاية 2014	عدد الأسهم في نهاية 2013
عائلة القدومي	فلسطينية	5,164,469	4,841,676
هدى هاني الشوا	فلسطينية	4,754,217	4,457,065
دينا هاني الشوا	فلسطينية	1,932,040	1,815,342
ليندا باترك الشوا	فلسطينية	1,287,820	1,227,328
برناديتا فيجانو الشوا	سويسرية	119,403	111,940
جنيفيف شانتل بوامند	فرنسية	24,612	23,074

ملكية الإدارة التنفيذية

الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الأسهم في نهاية 2014	عدد الأسهم في نهاية 2013
رشدي محمود رشيد الغلاييني	نائب المدير العام	فلسطينية	17,112	16,043
علاء الدين محمد زكي ال رضوان	نائب المدير العام – مدير العمليات	فلسطينية	12,261	13,839
إحسان كمال عمر شعشاعة	مساعد المدير العام – مدير الخزينة	فلسطينية	13,082	14,140
سلمان "محمد طعمة" سلمان قميلة	مساعد المدير العام – المدير المالي	فلسطينية	45,092	42,274
هاني صلاح عبد القادر ناصر	مساعد المدير العام لفروع الضفة الغربية	فلسطينية	13,838	12,974
وائل عبد اللطيف خليل الصوراني	مساعد المدير العام لفروع قطاع غزة	فلسطينية	31,481	29,514
سوزان جورج سعادة خوري	مساعد المدير العام لشؤون الائتمان	فلسطينية	9,573	8,975
خميس فوزي محمد عصفور	المستشار القانوني	فلسطينية	15,342	14,384

الرواتب والمكافآت للإدارة التنفيذية

بلغت الرواتب والمكافآت للإدارة التنفيذية العليا متمثلة بالمدير العام ونائبيه ومساعديه مبلغ 2,046,984 دولار أمريكي.

مصاريف سفر وندوات للإدارة التنفيذية

بلغت مصاريف سفر وندوات الإدارة التنفيذية العليا متمثلة بالمدير العام ونائبيه ومساعديه مبلغ 196,259 دولار أمريكي.

التسهيلات الممنوحة للإدارة التنفيذية

بلغ مجموع التسهيلات الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا متمثلة بالمدير العام ونائبيه ومساعديه مبلغ 5,924,759 دولار أمريكي.

المكافأة المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة على الأرباح

بلغت قيمة المكافأة المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة للعام 2014 مقدار 920,000 دولار أمريكي.

الاعتماد على موردين و عملاء رئيسيين

لا يوجد موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً يشكلون 10٪ فأعلى من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات للشركة.

الامتيازات

لا توجد أية حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها. كما لا توجد أية براءات اختراعات أو حقوق امتياز حصلت الشركة عليها.

العمليات غير المتكررة

لا يوجد أي أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدثت خلال السنة المالية ولا تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسية.

الإجراءات القانونية

بلغ عدد القضايا المقامة على البنك (40) و(35) قضية، كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 على التوالي، وذلك ضمن النشاط الطبيعي للبنك. بلغت قيمة القضايا مبلغ يعادل 11,529,284 دولار أمريكي ومبلغ 6,765,167 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 على التوالي، وفي تقدير إدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية التزامات لقاء هذه القضايا باستثناء ما تم تخصيصه لمواجهتها.

القرارات ذات الأثر المادي

تعتبر القرارات العسكرية الإسرائيلية أحد العوائق الرئيسية في إدارة عمليات البنك، خاصة الحصار المفروض على قطاع غزة والحواجز العسكرية التي تقطع أوصال الضفة الغربية، وبالرغم من ذلك، فإن بنك فلسطين وبما يمتلكه من كفاءات استطاع التكيف مع هذه القرارات.

إن امتلاك بنك فلسطين لأكبر شبكة مصرفية في فلسطين مكّنه من إدارة عملياته واستمراريتها بكفاءة في ظل هذه الظروف.

السيطرة على الشركة

لا توجد جهات مسيطرة على الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أعمال مجلس الإدارة للعام 2014

عقد مجلس الإدارة خلال العام 2014 تسعة جلسات لممارسة المهام الموكلة له كما هو مذكور في مدونة الحوكمة والنظام الداخلي للبنك.

مسائل أُحيلت للتصويت من قبل حملة الاسهم

لا يوجد أية مسائل أثّرت أو أُحيلت من قبل أي من حملة الاسهم خلال العام 2014.

البيانات المالية الأولية

لا يوجد اختلاف بين البيانات المالية الأولية المفصح عنها سابقاً والبيانات المالية النهائية.

مدققي الحسابات

قام بتدقيق البيانات المالية للعام 2014 شركة ارنست ويونغ.

آلية إيصال المعلومات

حفاظاً على البيئة والموارد الطبيعية وتوفيراً للنفقات ومنعاً لإهدار المال، لن يتم توزيع التقرير مطبوعاً على المساهمين، وسيتم نشره على الموقع الإلكتروني www.bop.ps/ar/ir.

كما ويمكن للمساهمين الحصول على النسخة المطبوعة بالاتصال على الرقم المجاني: 001-001-1800 أو 2 2946420 +970 كما سيتم توفيره في جميع فروع البنك وفي اجتماع الجمعية العمومية.

أجندة اجتماع الجمعية العمومية العادية لبنك فلسطين وتوصيات مجلس الإدارة

يسر مجلس إدارة بنك فلسطين دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادي لبنك فلسطين المنعقد في مقر المركز الرئيسي للإدارة العامة في رام الله مع مقر الإدارة العامة في غزة/الرمال بالتواصل المرئي عبر الفيديو كنفرنس، في الساعة العاشرة صباحاً، من يوم الجمعة الموافق 2015/4/24.

أجندة الاجتماع:

1. تلاوة تقرير مجلس الإدارة ومناقشته والمصادقة عليه.
2. عرض تقرير فاحص الحسابات ومناقشة البيانات المالية للشركة والمصادقة عليهما للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
3. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
4. انتخاب فاحص حسابات جديد لعام 2015 وتحديد أتعابه أو تفويض المجلس بذلك.
5. المصادقة على توصية مجلس الإدارة على صرف مكافأة للسادة أعضاء مجلس إدارة البنك عن العام 2014.
6. مناقشة اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع مبلغ 34,200,000 دولار أمريكي من الأرباح المستبقاة بواقع 21.375٪ من رأس المال المدفوع على النحو التالي:
 - 15 مليون دولار كأسهم مجانية بواقع 9.375٪ من رأس المال المدفوع.
 - 19,200,000 دولار نقداً بواقع 12٪ من رأس المال المدفوع.

وذلك على السادة المساهمين أعضاء الجمعية العمومية المسجلين لدى بورصة فلسطين بتاريخ يوم الخميس الموافق 2015/04/23 كل بقدر نصيبه في رأس مال الشركة والمصادقة عليه.

مصادر المعلومات المستعملة في هذا التقرير السنوي

مركز الإحصاء الفلسطيني
بورصة فلسطين
جمعية البنوك في فلسطين
سلطة النقد الفلسطينية
صندوق النقد الدولي
هيئة سوق رأس المال



البيانات المالية وتقرير المدقق

31 كانون الأول 2014

يقر مجلس إدارة بنك فلسطين بالتالي:

- توفير نظام رقابة فعال في المصرف.
- توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإبلاغ المالي في المصرف.
- استخدام إطار عمل لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.
- صحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات المالية الواردة في التقرير السنوي.

حسنا



تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة بنك فلسطين المساهمة العامة المحدودة

لقد دققنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لشركة بنك فلسطين المساهمة العامة المحدودة وشركاته التابعة (البنك) والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2014 وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة إستناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة. إن إختيار تلك الإجراءات يستند الى إجتهد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الإحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلية للمنشأة ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في 31 كانون الأول 2014 وأداءه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

فقرة توكيدية

دون التحفظ في رأينا، وكما هو مشار إليه في إيضاح (20) حول القوائم المالية الموحدة المرفقة، توصل البنك خلال السنة إلى تسوية ضريبية مع وزارة المالية للفترة من عام 2006 وحتى عام 2012. هذا ويقوم البنك بالتخصيص للضرائب وفقاً للقوانين السارية المفعول والمرسوم الرئاسي رقم (18) لسنة 2007، الذي يعفي مكلفي قطاع غزة من الضرائب، وبالتالي فإن مخصصات الضرائب المكونة لا تشمل ضرائب على نتائج أعمال فروع البنك في قطاع غزة.

إرنست ويونغ-الشرق الاوسط

رخصة رقم 2012/206



سائد عبد الله

رخصة رقم 2003/105

23 آذار 2015

رام الله - فلسطين

عضو في مؤسسة إرنست ويونغ العالمية

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2014

إيضاح	2014 دولار أمريكي	2013 دولار أمريكي
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	346.222.324	638.406.726
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	581.758.608	350.748.099
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	7.367.695	7.085.308
تسهيلات ائتمانية مباشرة	1.151.825.644	1.103.641.018
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	22.671.941	22.313.964
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	226.643.035	146.594.774
إستثمار في شركات حليفة	18.692.906	17.070.699
ممتلكات وآلات ومعدات	47.981.522	39.587.275
مشاريع تحت التنفيذ	2.272.393	8.291.148
موجودات أخرى	19.337.893	14.306.932
مجموع الموجودات	2.424.773.961	2.348.045.943

المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	24.086.209	90.206.966
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	753.769	142.399.691
ودائع العملاء	1.908.480.620	1.668.535.234
تأمينات نقدية	154.043.455	77.028.031
مخصصات متنوعة	18.320.233	16.373.477
مخصصات الضرائب	1.027.063	57.909.375
مطلوبات أخرى	37.956.034	43.574.195
مجموع المطلوبات	2.144.667.383	2.096.026.969
حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع	160.000.000	150.000.000
علاوة إصدار	9.034.692	9.034.692
إحتياطي إجباري	32.023.745	28.006.564
إحتياطي إختياري	147.932	95.845
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	19.249.207	23.565.172
إحتياطي تقلبات دورية	27.849.613	22.005.031
إحتياطي القيمة العادلة	(4.797.893)	(5.159.800)
أرباح مدورة	35.916.850	23.839.731
	279.424.146	251.387.235
حقوق جهات غير مسيطرة	682.432	631.739
مجموع حقوق الملكية	280.106.578	252.018.974
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	2.424.773.961	2.348.045.943

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

إيضاح	2014 دولار أمريكي	2013 دولار أمريكي
الفوائد الدائنة	91.898.299	90.780.557
الفوائد المدينة	(16.427.666)	(14.858.145)
صافي إيرادات الفوائد	75.470.633	75.922.412
صافي إيرادات العمليات	27.074.576	23.697.195
صافي إيرادات الفوائد والعمليات	102.545.209	99.619.607
أرباح عملات أجنبية	3.894.867	3.599.199
صافي أرباح موجودات مالية	960.984	1.770.512
حصة البنك من نتائج أعمال شركات حليفة	868.648	763.376
إسترداد مخصص تدني تسهيلات إئتمانية مباشرة	1.319.424	-
إيرادات أخرى	10.699.525	6.941.081
إجمالي الدخل	120.288.657	112.693.775
المصروفات		
نفقات الموظفين	(34.838.857)	(33.035.862)
مصاريف تشغيلية أخرى	(25.267.554)	(19.321.560)
إستهلاكات واطفاءات	(4.997.087)	(4.581.007)
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(3.025.222)	(1.829.775)
ديون معدومة لم يسبق التخصيص لها	(442.463)	(810.498)
غرامات سلطة النقد الفلسطينية	(58.209)	(77.077)
إجمالي المصروفات	(68.629.392)	(59.655.779)
الربح قبل الضرائب	51.659.265	53.037.996
مصروف الضرائب	(11.436.759)	(12.599.165)
ربح السنة	40.222.506	40.438.831
ويعود إلى:		
مساهمي البنك	40.171.813	40.465.951
جهات غير مسيطرة	50.693	(27.120)
	40.222.506	40.438.831
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	0.25	0.25
34		

إيضاح	2014 دولار أمريكي	2013 دولار أمريكي
ربح السنة	40.222.506	40.438.831
بنود الدخل الشامل الأخرى:		
بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل في فترات لاحقة:		
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	361.145	423.847
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى	361.145	423.847
إجمالي الدخل الشامل للسنة	40.583.651	40.862.678
ويعود إلى:		
مساهمي البنك	40.532.958	40.889.798
جهات غير مسيطرة	50.693	(27.120)
	40.583.651	40.862.678

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة وتقرأ معها

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

31 كانون الأول 2014

1. عام

تأسس بنك فلسطين (البنك) عام 1960 وهو مسجل لدى مسجل الشركات في السلطة الوطنية الفلسطينية، في مدينة غزة في فلسطين، كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (563200096) بموجب قانون الشركات لسنة 1929 وتعديلاته اللاحقة.

يتألف رأسمال البنك المصرح به من 200 مليون سهم بقيمة إسمية دولار أمريكي واحد للسهم. بلغ رأس المال المدفوع 160 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014.

تم إدراج أسهم البنك للتداول في بورصة فلسطين خلال عام 2005.

من أهم غايات البنك القيام بجميع أعمال البنوك وتشمل هذه الأعمال فتح الحسابات الجارية والإعتمادات وقبول الودائع والأمانات وإقراض الأموال من خلال فروعه المنتشرة في فلسطين وعددها (21) فرعاً بالإضافة الى (33) مكتباً.

بلغ عدد موظفي البنك (إدارة وفروع فلسطين) كما في 31 كانون الأول 2014 (1.280) موظفاً مقابل (1.212) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2013.

تم إقرار هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة البنك خلال جلسته رقم (331) بتاريخ 22 شباط 2015. وتم الموافقة عليها وإقرارها من سلطة النقد بتاريخ 23 آذار 2015.

2. القوائم المالية الموحدة

تمثل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية لشركة بنك فلسطين وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2014.

تم توحيد القوائم المالية لشركة الوساطة للأوراق المالية (شركة الوساطة/ شركة تابعة) وشركة 2000 للإستثمار ونقل الأموال (شركة 2000/ شركة تابعة) وشركة بال بي لأنظمة الدفع المسبق (شركة بال بي/ شركة تابعة) مع القوائم المالية للبنك على أساس تجميع كل بند من موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال البنك مع بنود / موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال الشركات التابعة، بعد إستبعاد كافة أرصدة الحسابات الجارية والمعاملات فيما بين البنك والشركات التابعة.

لقد كانت نسب ملكية البنك في رأسمال شركاته التابعة كما يلي:

		نسبة الملكية		رأس المال المكتتب	
		/.		دولار أمريكي	
	بلد المنشأ والأعمال	2014	2013	2014	2013
		87	87	3.560.000	3.560.000
شركة الوساطة	فلسطين	85	85	1.500.000	1.500.000
شركة بال بي	فلسطين	100	100	100.000	100.000
شركة 2000	فلسطين				

3. السياسات المحاسبية

1.3 أسس إعداد القوائم المالية الموحدة

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك كما في 31 كانون الأول 2014 وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد القوائم المالية الموحدة.
إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الأساس للبنك.

2.3 أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2014.
تتحقق السيطرة عند امتلاك البنك للحق، أو تكون معرضة، لعوائد متغيرة ناتجة عن استثماره بالشركات المستثمر بها وأن يكون للبنك أيضاً القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه في الشركات التابعة.

تتحقق سيطرة البنك على الشركات المستثمر فيها إذا وفقط إذا كان البنك لديه:

- النفوذ على الشركات المستثمر فيها (الحقوق القائمة تعطي البنك القدرة على توجيه نشاطات الشركات المستثمر فيها)
- عندما يكون البنك له القدرة والحق في التأثير على العوائد نتيجة سيطرته على الشركات المستثمر بها
- له القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه على هذه الشركات

يقوم البنك بإعادة تقييم قدرته على السيطرة في الشركات المستثمر بها في حال وجود حقائق أو ظروف تدل على تغير في احد العناصر الثلاث لإثبات السيطرة المذكورة أعلاه. يبدأ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة عند حصول البنك على السيطرة وينتهي التوحيد عند فقدانه للسيطرة على شركاته التابعة. يتم إضافة الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف للشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التي تم التخلص منها خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ الحصول على السيطرة وحتى تاريخ فقدانها. يتم تسجيل أثر التغير في نسبة الملكية في الشركات التابعة (دون فقدان السيطرة عليها) كمعاملات بين المالكين.

تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات التابعة وتوزيعات الأرباح بالكامل.

3.3 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك كانت متفقة مع تلك التي تم استخدامها لإعداد القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2013 باستثناء قيام البنك بتطبيق بعض التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية والتي أصبحت نافذة المفعول ابتداءً من أول كانون الثاني 2014، لم ينتج عن تطبيق التعديلات أي أثر على القوائم المالية الموحدة للبنك.

المنشآت الاستثمارية - تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27)
تستثني هذه التعديلات المنشآت التي ينطبق عليها تعريف منشأة استثمار حسب معيار التقارير المالي الدولي رقم (10) من متطلبات التوحيد، حيث يتوجب على البنك تسجيل الشركات التابعة له بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. هذه التعديلات ليس لها أثر على البنك، حيث لا يوجد منشآت في البنك ينطبق عليها تعريف شركة استثمار وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (10).

تقاص الموجودات والمطلوبات المالية – تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (32)
توضح هذه التعديلات ما ورد في المعيار والمتعلقة بوجود حق قانوني ملزم بإجراء التقاص، توضح التعديلات أيضاً تطبيق آلية التقاص لأنظمة التسوية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (32) (على سبيل المثال - أنظمة التسوية المركزية) والتي تطبق آليات التسوية الإجمالية التي لا تحدث جميعا بنفس الوقت.

الإفصاح عن القيمة المتوقع استردادها للموجودات غير المالية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (36)
تقوم هذه التعديلات بإزالة الأثر غير المقصود لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (13) – قياس القيمة العادلة، على الإفصاحات المطلوبة من قبل معيار المحاسبة الدولي رقم (36) – تدني الموجودات، بالإضافة إلى ذلك تتطلب هذه التعديلات الإفصاح عن القيمة المتوقع استردادها للموجودات أو الوحدات المنتجة للنقد والتي تم الاعتراف بخسارة تدني (أو استرداد خسارة التدني) لها خلال الفترة.

التفسير رقم (21) الرسوم الحكومية
يوضح هذا التفسير آلية الاعتراف بالمطلوبات الناتجة عن الرسوم الحكومية عندما تتوفر الشروط ذات العلاقة وفقاً للتشريعات سارية المفعول، كذلك يوضح التفسير فيما يتعلق بالرسوم الحكومية التي تخضع لحد أدنى أنه لا يجب الاعتراف بأي مطلوبات قبل الوصول إلى الحد الأدنى المعتمد.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية بعض المعايير والتفسيرات والتحسينات والتي لا تزال غير نافذة المفعول ولم يتم تبنيها بعد من قبل البنك. إن المعايير التالية هي التي تتوقع إدارة البنك بأن يكون لتطبيقها، عند سريان مفعولها، أثر على المركز أو الأداء المالي أو حول افصاحات القوائم المالية للبنك. سيتم تطبيق هذه المعايير عندما تصبح نافذة المفعول.

طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية غير الموحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (1)
قام مجلس معايير المحاسبة الدولية خلال شهر آب 2014 بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (27) - القوائم المالية المنفصلة، والذي من شأنه إتاحة الفرصة للمنشآت التي تقوم بإصدار قوائم مالية غير موحدة خيار اتباع «طريقة حقوق الملكية» في المعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات التابعة والحليفة والشركات تحت السيطرة المشتركة في القوائم غير الموحدة لهذه المنشآت وكما هو موضّح في معيار المحاسبة الدولي رقم (28).

يتوجب على المؤسسات التي تتبع معايير المحاسبة الدولية والتي اختارت تطبيق "طريقة حقوق الملكية" في محاسبة الاستثمارات المذكورة أعلاه بأن تحدد وتسجّل الأثر الرجعي لهذا التطبيق في قوائمها المالية. كما تم إجراء تعديل آخر على معيار التقارير المالية الدولي رقم (1) والذي يسمح للمنشآت التي تتبع «طريقة حقوق الملكية» بتطبيق الاستثناء الوارد في معيار التقارير المالية الدولي رقم (1) والخاص بعمليات الاندماج قبل تاريخ التملك. ستصبح هذه التعديلات نافذة المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2016، كما يُسمح بالتطبيق المبكر.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (15) الإيرادات من العقود مع العملاء

يُنشئ هذا المعيار نموذج من خمس خطوات يتم تطبيقها للإيرادات من العقود مع العملاء. وفقاً لهذا المعيار، فإن الإيراد يعكس المقابل المالي الذي تتوقعه المنشأة وذلك نتيجة تحويلها للعملاء أية سلع أو خدمات. تَزوّد مبادئ هذا المعيار طريقة أكثر انتظاما للقياس وللإعتراف بالإيرادات. سيصبح هذا المعيار نافذ المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في 1 كانون الثاني 2017 مع السماح بالتطبيق المبكر. يعمل البنك حالياً على تحديد أثر تطبيق هذا المعيار على قوائمه المالية ويتوقع بأن يقوم تطبيقه عندما يصبح نافذ المفعول. ينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت ويُلغي جميع متطلبات الإعتراف بالإيرادات الحالية في معايير التقارير المالية الدولية.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الادوات المالية

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) «الادوات المالية» بكامل مراحلهِ خلال تموز 2014، ويبين هذا المعيار المعالجة المحاسبية لتصنيف وقياس الموجودات المالية والالتزامات المالية وبعض العقود لبيع أو شراء الادوات غير المالية. وقد تم إصدار هذا المعيار لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (39) «تصنيف وقياس الادوات المالية». قام البنك بتطبيق المرحلة الأولى من معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما صدرت خلال العام 2009، وكان التطبيق الأولي للمرحلة الأولى في 1 كانون الثاني 2012 وسيقوم البنك بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الجديد بتاريخ التطبيق الالزامي في 1 كانون الثاني 2018 والذي سيكون له أثر على تصنيف وقياس الأدوات المالية.

4.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

تحقق الإيرادات والإعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الائتمانية المتعثرة.

يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الإعتراف بأرباح توزيعات الأسهم من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لاستلامها.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

التسهيلات الائتمانية

يتم إدراج التسهيلات الائتمانية بالكلفة بعد تنزيل مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والفوائد المعلقة.

يتم تَكوِين مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثًا ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، تسجل قيمة المخصص في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية المتعثرة والمصنفة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بتنزيلها من المخصص وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ويتم تحويل أي فائض في المخصص، إن وجد، لقائمة الدخل الموحدة. يضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

يتم إستبعاد التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات والفوائد المعلقة والمخصصات المتعلقة بها من القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

إستثمارات في موجودات مالية

يتم قيد الموجودات المالية عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء المباشرة، في حال عدم كونها موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. لاحقاً للإعتراف المبدئي، يتم قيد جميع الموجودات المالية إما بالقيمة العادلة أو بالكلفة المطفأة، كما يلي:

موجودات مالية بالقيمة العادلة

هي أدوات الملكية والمشتقات المالية والتي يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، ويحق للمنشأة تصنيف أدوات الملكية غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، بإختيار لا يمكن التراجع عنه، من خلال قائمة الدخل الشامل.

في حال تم اختيار تصنيف أدوات الملكية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل، فإنه يتم قيد التغير في القيمة العادلة في حساب خاص ضمن حقوق الملكية، وعند التخلص منها يتم قيد الأرباح أو الخسائر في حساب الأرباح المدورة مباشرة، ولا يتم قيدها في قائمة الدخل الموحدة.

يتم قيد أرباح توزيعات الأسهم من الاستثمار في الأوراق المالية في قائمة الدخل الموحدة عند نشوء الحق في استلامها.

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي أدوات الدين التي يتوافر بها الشرطين التاليين:

- أن تكون أداة الدين متضمنة في نموذج أعمال يهدف إلى الإحتفاظ بأدوات الدّين لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية.
- أن تتضمن الشروط التعاقدية لأداة الدّين تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تمثل فقط دفعات رأس المال والفوائد عليها.

وفي حال عدم توفر أحد الشرطين، أو كليهما، يتم تصنيف الأداة المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. كما يتوفر للبنك الخيار بإعتماد تصنيف الأداة المالية كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل حتى لو توفرت الشروط المذكورة في حال أن يقلل هذا التصنيف أي إعتراف غير ثابت أو غير ملائم.

لاحقاً للإعتراف المبدئي، يتم قيد أدوات الدّين بالكلفة المطفأة، بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية، بعد تنزيل خسائر التدني، إن وجدت. يقوم البنك بدراسة وجود أدلة على تدني القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية، وفي حال وجود هذه الأدلة يتم إحتمساب وقيد مبلغ التدني في قائمة الدخل الموحدة. يتم قيد إيرادات الفوائد من الموجودات المالية بالكلفة المطفأة في قائمة الدخل الموحدة.

إستبعاد الموجودات المالية

يتم استبعاد الموجودات المالية عند انتهاء الحق التعاقدي للإنتفاع من التدفقات النقدية لهذه الموجودات، أو عند تحويل الموجودات المالية وجميع المخاطر وعوائد الملكية إلى منشأة أخرى. في حال لم يقم البنك بتحويل أو إبقاء كل المخاطر والعوائد الأساسية وأبقت السيطرة على الأصول المحولة، يسجل البنك حصته المتبقية في الموجودات ويسجل المطلوبات بقيمة المبالغ المتوقع دفعها. إذا أبقى البنك كل المخاطر وعوائد الملكية لملكية الموجودات المالية المحولة، يستمر البنك في تسجيل الموجودات المالية.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات أو سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات والمطلوبات.
- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن يكون للبنك القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركون عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض أن المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة المصرح عنها في القوائم المالية تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الاول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

في نهاية كل فترة ماليه يحدد البنك فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى معطيات له اثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية على أساس متكرر.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد شرائح من الموجودات والمطلوبات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في القوائم المالية الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الممتلكات والآلات والمعدات

تظهر الممتلكات والآلات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة الممتلكات والآلات والمعدات الكلفة المتكبدة لإستبدال أي من مكونات الممتلكات والآلات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل اذا تحققت شروط الإعراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة عند تحققها. لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إحساب الإستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الانتاجي المتوقع كما يلي:

العمر الإنتاجي (سنوات)	
مباني وعقارات	50
أثاث ومعدات	6-17
أجهزة الحاسب الآلي	5-10
تحسينات المأجور	5
وسائل نقل	7

يتم شطب أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة إقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل الموحدة.

تتم مراجعة القيم المتبقية لبنود الممتلكات والآلات والمعدات والأعمار الإنتاجية وطرق الإستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الإندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الإندماج فيتم تسجيلها بالكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسمة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء أنظمة وبرامج الحاسب الآلي بطريقة القسط الثابت على فترة 10 سنوات.

إستثمار في شركات حليفة

يتم قيد الإستثمار في الشركات الحليفة بإستخدام طريقة حقوق الملكية. الشركة الحليفة هي تلك التي يكون للبنك نفوذاً مؤثراً عليها وهو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها وليس التحكم بهذه السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يظهر الإستثمار في الشركات الحليفة في قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، مضافاً إليه التغيرات اللاحقة في حصة البنك من صافي موجودات الشركات الحليفة. يتم قيد الشهرة الناتجة عن شراء الشركات الحليفة كجزء من القيمة الدفترية للإستثمارات فيها، حيث لا يتم إطفاء هذه الشهرة أو دراسة التدني في قيمتها بشكل منفصل.

يتم اظهار حصة البنك من صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة في قائمة الدخل الموحدة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة وفقاً لنسبة ملكية البنك في الشركات الحليفة.

إن السنة المالية للشركات الحليفة هي ذات السنة المالية للبنك. عند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات الحليفة مع السياسات المحاسبية للبنك.

لاحقاً لإستخدام طريقة حقوق الملكية يقرر البنك ما إذا كان هناك ضرورة لقيد خسائر تدني إضافية على إستثماراته في الشركات الحليفة. يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية الموحدة بتحديد ما إذا كان هناك وجود لأدلة موضوعية تشير إلى تدني في قيمة الإستثمار في الشركات الحليفة. في حال وجود هذه الأدلة، يقوم البنك بإحتساب قيمة التدني والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للإستثمار والقيمة المتوقع إستردادها ويتم قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الموحدة.

المخصصات

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك إلتزامات في تاريخ القوائم المالية الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الإلتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يُعتمد عليه.

مخصص الضرائب

يقوم البنك باقتطاع مخصصات الضريبة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وبموجب النسب الضريبية المقررة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية المفعول في فلسطين والمرسوم الرئاسي الصادر في سنة 2007 الذي يعفي محافظات الجنوب (قطاع غزة) من الضرائب. وبالتالي فإن مخصص الضرائب لا يشمل نتائج أعمال فروع البنك في قطاع غزة.

يقضي المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) الإعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة كما بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، كضرائب مؤجلة، نتيجة لذلك قد يترتب على البنك قيد موجودات أو مطلوبات ضريبية مؤجلة.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو إستردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الإلتزام بقائمة المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو خسائر متراكمة مقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة التنزيل لأغراض ضريبية.

النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر وتشمل النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية بعد تنزيل ودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية والأرصدة مقيدة السحب.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

يتم تسجيل فروقات التحويل للموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة (مثل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) في قائمة الدخل الشامل الموحدة.

إستخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في بنود الدخل الشامل الأخرى. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

ففي اعتقاد إدارة البنك بأن تقديراتها ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- يتم مراجعة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية ضمن الأسس الموضوعية من قبل سلطة النقد الفلسطينية ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39).
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية إعتماً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم تسجيل خسارة التدني (إن وجدت) في قائمة الدخل الموحدة.
- يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين في المناطق التي يعمل بها البنك والمعايير المحاسبية.
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالكلفة المطفأة لتقدير أي تدنٍ في قيمتها ويتم أخذ التدني في قائمة الدخل الموحدة للسنة.
- تم تحميل السنة المالية بما يخصها من مصروف مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل الفلسطيني وبما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.
- يتم التخصيص للقضايا المرفوعة على البنك لمواجهة أية التزامات قضائية إستناداً لرأي المستشار القانوني للبنك.

4. حصص مؤثرة في شركات تابعة

فيما يلي معلومات مالية عن شركات تابعة وغير مملوكة بالكامل لديها حصص جوهريّة لجهات غير مسيطرة:

نسبة الملكية لجهات غير مسيطرة:

2013	2014		
%	%	بلد المنشأ والأعمال	إسم الشركة
13	13	فلسطين	الوساطة
15	15	فلسطين	بال بي

2013	2014	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	حصة الجهات غير المسيطرة في الشركات التابعة الجوهرية:
503.787	571.500	الوساطة
127.952	110.932	بال بي
631.739	682.432	

2013	2014	الأرباح/(الخسائر) العائدة لجهات غير مسيطرة في الشركات التابعة الجوهرية:
دولار أمريكي	دولار أمريكي	الوساطة
8.366	67.713	
(35.486)	(17.020)	بال بي
(27.120)	50.693	

فكما يلي ملخص لمعلومات مالية عن هذه الشركات التابعة قبل استبعاد الأرضة والمعاملات مع البنك:
ملخص بيانات قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014:

بال بي	الوساطة	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
787.813	1.400.334	الإيرادات
(841.713)	(738.984)	مصاريف إدارية وعامة
(130.942)	(61.731)	إستهلاكات
71.373	(78.751)	(مصاريف) إيرادات أخرى
(113.469)	520.868	الربح (الخسارة) قبل الضريبة
-	-	ضريبة الدخل
(113.469)	520.868	ربح (خسارة) السنة
-	-	بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة
(113.469)	520.868	إجمالي الدخل الشامل للسنة

ملخص بيانات قائمة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013:

الإيرادات
مصاريف إدارية وعامة
إستهلاكات
(مصاريف) إيرادات أخرى
الربح (الخسارة) قبل الضريبة
ضريبة الدخل
ربح (خسارة) السنة
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة
إجمالي الدخل الشامل للسنة

ملخص بيانات قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2014:

موجودات متداولة
موجودات غير متداولة
مطلوبات متداولة
مطلوبات غير متداولة
مجموع حقوق الملكية
ويعود إلى:
مساهمي البنك
لجهات غير مسيطرة

ملخص بيانات قائمة المركز المالي كما 31 في كانون الأول 2013:

موجودات متداولة

موجودات غير متداولة

مطلوبات متداولة

مطلوبات غير متداولة

مجموع حقوق الملكية

ويعود إلى:

مساهمي البنك

لجهات غير مسيطرة

الوساطة	بال بي
دولار أمريكي	دولار أمريكي
852.434	406.768
(673.365)	(608.487)
(68.739)	(99.991)
(45.976)	65.140
64.354	(236.570)
-	-
64.354	(236.570)
-	-
64.354	(236.570)

الوساطة	بال بي
دولار أمريكي	دولار أمريكي
10.855.999	515.086
475.675	400.914
(6.488.430)	(122.058)
(242.633)	(54.392)
4.600.611	739.550
4.029.111	628.618
571.500	110.932
4.600.611	739.550

الوساطة	بال بي
دولار أمريكي	دولار أمريكي
9.127.969	729.488
528.362	480.377
(5.385.218)	(334.860)
(191.370)	(21.986)
4.079.743	853.019
3.575.956	725.067
503.787	127.952
4.079.743	853.019

ملخص بيانات قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014:

	الوساطة	بال بي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أنشطة التشغيل	(1.362.547)	(194.080)
أنشطة الإستثمار	(9.044)	(51.479)
أنشطة التمويل	-	-
النقص في النقد والنقد المعادل	(1.371.591)	(245.559)

ملخص بيانات قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013:

	الوساطة	بال بي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أنشطة التشغيل	4.296.434	69.729
أنشطة الإستثمار	(6.635)	(163.038)
أنشطة التمويل	(3.096)	500.000
الزيادة في النقد والنقد المعادل	4.286.703	406.691

5. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

يشمل هذا البند ما يلي:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد في الصندوق	159.968.658	423.520.959
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	14.602.782	981.644
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر فأقل	-	60.225.670
متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي	171.650.884	153.678.453
	346.222.324	638.406.726

يتعين على البنك وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2010/67) الاحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية بإحتياطي إلزامي نقدي بنسبة 9٪ من كافة ودائع العملاء. لا تعمل سلطة النقد الفلسطينية على دفع فوائد على هذه الإحتياطيات الإلزامية النقدية وبموجب التعليمات رقم (2/2012) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل إحتساب الإحتياطي الإلزامي النقدي.

لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية للبنوك أية فوائد على أرصدة الحسابات الجارية.

تدفع سلطة النقد الفلسطينية فوائد على الودائع لأجل تتراوح بين 0.07 ٪ إلى 0.10 ٪.

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

يشمل هذا البند أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية كما يلي:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية محلية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	6.892	47.329
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر فأقل	29.682.652	36.734.838
	29.689.544	36.782.167
بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية:		
حسابات جارية وتحت الطلب	279.698.482	100.312.954
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر فأقل	248.058.582	199.862.978
ودائع تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	24.312.000	13.790.000
	552.069.064	313.965.932
	581.758.608	350.748.099

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 مبلغ 279.319.649 دولار أمريكي ومبلغ 100.138.431 دولار أمريكي، على التوالي.

بلغت الأرصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 مبلغ 1.132.110 دولار أمريكي.

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يمثل هذا البند أسهم مدرجة في بورصة فلسطين بلغت قيمتها العادلة مبلغ 7.367.695 دولار أمريكي و7.085.308 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 و2013، على التوالي.

8. تسهيلات ائتمانية مباشرة

يشمل هذا البند ما يلي:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أفراد		
قروض	385.063.243	328.288.709
حسابات جارية مدينة	4.107.132	3.338.066
بطاقات ائتمان	37.096.555	35.187.199
حسابات المكشوفين بالطلب	39.987.931	27.171.248

شركات		
قروض	246.586.439	208.910.342
حسابات جارية مدينة	126.105.513	121.113.875
حسابات المكشوفين بالطلب	29.014.626	34.554.674

مؤسسات		
قروض	11.615.374	10.363.957
حسابات جارية مدينة	971.962	112.122
حسابات المكشوفين بالطلب	254.670	2.140.280

قطاع عام		
قروض	170.095.402	86.561.095
حسابات جارية مدينة	115.317.814	258.102.308
	1.166.216.661	1.115.843.875
فوائد وعمولات معلقة	(4.383.794)	(3.938.745)
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة	(10.007.223)	(8.264.112)
	1.151.825.644	1.103.641.018

فيما يلي ملخص الحركة على حساب الفوائد والعمولات المعلقة خلال السنة:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	3.938.745	2.098.742
فوائد معلقة خلال السنة	1.021.530	1.808.669
فوائد معلقة محولة لتسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(257.627)	-
فوائد معلقة تم شطبها	(120.744)	(31.334)
فروقات عملة	(198.110)	62.668
الرصيد في نهاية السنة	4.383.794	3.938.745

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال السنة:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	8.264.112	6.440.340
التخصيص خلال السنة	3.025.222	1.829.775
إسترداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	(1.319.424)	-
إستبعاد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(558.625)	(20.172)
مخصص تم شطبه مقابل تسهيلات ائتمانية معدومة	(103.983)	(55.052)
فروقات عملة	699.921	69.221
الرصيد في نهاية السنة	10.007.223	8.264.112

فيما يلي ملخص الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	2.674.645	2.733.903
الإضافات	558.625	20.172
مخصص تم شطبه مقابل تسهيلات إئتمانية معدومة	(40.607)	(53.865)
فروقات عملة	(442.264)	(25.565)
الرصيد في نهاية السنة	2.750.399	2.674.645

تظهر القروض بالصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 2.879.137 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 مقابل 2.361.510 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013.

بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة المصنفة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية كما في 31 كانون الأول 2014 مبلغ 30.221.998 دولار أمريكي أي ما نسبته (2.60 ٪) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة مقابل مبلغ 25.544.192 دولار أمريكي أي ما نسبته (2.30 ٪) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2013.

بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة مبلغ 25.742.759 دولار أمريكي أي ما نسبته (2.22 ٪) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2014 مقابل مبلغ 24.439.564 دولار أمريكي أي ما نسبته (2.20 ٪) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة كما في 31 كانون الأول 2013.

بناءً على تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) تم إستبعاد التسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة والتي مضى على تعثرها اكثر من 6 سنوات من القوائم المالية للبنك. بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة المستبعدة من القوائم المالية كما في 31 كانون الأول 2014 و 2013 مبلغ 4.636.087 دولار أمريكي و4.299.675 دولار أمريكي كما بلغ رصيد المخصص والفوائد المعلقة للحسابات المتعثرة مبلغ 4.616.051 دولار أمريكي و4.280.650 دولار أمريكي، على التوالي.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العام 285.413.216 دولار أمريكي أي ما نسبته (24.47 ٪) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2014 مقابل 344.663.403 دولار أمريكي أي ما نسبته (30.89 ٪) كما في 31 كانون الأول 2013.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة بكفالة السلطة الوطنية الفلسطينية 7.362.834 دولار أمريكي أي ما نسبته (0.63 ٪) من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2014 مقابل 26.980.620 دولار أمريكي أي ما نسبته (2.42 ٪) كما في 31 كانون الأول 2013.

بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية مبلغ 321.833.856 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 مقابل 246.862.597 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين كما في 31 كانون 2014 و2013 مبلغ 4.768.919 دولار أمريكي و4.825.918 دولار أمريكي، على التوالي.

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية بعد تنزيل الفوائد المعلقة حسب النشاط الاقتصادي للعملاء:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الصناعة	57.235.956	49.195.572
قطاع الخدمات	74.630.745	65.824.071
تجارة بالجملة والمفرق	159.022.358	143.698.003
العقارات والإنشاءات	80.855.810	76.770.573
النقل	566.107	2.000.961
الزراعة	5.799.849	6.094.595
السياحة	15.869.771	17.029.213
القطاع المالي	11.998.022	10.035.492
القطاع العام	285.144.415	344.362.091
سلع إستهلاكية	470.709.834	396.894.559
	1.161.832.867	1.111.905.130

يقوم البنك بمنح تسهيلات ائتمانية مضمونة من قبل مؤسسات ضمان القروض، فيما يلي توزيع هذه التسهيلات الائتمانية:

31 كانون الأول 2014				
نوع التسهيلات	المبلغ الممنوح دولار أمريكي	الرصيد القائم دولار أمريكي	تغطية الجهة الضامنة %	الديون المتعثرة دولار أمريكي
مشاريع إنتاجية	14.725.059	9.629.599	70	4.706.393
قروض تشغيلية	6.808.308	5.515.620	60	1.027.850
قروض تنموية	5.677.206	4.842.077	50	-
مشاريع صغيرة ومتوسطة	5.873.487	3.795.537	35-100	-
	33.084.060	23.782.833		5.734.243

31 كانون الأول 2013				
نوع التسهيلات	المبلغ الممنوح دولار أمريكي	الرصيد القائم دولار أمريكي	تغطية الجهة الضامنة %	الديون المتعثرة دولار أمريكي
قروض إنتاجية	11.769.500	7.057.823	70	5.574.399
قروض تشغيلية	2.733.974	1.859.711	60	197.902
قروض تنموية	5.674.640	4.453.074	50	-
مشاريع صغيرة ومتوسطة	6.165.509	5.132.522	35-100	-
	26.343.623	18.503.130		5.772.301

9. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل

تشمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ما يلي:

أسهم مدرجة في أسواق مالية	محفظة استثمارية	موجودات مالية غير مدرجة في أسواق مالية	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2014			
محلي	5.015.813	1.193.508	243.310
أجنبي	16.210.388	8.922	-
	21.226.201	1.202.430	243.310
31 كانون الأول 2013			
محلي	4.860.153	1.320.478	175.920
أجنبي	15.944.643	12.770	-
	20.804.796	1.333.248	175.920

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب إحتياطي القيمة العادلة:

2014	2013	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
(5.159.800)	(6.222.738)	الرصيد في بداية السنة
762	639.091	بيع موجودات مالية مثبتة مباشرة في الأرباح المدورة
361.145	423.847	التغير في القيمة العادلة
(4.797.893)	(5.159.800)	الرصيد في نهاية السنة

10. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تشمل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة ما يلي:

أذونات خزينة حكومية	سندات مالية مدرجة في أسواق مالية	سندات مالية غير مدرجة في أسواق مالية	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2014			
محلي	-	14.900.000	14.900.000
أجنبي	86.222.823	-	211.743.035
	86.222.823	14.900.000	226.643.035
31 كانون الأول 2013			
محلي	-	13.900.000	13.900.000
أجنبي	41.725.928	-	132.694.774
	41.725.928	13.900.000	146.594.774

تتراوح أسعار الفائدة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة بالدولار الأمريكي بين 1.75 ٪ إلى 9 ٪. تتراوح أسعار الفائدة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة بالدينار الأردني بين 4.08 ٪ إلى 7.95 ٪. تتراوح أسعار الفائدة على الموجودات المالية بالكلفة المطفأة باليورو بين 3.63 ٪ إلى 4.88 ٪. تتراوح فترات إستحقاق هذه الموجودات المالية من شهر إلى عشر سنوات.

11. إستثمار في شركات حليفة

فيما يلي تفاصيل الإستثمار في الشركات الحليفة:

بلد	الملكية	2014	2013
التأسيس	%	دولار أمريكي	دولار أمريكي
شركة البنك الإسلامي العربي	21	13.617.662	12.750.395
الشركة الفلسطينية لنقل الأموال والمقتنيات الثمينة والخدمات المصرفية (أمان)	25	258.310	229.137
شركة أبراج للتنمية والإستثمار (أبراج)	21	4.816.934	4.091.167
		18.692.906	17.070.699

تأسست شركة البنك الإسلامي العربي المساهمة العامة المحدودة ومقرها الرئيسي في مدينة البيرة وباشرت نشاطها المصرفي في مطلع عام 1996 من خلال القيام بممارسة الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الإستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال المركز الرئيسي بمدينة البيرة وفروعه المنتشرة في فلسطين. يتألف رأسمال البنك الإسلامي العربي المكتتب به من 50 مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم.

تأسست الشركة الفلسطينية لنقل الأموال والمقتنيات الثمينة والخدمات المصرفية في فلسطين سنة 2008 وتقوم بتقديم خدمات نقل النقود والمقتنيات الثمينة والأوراق التجارية داخل وخارج فلسطين. يتألف رأسمال الشركة المكتتب به من مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم.

تأسست شركة أبراج للتنمية والإستثمار في فلسطين عام 2008 ومن أهدافها القيام بأعمال الإنشاء والأنشطة العقارية التجارية بكافة أنواعها. يتألف رأسمال الشركة المكتتب به من 21.4 مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم.

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في شركات حليفة:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	17.070.699	11.524.968
الإضافات*	753.559	488.229
المحول من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل **	-	4.294.126
حصة البنك من نتائج أعمال الشركات الحليفة	868.648	763.376
الرصيد في نهاية السنة	18.692.906	17.070.699

* يمثل هذا البند لعام 2014 المبالغ المسددة في رأسمال شركة أبراج للتنمية والإستثمار، ويمثل البند لعام 2013 المبالغ المدفوعة مقابل الزيادة في رأسمال البنك الإسلامي العربي من خلال الإكتتاب الخاص الذي تم في نفس السنة.

** قام البنك خلال عام 2013 بتغيير المعالجة المحاسبية لاستثماره في كل من الشركة الفلسطينية لنقل الأموال والمقتنيات الثمينة والخدمات المصرفية وشركة أبراج للتنمية والإستثمار اللتان كانتا مدرجتين سابقاً ضمن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل إلى استثمار في شركات حليفة وذلك إثر تمكن البنك من الحصول على نفوذ مؤثر في مجلس ادارة كلٍ من الشركتين.

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة باستثمار البنك في شركاته الحليفة:

البنك الإسلامي العربي	أمان		أبراج	
	2014	2013	2014	2013
المركز المالي للشركات الحليفة	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الموجودات	561.908.064	468.267.496	739.092	32.016.251
إجمالي المطلوبات	(494.178.295)	(405.945.732)	(181.716)	(7.272.373)
حقوق الملكية	67.729.769	62.321.764	557.376	24.743.878
حصة البنك	14.223.251	13.087.570	139.344	5.196.214
القيمة الدفترية قبل التعديل	14.223.251	13.087.570	139.344	5.196.214
تعديلات	(605.589)	(337.175)	118.966	(1.105.047)
القيمة الدفترية بعد التعديل	13.617.662	12.750.395	258.310	4.091.167
الإيرادات ونتائج الأعمال				
الإيرادات	19.970.307	16.790.818	1.211.066	1.306.553
مصاريف تشغيلية وإدارية وعامة	(13.030.823)	(10.647.208)	(1.051.411)	(140.375)
إستهلاكات وإطفاءات	(1.210.854)	(1,181,147)	(26.581)	(3.990)
مصاريف تمويل	-	-	-	(95.708)
إيرادات (مصاريف) أخرى	-	-	(16.382)	2.626.432
الربح (الخسارة) قبل الضريبة	5.728.630	4,962,463	116.692	3.692.912
مصروف الضريبة	(1.598.786)	(1,462,000)	-	(220.000)
صافي الربح (الخسارة) للسنة قبل التعديلات	4.129.844	3,500,463	116.692	3.472.912
تعديلات	-	10.000	-	(2.612.211)
صافي الربح (الخسارة) للسنة بعد التعديل	4.129.844	3,510,463	116.692	860.701
حصة البنك	867.267	737,197	29.173	47.041

تعتقد الإدارة أن القيمة العادلة للإستثمار في الشركات الحليفة لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

12. ممتلكات وآلات ومعدات

2014	مباني وعقارات	أثاث ومعدات	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات المأجور	وسائل نقل	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الكلفة:						
الرصيد في بداية السنة	27.557.594	35.641.947	6.622.721	3.095.852	2.019.711	74.937.825
الإضافات	4.111.442	8.334.042	164.376	276.057	118.609	13.004.526
الاستيعادات	-	(2.060)	-	-	(54.768)	(56.828)
الرصيد في نهاية السنة	31.669.036	43.973.929	6.787.097	3.371.909	2.083.552	87.885.523
الإستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	4.031.842	21.398.028	6.021.725	2.492.643	1.406.312	35.350.550
الاستهلاك للسنة	417.605	3.452.951	233.674	312.118	176.886	4.593.234
الاستيعادات	-	(993)	-	-	(38.790)	(39.783)
الرصيد في نهاية السنة	4.449.447	24.849.986	6.255.399	2.804.761	1.544.408	39.904.001
صافي القيمة الدفترية: كما في 31 كانون الأول 2014	27.219.589	19.123.943	531.698	567.148	539.144	47.981.522
2013	مباني وعقارات	أثاث ومعدات	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات المأجور	وسائل نقل	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الكلفة:						
الرصيد في بداية السنة	27.218.259	31.684.768	6.406.294	2.826.468	1.899.462	70.035.251
الإضافات	339.335	4.199.673	216.591	269.384	181.249	5.206.232
الاستيعادات	-	(242.494)	(164)	-	(61.000)	(303.658)
الرصيد في نهاية السنة	27.557.594	35.641.947	6.622.721	3.095.852	2.019.711	74.937.825
الإستهلاك المتراكم:						
الرصيد في بداية السنة	3.640.760	18.287.703	5.796.309	2.226.588	1.256.830	31.208.190
الاستهلاك للسنة	391.082	3.185.506	225.429	266.055	197.303	4.265.375
الاستيعادات	-	(75.181)	(13)	-	(47.821)	(123.015)
الرصيد في نهاية السنة	4.031.842	21.398.028	6.021.725	2.492.643	1.406.312	35.350.550
صافي القيمة الدفترية: كما في 31 كانون الأول 2013	23.525.752	14.243.919	600.996	603.209	613.399	39.587.275

تشمل المباني والعقارات أراضي مملوكة للبنك لممارسة أعماله المصرفية بمبلغ 9.759.579 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 و 31 كانون الأول 2013.

تتضمن الممتلكات والآلات والمعدات بنود مستهلكة بالكامل ولا زالت تستخدم في عمليات البنك والشركات التابعة وتبلغ كلفتها 22.629.106 دولار أمريكي و18.400.742 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 و2013، على التوالي.

13. مشاريع تحت التنفيذ

يشمل هذا البند أعمال إنشاء مبنى الإدارة العامة في منطقة الإرسال وأعمال تشطيب وتوسيع وتحسينات مأجور لفروع البنك الجديدة، فيما يلي تفاصيل الحركة على المشاريع تحت التنفيذ:

2014	2013	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
8.291.148	5.040.203	الرصيد في بداية السنة
3.364.498	5.229.192	إضافات
(9.383.253)	(1.978.247)	محول إلى ممتلكات وآلات ومعدات
2.272.393	8.291.148	الرصيد في نهاية السنة

إن الكلفة المتوقعة لاستكمال المشاريع تحت التنفيذ كما في 31 كانون الأول 2014 تقدر بمبلغ 31.661.564 دولار أمريكي.

14. موجودات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

2014	2013	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
2.773.973	3.219.254	دفعات مقدمة
1.284.479	1.438.180	مخزون قرطاسية ومطبوعات
3.226.098	2.121.676	موجودات غير ملموسة *
2.974.481	2.201.515	فوائد وعمولات مستحقة
6.270.934	3.147.068	ذمم عملاء شركات تابعة
187.589	50.412	شيكات مقاصة
2.620.339	2.128.827	حسابات مدينة أخرى
19.337.893	14.306.932	

* يمثل هذا البند برامج الحاسب الآلي، فيما يلي الحركة خلال السنة:

2014	2013	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
2.121.676	1.656.459	الرصيد في بداية السنة
1.508.275	780.849	إضافات
(403.853)	(315.632)	إطفاءات
3.226.098	2.121.676	الرصيد في نهاية السنة

15. ودائع سلطة النقد الفلسطينية

تمثل ودائع سلطة النقد الفلسطينية ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر تبلغ قيمتها 24.086.209 دولار أمريكي و90.206.966 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 و2013، على التوالي.

16. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

يشمل هذا البند ما يلي:

حسابات جارية وتحت الطلب	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2014		
محلي	123	123
أجنبي	753.646	753.646
	753.769	753.769
31 كانون الأول 2013		
محلي	-	79.338.470
أجنبي	63.061.221	63.061.221
	63.061.221	142.399.691

17. ودائع العملاء

يشمل هذا البند ما يلي:

حسابات جارية وتحت الطلب	2014	2013
ودائع التوفير	دولار أمريكي	دولار أمريكي
	804.124.845	696.379.503
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	601.258.207	545.553.169
حسابات مدينة - مؤقتاً دائنة	492.143.316	413.138.761
	10.954.252	13.463.801
	1.908.480.620	1.668.535.234

بلغت ودائع القطاع العام كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 مبلغ 287.600.583 دولار أمريكي مقابل 157.900.665 دولار أمريكي أي ما نسبته 15.07٪ و9.46٪ من إجمالي الودائع، على التوالي.

بلغت قيمة الودائع التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 مبلغ 1.421.135.570 دولار أمريكي مقابل 1.258.310.308 دولار أمريكي أي ما نسبته 74.46٪ و75.41٪ من إجمالي الودائع، على التوالي.

بلغت قيمة الودائع الجامدة كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 مبلغ 49.621.993 دولار أمريكي مقابل 76.416.598 دولار أمريكي أي ما نسبته 2.60٪ و4.58٪ من إجمالي الودائع، على التوالي.

بلغت قيمة الودائع المحجوزة كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 مبلغ 1.230.491 دولار أمريكي مقابل 1.509.786 دولار أمريكي أي ما نسبته 0.06٪ و0.09٪ من إجمالي الودائع، على التوالي.

18. تأمينات نقدية

يشمل هذا البند تأمينات نقدية مقابل:

تسهيلات ائتمانية مباشرة	2014	2013
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	دولار أمريكي	دولار أمريكي
	118.490.162	35.052.282
أخرى	26.182.962	33.162.218
	9.370.331	8.813.531
	154.043.455	77.028.031

19. مخصصات متنوعة

رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	رصيد نهاية السنة
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2014			
تعويض نهاية الخدمة	14.857.897	2.237.128	16.804.653
مخصص قضايا	1.515.580	-	1.515.580
	16.373.477	(290.372)	18.320.233
31 كانون الأول 2013			
تعويض نهاية الخدمة	12.254.919	2.881.585	14.857.897
مخصص قضايا	1.515.580	-	1.515.580
	13.770.499	(278.607)	16.373.477

20. مخصصات الضرائب

لقد كانت الحركة على حساب مخصصات الضرائب خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 كما يلي:

رصيد بداية السنة	2014	2013
إضافات	دولار أمريكي	دولار أمريكي
	57.909.375	45.310.210
المسدد خلال السنة	11.436.759	12.599.165
	(68.319.071)	-
رصيد نهاية السنة	1.027.063	57.909.375

توصل البنك خلال السنة إلى تسوية ضريبية مع وزارة المالية شملت جميع ضرائب الدخل والقيمة المضافة المستحقة على نتائج أعماله ورواتب موظفيه عن السنوات من 2006 وحتى 2012 وذلك استناداً إلى أحكام المرسوم الرئاسي رقم (18) لسنة 2007 بشأن إعفاء مكلفي المحافظات الجنوبية من الضرائب، حيث تم إعفاء البنك من ضريبي الدخل والقيمة المضافة على صافي الأرباح المتأتية للبنك من فروعه في غزة والضرائب على رواتب موظفي هذه الفروع. نتج عن هذه التسوية الضريبية عجز في مخصصات الضرائب بمبلغ 334.460 دولار أمريكي تم قيده في قائمة الدخل الموحدة للسنة الحالية.

لم يتوصل البنك إلى تسوية نهائية مع دائرة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعماله لسنة 2013، علماً بأن البنك كان قد قام بتقديم الإقرار الضريبي عن تلك السنة خلال المدة القانونية، ويتابع المستشار الضريبي إجراء التسوية النهائية مع دوائر الضريبة. إن المبالغ الفعلية للضرائب التي قد تدفع تعتمد على نتائج المخالصات النهائية مع الدوائر الضريبية.

	فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي للسنة:		
	2014	2013	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
الربح المحاسبي للبنك	51.659.265	53.037.996	
أرباح غير خاضعة للضريبة	(4.247.041)	(1.658.818)	
مصروفات غير مقبولة ضريبياً	7.044.958	10.374.167	
إجمالي الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة	54.457.182	61.753.345	
صافي الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة *	37.261.172	42.806.590	
ينزل: ضريبة القيمة المضافة	(5.139.472)	(5.904.357)	
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	(3.766.235)	(3.428.200)	
الدخل الخاضع لضريبة الدخل	28.355.465	33.474.033	
ضريبة الدخل	5.669.489	6.694.807	
مجموع الضرائب المستحقة	10.808.961	12.599.165	
مجموع مخصص الضرائب المكون من قبل البنك	12.427.899	12.599.165	
ضرائب سنوات سابقة	334.460	-	
خصومات ضريبية	(1.325.600)	-	
الضرائب المخصص لها خلال السنة	11.436.759	12.599.165	
نسبة الضريبة الفعلية	22 %	24 %	

* يمثل هذا البند الربح الخاضع للضرائب لفروع وعمليات البنك التي تعمل في محافظات الشمال (مناطق الضفة الغربية) وذلك استناداً إلى المرسوم الرئاسي الصادر في حزيران 2007 والخاص بإعفاء مكلفي الضرائب في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) من الضرائب. حيث يتم توزيع إيرادات ومصروفات فروع البنك وفقاً لتقديرات محددة من قبل الإدارة.

21. مطلوبات أخرى

	يشمل هذا البند ما يلي:		
	2014	2013	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
شيكات بنكية مصدقة	7.241.220	5.197.835	
ضرائب مستحقة	5.808.254	19.661.927	
ذمم دائنة	5.472.329	4.027.281	
أرصدة تحت التسوية مع سلطة النقد الفلسطينية	3.453.673	2.832.882	
توزيعات أرباح نقدية غير مدفوعة	3.361.469	2.565.692	
أمانات مؤقتة	2.832.057	1.330.251	
فوائد مستحقة وغير مدفوعة	2.158.932	2.428.240	
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	920.000	990.000	
مستحق لصندوق إدار الموظفين *	619.057	437.012	
أخرى	6.089.043	4.103.075	
	37.956.034	43.574.195	

* يقوم البنك وفقاً لنظام صندوق إخبار الموظفين باقتطاع 5 % شهرياً من الراتب الأساسي لكل موظف ويساهم البنك بنسبة مماثلة ويتم تحويل المبالغ الى حسابات تدار من قبل لجنة من موظفي البنك خارج حسابات البنك. يمثل هذا البند رصيد مستحق من البنك لصندوق إخبار الموظفين.

22. علاوة إصدار

أقرت الهيئة العامة غير العادية للبنك في جلستها التي انعقدت في 6 نيسان 2007 طرح 13 مليون سهم للإكتتاب الثانوي مقصوراً على مساهمي البنك فقط بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (0.05) دولار أمريكي للسهم، بمجموع علاوة إصدار قدرها 650.000 دولار أمريكي.

كذلك أقر مجلس إدارة البنك في جلسته التي انعقدت في 15 حزيران 2008 إدخال مؤسسة التمويل الدولية كشريك إستراتيجي للبنك بمساهمة 5 % من رأس مال البنك أي ما يعادل 4.070.239 سهماً بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (2.06) دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع علاوة إصدار قدرها 8.384.692 دولار أمريكي.

23. الإحتياطيات

الإحتياطي الإجباري

وفقاً لقانون الشركات وقانون المصارف يقتطع ما نسبته 10٪ من الأرباح الصافية سنوياً تخصص لحساب الإحتياطي الإجباري. لا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل رأسمال البنك. لا يجوز توزيع الإحتياطي الإجباري على المساهمين إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

الإحتياطي الإختياري

يمثل الإحتياطي الإختياري ما يتم إقتطاعه من قبل الشركات التابعة.

إحتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند لعام 2013 قيمة احتياطي المخاطر الذي تم إقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (3/2013) بنسبة 2 % من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والأرباح المعلقة و0.5 % من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بعد طرح الشيكات برسم التحصيل والكفالات المقبولة والسحوبات المقبولة المكفولة المتعلقة بالاعتمادات الواردة والمشتقات المالية. تم وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (8/2014) تعديل نسبة احتياطي المخاطر المصرفية العامة على التسهيلات الائتمانية المباشرة لتصبح 1.5 % لعام 2014 مع بقاء النسبة كما هي على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة. لا يجوز استخدام أي جزء من هذا الاحتياطي أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

إحتياطي تقلبات دورية

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي تم إقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2011/1) بنسبة 15 % من الأرباح الصافية لتدعيم رأسمال المصرف ولمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي. لا يجوز إستخدام أي جزء من إحتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

24. توزيعات أرباح

أقرت الهيئة العامة للبنك في جلستها التي إنعقدت في 25 نيسان 2014 توزيع أرباح بمبلغ 22.500.000 دولار أمريكي عن نتائج أعمال البنك لعام 2013 وذلك بواقع 10.000.000 دولار أمريكي كتوزيعات أسهم و12.500.000 دولار أمريكي أرباح نقدية على مساهمي البنك كل بنسبة ما يملكه من أسهم البنك.

أقرت الهيئة العامة للبنك في جلستها التي إنعقدت في 26 نيسان 2013 توزيع أرباح بمبلغ 26.050.000 دولار أمريكي عن نتائج أعمال البنك لعام 2012 وذلك بواقع 16.000.000 دولار أمريكي كنوزيعات أسهم و10.050.000 دولار أمريكي أرباح نقدية على مساهمي البنك كل بنسبة ما يملكه من أسهم البنك.

25. الفوائد الدائنة

يشمل هذا البند الفوائد الدائنة على الحسابات التالية:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
قروض	44.377.352	37.159.067
حسابات جارية مدينة	24.701.400	30.871.159
حسابات طلب مكشوفة	8.659.505	8.466.383
موجودات مالية	7.202.267	7.813.869
بطاقات ائتمان	3.285.275	3.124.403
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	3.672.256	3.344.811
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	244	865
	91.898.299	90.780.557

26. الفوائد المدينة

يشمل هذا البند الفوائد المدينة على الحسابات التالية:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد على ودائع العملاء:		
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	11.771.190	11.137.570
ودائع التوفير	1.476.700	402.846
حسابات جارية وتحت الطلب	207.970	54.455
	13.455.860	11.594.871
فوائد على ودائع سلطة النقد الفلسطينية	1.139.982	1.255.332
فوائد على ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	1.831.824	2.007.942
	16.427.666	14.858.145

27. صافي إيرادات العمولات

يشمل هذا البند عمولات مقابل ما يلي:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
عمولات دائنة:		
تسهيلات ائتمانية مباشرة	9.458.703	7.264.868
تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	4.032.779	4.395.812
عمولة رواتب	3.242.458	3.093.954
حوالات بنكية	3.568.128	3.652.016
شيكات	3.486.647	3.200.277
عمولة إدارة حساب	1.848.326	1.117.245
خدمات بنكية مختلفة	2.604.117	1.778.139
	28.241.158	24.502.311
ينزل: عمولات مدينة	(1.166.582)	(805.116)
	27.074.576	23.697.195

28. صافي أرباح موجودات مالية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
أرباح (خسائر) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	621	(493.767)
عوائد توزيعات موجودات مالية	1.752.679	1.907.734
(خسائر) أرباح غير متحققة من تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	(404.695)	642.345
عمولة إدارة إستثمارات	(387.621)	(285.800)
	960.984	1.770.512

29. إيرادات أخرى

	2014	2013
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رسوم إصدار بطاقات فيزا وماستركارد	4.947.980	4.480.496
إيجارات الصناديق الحديدية	103.799	91.365
استرداد مخصصات ضريبية لا لزوم لها	2.844.898	-
إيرادات تداول أسهم	1.370.570	811.737
متفرقة	1.432.278	1.557.483
	10.699.525	6.941.081

30. نفقات الموظفين

2014	2013
دولار أمريكي	دولار أمريكي
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	24.352.922
تعويض نهاية خدمة الموظفين	2.237.128
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب	3.766.235
مكافآت وإكراميات	1.379.185
بدل ملابس	739.897
تنقلات	215.716
تدريب موظفين	284.584
نفقات طبية	1.464.229
مساهمة البنك في صندوق إخبار الموظفين	398.961
	34.838.857

32. غرامات سلطة النقد الفلسطينية

يمثل هذا البند غرامات مفروضة من سلطة النقد الفلسطينية على البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014.

2014	
دولار أمريكي	
عدم الالتزام بمتطلبات وحدة المتابعة المالية	28.209
غرامة لمخالفة التعليمات بشأن التكرزات الإئتمانية وتسهيلات ذوي الصلة	10.000
عدم الالتزام بالتعليمات رقم 7/2014 بشأن ضوابط العمليات المصرفية	5.000
عدم الالتزام بالجدول الزمني لتصويب ملاحظات رقابية	5.000
غرامة لتجهيز مكتب بديا دون الحصول على موافقة سلطة النقد	5.000
غرامة لافتتاح صندوق لاستلام دفعات من الطلاب بجانب الموقع المقترح لمكتب جامعة الخليل	5.000
	58.209

33. النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه الظاهر في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من المبالغ المبينة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

2014	2013
دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	346.222.324
يضاف:	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	581.758.608
	927.980.932
ينزل:	
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر	(24.312.000)
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	(24.086.209)
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	(753.769)
متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي	(171.650.884)
	707.178.070

2014	2013
دولار أمريكي	دولار أمريكي
صندوق ضمان الودائع *	4.759.102
دعاية وإعلان	3.752.545
مسؤولية إجتماعية**	2.292.919
بريد وفاكس وهاتف	1.731.175
قرطاسية ومطبوعات	1.170.849
صيانة وترميمات	1.995.971
الايحارات	1.377.268
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	920.000
كهرباء ومياه	1.494.571
مصاريف سفر وندوات	522.565
رسوم ترخيص	599.597
اشتراكات	413.110
محروقات	774.507
مصاريف مهنية	637.875
رسوم تأمين	436.630
مصاريف نقل النقد	740.012
مصاريف ضيافة وحفلات	217.418
مصاريف سيارات	270.830
طباعة دفاتر الشيكات	201.616
بدل حضور جلسات مجلس الادارة	2.521
متفرقة	956.473
	25.267.554

* تم انشاء مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية بموجب قرار بقانون رقم (7) لسنة 2013 حيث يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية ابتداءً من عام 2014 لحساب المؤسسة بنسبة 0.3 ٪ من إجمالي رصيد الودائع المحددة بموجب هذا القانون.

** يهتم بنك فلسطين بدعم مشاريع وأنشطة المسؤولية الاجتماعية عبر المساهمة في تطوير عدة مجالات تتركز في قطاعات: التعليم والشباب والابداع، الرياضة، الصحة والبيئة، الثقافة والفنون، التنمية والشئون الاقتصادية وعلاقات المغتربين، المساعي الإنسانية، وشئون المرأة، كما يعمل البنك على تشجيع موظفيه على العمل التطوعي من خلال المشاريع التنموية التي يقودها مع المؤسسات الشريكة، والمبادرات الانسانية.

34. الحصة الاساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

2013	شركات حليفة	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	أخرى*	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود قائمة المركز المالي الموحدة:				
تسهيلات ائتمانية مباشرة	1.384.615	5.924.759	15.447.461	22.756.835
ودائع	434.531	2.388.894	1.504.840	4.328.265
إلتزامات محتملة:				
كفالات	-	1.053.025	3.850	1.056.875
اعتمادات	-	169.488	-	169.488
سقوف غير مستغلة	-	996.942	594.235	1.591.177
بنود قائمة الدخل الموحدة:				
فوائد وعمولات مقبوضة	55.422	117.856	694.495	867.773
فوائد وعمولات مدفوعة	-	512	22.628	23.140
معلومات إضافية:				
تسهيلات ائتمانية غير عاملة	-	-	14.329	14.329
مخصص تسهيلات ائتمانية	-	-	8.510	8.510

- * يتضمن بند أخرى مدراء الفروع وموظفين من غير الادارة التنفيذية وأقاربهم ومساهمين غير رئيسيين (بنسبة مساهمة اقل من5٪ من رأسمال البنك) وذلك حسب ما يتم الإفصاح عنه لسلطة النقد الفلسطينية.
- يشكل صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2014 و2013 ما نسبته 1.95 ٪ و2.06 ٪ من صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة، على التوالي.
 - يشكل صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2014 و31 كانون الأول 2013 ما نسبته 12.05 ٪ و13.68 ٪ من قاعدة رأسمال البنك، على التوالي.
 - تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات المباشرة بالدولار الأمريكي بين 2 ٪ إلى 14.4 ٪.
 - تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات المباشرة بالشيقل الإسرائيلي بين 10 ٪ إلى 16 ٪.
 - تتراوح أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي بين 0.75 ٪ إلى 1.25 ٪.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة العليا:

2013	2014	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
719.281	713.040	المدير العام
1.231.172	1.250.485	حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها
229.942	83.459	حصة الإدارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة
990.000	920.000	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
2.592	2.521	بدل حضور جلسات مجلس الإدارة

2014	2013
دولار أمريكي	دولار أمريكي
40.171.813	40.465.951
ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك	
سهم	سهم
160.000.000	160.000.000
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها خلال السنة	
دولار أمريكي	دولار أمريكي
0.25	0.25
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك	

35. معاملات مع جهات ذات علاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الادارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها كجهات ذات علاقة. تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في ودائع وتسهيلات ائتمانية ممنوحة كما يلي:

2014	شركات حليفة	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	أخرى*	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود قائمة المركز المالي الموحدة:				
تسهيلات ائتمانية مباشرة	769.231	5.923.230	15.774.301	22.466.762
ودائع	898.152	570.835	9.940.395	11.409.382
إلتزامات محتملة:				
كفالات	-	607.853	153.965	761.818
اعتمادات	-	60.780	-	60.780
سقوف غير مستغلة	-	317.290	7.543.513	7.860.803
بنود قائمة الدخل الموحدة:				
فوائد وعمولات مقبوضة	58.627	132.879	425.135	616.641
فوائد وعمولات مدفوعة	-	8.263	93.086	101.349

فيما يلي تفاصيل المكافآت وبدل حضور جلسات مجلس الإدارة لعامي 2014 و2013:

2014	2013
دولار أمريكي	دولار أمريكي
هاشم هاني الشوا	90.000
فيصل غازي الشوا	90.000
هاني حسن نجم	90.000
ماهر جواد فرح	90.000
طارق الشكعة	90.000
محمد الحريايوي	80.000
جون خوري	80.000
مأمون أبو شهلا	50.000
عبد الله الغانم	50.000
لنا أبو حجلة	50.000
يوسف محمود نجم	40.000
رياض علي زمو	40.000
عوني محيي الدين سكيك	40.000
طارق العقاد	-
المجموع	990.000
920.000	

ينص بند (ت) من المادة رقم (56) من النظام الداخلي للبنك بتوزيع ما نسبته 5 ٪ من الأرباح الصافية السنوية لأعضاء مجلس الإدارة. بلغت نسبة المكافأة الفعلية لأعضاء مجلس الإدارة ما نسبته 2.29 ٪ و2.45 ٪ من ربح عامي 2014 و2013 على التوالي.

36. قياس القيمة العادلة

يستخدم البنك التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيم العادلة لأدواته المالية:

- المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة للأدوات المالية.
- المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

لم يقم البنك بإجراء أي تحويلات بين المستويات المذكور أعلاه خلال العامين 2014 و2013.

يمثل الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات البنك. فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2014:

قياس القيمة العادلة باستخدام				تاريخ التقييم	
المجموع	(المستوى الأول)	الثاني	ملاحظات		
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي		
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
7.367.695	7.367.695	-	-	31 كانون الأول 2014	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - مدرجة (إيضاح 7):
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل (إيضاح 9):					
21.226.201	21.226.201	-	-	31 كانون الأول 2014	مدرجة
243.310	243.310	-	-	31 كانون الأول 2014	غير مدرجة
1.202.430	1.202.430	-	-	31 كانون الأول 2014	وحدات في محفظة استثمارية

فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2013:

قياس القيمة العادلة باستخدام				تاريخ التقييم	
المجموع	(المستوى الأول)	الثاني	ملاحظات		
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي		
موجودات مالية بالقيمة العادلة:					
7.085.308	7.085.308	-	-	31 كانون الأول 2013	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل - مدرجة (إيضاح 7):
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل (إيضاح 9):					
20.804.796	20.804.796	-	-	31 كانون الأول 2013	مدرجة
175.920	175.920	-	-	31 كانون الأول 2013	غير مدرجة
1.333.248	1.333.248	-	-	31 كانون الأول 2013	وحدات في محفظة استثمارية

37. القيمة العادلة للأدوات المالية

يمثل الجدول التالي مقارنة للقيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية كما في 31 كانون الأول 2014 و2013:

القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
2014	2013	2014	2013
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
346.222.324	638.406.726	346.222.324	638.406.726
581.758.608	350.748.099	581.758.608	350.748.099
7.367.695	7.085.308	7.367.695	7.085.308
1.151.825.644	1.103.641.018	1.151.825.644	1.103.641.018
موجودات مالية		موجودات مالية	
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية		نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	
تسهيلات ائتمانية مباشرة		تسهيلات ائتمانية مباشرة	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل:		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل:	
21.226.201	20.804.796	21.226.201	20.804.796
243.310	175.920	243.310	175.920
1.202.430	1.333.248	1.202.430	1.333.248
موجودات مالية بالكلفة المطفأة:		موجودات مالية بالكلفة المطفأة:	
86.222.823	41.725.928	86.222.823	41.725.928
125.520.212	90.968.846	125.520.212	90.968.846
14.900.000	13.900.000	14.900.000	13.900.000
10.865.754	6.477.410	10.865.754	6.477.410
2.347.355.001	2.275.267.299	2.347.355.001	2.275.267.299
مجموع الموجودات		مجموع الموجودات	
مطلوبات مالية		مطلوبات مالية	
24.086.209	90.206.966	24.086.209	90.206.966
753.769	142.399.691	753.769	142.399.691
1.908.480.620	1.668.535.234	1.908.480.620	1.668.535.234
154.043.455	77.028.031	154.043.455	77.028.031
32.147.780	23.912.268	32.147.780	23.912.268
2.119.511.833	2.002.082.190	2.119.511.833	2.002.082.190
مجموع المطلوبات		مجموع المطلوبات	

تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

إن القيم العادلة للنقد وللأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والموجودات المالية الأخرى وودائع سلطة النقد الفلسطينية وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع العملاء والتأمينات النقدية والمطلوبات المالية الأخرى هي مقاربة بشكل كبير لقيمها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.

تم تقدير القيمة العادلة للبنود الخاضعة للفائدة من خلال خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام نفس أسعار الفائدة لبنود تحمل نفس الشروط وصفات المخاطر.

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل المدرجة في الأسواق المالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية.

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل المدرجة في الأسواق المالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية.

تم تحديد القيمة العادلة للتسهيلات الائتمانية من خلال دراسة المتغيرات المختلفة مثل أسعار الفوائد وعوامل المخاطر وقدرة المدين. لا تختلف القيمة الدفترية للتسهيلات الائتمانية عن قيمتها العادلة كما في 31 كانون الأول 2014.

تم تحديد القيمة العادلة للوحدات في المحفظة الإستثمارية من خلال الرجوع إلى حصة البنك في صافي قيمة الموجودات للمحفظة التي تتضمن أدوات مالية متداولة.

تم تحديد القيمة العادلة للموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل غير المدرجة باستخدام طرق تقييم مناسبة.

38. التركيز في الموجودات والمطلوبات

توزيع الموجودات والمطلوبات وبنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة طبقاً للتوزيع الجغرافي كما يلي:

2014			2013		
مطلوبات وحقوق الملكية	بنود خارج قائمة المركز المالي	موجودات	مطلوبات وحقوق الملكية	بنود خارج قائمة المركز المالي	موجودات
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
1.640.352.467	2.424.020.315	337.828.084	1.880.776.421	2.284.984.722	258.030.124
67.831.129	-	4.746.076	39.796.928	-	675.813
237.505.696	-	19.492.850	130.538.472	-	882.150
266.879.722	-	14.012.288	207.524.272	57.499.353	21.284.792
56.901.697	-	160.450	16.725.451	-	2.344.633
155.303.250	753.646	15.849.716	72.684.399	5.561.868	13.002.736
2.424.773.961	2.424.773.961	392.089.464	2.348.045.943	2.348.045.943	296.220.248
حسب المناطق الجغرافية			حسب المناطق الجغرافية		
داخل فلسطين			داخل فلسطين		
اسرائيل			اسرائيل		
الأردن			الأردن		
أوروبا			أوروبا		
أمريكا			أمريكا		
دول أخرى			دول أخرى		
المجموع			المجموع		
حسب القطاع			حسب القطاع		
الأفراد			الأفراد		
الشركات والمؤسسات			الشركات والمؤسسات		
والقطاع العام			والقطاع العام		
خزينة			خزينة		
أخرى			أخرى		
المجموع			المجموع		

39. إدارة المخاطر

يقوم البنك بالإفصاح عن معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية الموحدة في تقييم طبيعة ودرجة المخاطر التي يتعرض لها البنك والناشئة عن الأدوات المالية كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة وهي كما يلي:

إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها، ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح البنك، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين.

عملية إدارة المخاطر

يعتبر مجلس إدارة البنك ولجنة إدارة المخاطر والتسهيلات مسؤولين عن تحديد ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى وجود عدة جهات مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر البنك في كافة مناطق تواجده.

لجنة إدارة المخاطر والتسهيلات

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المبادئ والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة إدارة المخاطر والتسهيلات.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود استراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالإضافة إلى مستوى المخاطر المقبول. يتم جمع المعلومات من الدوائر المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك ولجنة ادارة المخاطر والتسهيلات والدوائر التنفيذية لإدارة المخاطر والتسهيلات.

المخاطر

يتبع البنك سياسات لإدارة المخاطر المختلفة ضمن إستراتيجية محددة وتتولى دوائر المخاطر رقابة وضبط المخاطر وإجراء التوزيع الاستراتيجي الأمثل لكل من الموجودات المالية والمطلوبات المالية، وتشمل هذه المخاطر مخاطر الائتمان ومخاطر السوق (مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات ومخاطر التغير بأسعار الأسهم) ومخاطر السيولة.

أولاً: مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال إعداد دراسة تمويلية تتضمن التركيز على التدفق النقدي والسداد، ووضع سقف لمبالغ التمويل (فرد أو مؤسسة) لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

التعرضات لمخاطر الائتمان

2014	2013
دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة	
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	186.253.666
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	581.758.608
تسهيلات ائتمانية مباشرة:	
أفراد	457.821.873
شركات ومؤسسات	409.299.593
قطاع عام	284.704.178
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	226.643.035
موجودات أخرى	10.865.754
	2.157.346.707
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة	
كفالات	146.158.635
إعتمادات	25.464.919
قبولات	25.288.727
سقف تسهيلات غير مستغلة	195.177.183
	392.089.464

التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر

تتوزع التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2014				
الأفراد	الشركات والمؤسسات	القطاع العام	المجموع	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
3.218.299	53.357.551	284.704.178	341.280.028	متدنية المخاطر
445.058.084	345.272.757	-	790.330.841	مقبولة المخاطر
				منها مستحقة:
121.339	12.984.423	-	13.105.762	لغاية 30 يوم
1.971.031	2.508.208	-	4.479.239	تحت المراقبة
				غير عاملة:
4.573.387	2.543.845	-	7.117.232	دون المستوى
11.434.060	10.866.223	709.038	23.009.321	مشكوك فيها
466.254.861	414.548.584	285.413.216	1.166.216.661	المجموع
(2.104.157)	(2.010.836)	(268.801)	(4.383.794)	فوائد وعمولات معلقة
(6.328.831)	(3.238.155)	(440.237)	(10.007.223)	مخصص تدني التسهيلات
457.821.873	409.299.593	284.704.178	1.151.825.644	
31 كانون الأول 2013				
الأفراد	الشركات والمؤسسات	القطاع العام	المجموع	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
1.291.489	77.722.492	343.835.545	422.849.526	متدنية المخاطر
380.476.946	283.034.466	-	663.511.412	مقبولة المخاطر
				منها مستحقة:
9.698.500	2.711.724	-	12.410.224	لغاية 30 يوم
837.808	266.820	-	1.104.628	تحت المراقبة
				غير عاملة:
2.646.294	3.618.401	-	6.264.695	دون المستوى
8.732.685	12.553.071	827.858	22.113.614	مشكوك فيها
393.985.222	377.195.250	344.663.403	1.115.843.875	المجموع
(1.617.728)	(2.019.705)	(301.312)	(3.938.745)	فوائد وعمولات معلقة
(3.685.604)	(4.051.963)	(526.545)	(8.264.112)	مخصص تدني التسهيلات
388.681.890	371.123.582	343.835.546	1.103.641.018	

31 كانون الأول 2014			
الأفراد	الشركات والمؤسسات	القطاع العام	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الضمانات مقابل:			
متدنية المخاطر	1.841.128	20.019.328	79.283.153
مقبولة المخاطر	19.871.827	186.112.875	-
تحت المراقبة	711.630	448.953	-
غير عاملة:			
دون المستوى	1.361.901	1.966.373	-
مشكوك فيها	4.349.414	5.867.274	-
المجموع	28.135.900	214.414.803	79.283.153
تشمل:			
تأمينات نقدية	11.464.934	27.742.075	79.283.153
معادن ثمينة	119.972	662.953	-
أسهم متداولة	103.077	5.449.489	-
سيارات وآليات	8.037.879	12.969.356	-
عقارات	8.410.038	167.590.930	-
	28.135.900	214.414.803	79.283.153

31 كانون الأول 2013

الأفراد	الشركات والمؤسسات	القطاع العام	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الضمانات مقابل:			
متدنية المخاطر	1.138.334	23.276.198	-
مقبولة المخاطر	20.156.161	188.501.092	-
تحت المراقبة	76.624	79.434	-
غير عاملة:			
دون المستوى	490.532	1.670.119	-
مشكوك فيها	4.440.145	7.033.958	-
المجموع	26.301.796	220.560.801	-
تشمل:			
تأمينات نقدية	1.470.063	25.504.093	-
معادن ثمينة	196.215	275.326	-
أسهم متداولة	70.038	6.616.763	-
سيارات وآليات	8.072.650	16.669.634	-
عقارات	16.492.830	171.494.985	-
	26.301.796	220.560.801	-

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي كما يلي:

داخل فلسطين	دول عربية	إسرائيل	أوروبا	أمريكا	أخرى	إجمالي
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
186.253.666	-	-	-	-	-	186.253.666
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية						
29.682.652	206.623.903	67.095.177	239.875.119	37.760.431	721.326	581.758.608
1.147.056.725	3.764.056	735.952	134.887	117.717	16.307	1.151.825.644
14.900.000	111.782.131	-	26.869.716	19.023.549	54.067.639	226.643.035
10.865.754	-	-	-	-	-	10.865.754
1.388.758.797	322.170.090	67.831.129	266.879.722	56.901.697	54.805.272	2.157.346.707
1.370.860.444	144.875.242	39.796.928	207.524.272	16.725.451	42.564.731	1.822.347.068

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي كما يلي:

مالي	صناعة	تجارة	عقاري	أوراق مالية	قطاع عام	أخرى	إجمالي
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
186.253.666	-	-	-	-	-	-	186.253.666
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية							
581.758.608	-	-	-	-	-	-	581.758.608
11.998.022	56.788.752	155.752.916	79.497.117	-	284.704.178	563.084.659	1.151.825.644
موجودات مالية بالكلفة المطفأة							
77.129.608	3.900.000	-	-	90.867.823	-	54.745.604	226.643.035
-	-	-	-	-	-	10.865.754	10.865.754
857.139.904	60.688.752	155.752.916	79.497.117	90.867.823	284.704.178	628.696.017	2.157.346.707
634.726.831	52.820.609	140.311.423	76.457.107	44.419.527	343.835.546	529.776.025	1.822.347.068

ثانياً: مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل إدارة البنك بشكل دوري.

مخاطر أسعار الفائدة
تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن إحتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجية إدارة المخاطر.

يتم مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات بشكل دوري كما يتم متابعة كلفة الأموال الفعلية واتخاذ القرارات المناسبة بخصوص التسعير إستناداً للأسعار السائدة.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

2014		2013	
الزيادة في سعر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)	الزيادة في سعر الفائدة	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)
(نقطة مئوية)	دولار أمريكي	(نقطة مئوية)	دولار أمريكي
+10	749.725	+10	632.025
+10	128.344	+10	141.968
+10	274.222	+10	119.054
+10	16.432	+10	18.389

موجودات						
المجموع	عناصر	بيون فائدة	أكثر من سنة	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من شهر الى 3 شهور
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
346.222.324	346.222.324	-	-	-	-	-
581.758.608	279.319.649	-	-	24.312.000	22.426.495	255.700.464
7.367.695	7.367.695	-	-	-	-	-
1.151.825.644	-	442.097.676	134.900.834	80.183.083	52.426.933	442.217.118
22.671.941	22.671.941	-	-	-	-	-
226.643.035	-	193.669.173	17.162.954	7.256.927	7.052.439	1.501.542
18.692.906	18.692.906	-	-	-	-	-
47.981.522	47.981.522	-	-	-	-	-
2.272.393	2.272.393	-	-	-	-	-
19.337.893	19.337.893	-	-	-	-	-
2.424.773.961	743.866.323	635.766.849	152.063.788	111.752.010	81.905.867	699.419.124
مطلوبات						
24.086.209	-	-	-	-	-	24.086.209
753.769	-	-	-	-	-	753.769
1.908.480.620	1.421.135.570	4.971.901	43.935.789	32.462.033	86.252.622	319.722.705
154.043.455	154.043.455	-	-	-	-	-
18.320.233	18.320.233	-	-	-	-	-
1.027.063	1.027.063	-	-	-	-	-
مخصصات الضرائب						

37.956.034	37.956.034	-	-	-	-	-
2.144.667.383	1.632.482.355	4.971.901	43.935.789	32.462.033	86.252.622	344.562.683
حقوق الملكية						
160.000.000	160.000.000	-	-	-	-	-
9.034.692	9.034.692	-	-	-	-	-
32.023.745	32.023.745	-	-	-	-	-
147.932	147.932	-	-	-	-	-
19.249.207	19.249.207	-	-	-	-	-
27.849.613	27.849.613	-	-	-	-	-
(4.797.893)	(4.797.893)	-	-	-	-	-
35.916.850	35.916.850	-	-	-	-	-
279.424.146	279.424.146	-	-	-	-	-
682.432	682.432	-	-	-	-	-
280.106.578	280.106.578	-	-	-	-	-
2.424.773.961	1.912.588.933	4.971.901	43.935.789	32.462.033	86.252.622	344.562.683
-	(1.168.722.610)	630.794.948	108.127.999	79.289.977	(4.346.755)	354.856.441
-	-	1.168.722.610	537.927.662	429.799.663	350.509.686	354.856.441

فجوة إعادة تسعير الفائدة									
المجموع	عناصر بدون فائدة	أكثر من سنة	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من شهر الى 3 شهور	شهر فأقل			
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي			
2.348.045.943	787.604.075	594.458.885	395.833.141	82.665.655	47.743.986	439.740.201	مجموع الموجودات		
2.348.045.943	1.699.040.035	4.032.780	49.744.505	35.611.258	66.303.197	493.314.168	مجموع المطالبات وحقوق الملكية		
-	(911.435.960)	590.426.105	346.088.636	47.054.397	(18.559.211)	(53.573.967)	فجوة إعادة تسعير الفائدة		
-	-	911.435.960	321.009.855	(25.078.781)	(72.133.178)	(53.573.967)	الفجوة التراكمية		

31 كانون الأول 2013

مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبول أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنويا. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدولار الأمريكي مربوط بسعر ثابت مع الدينار الأردني وبالتالي فإن أثر مخاطر التغير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار العملات مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

العملة	2014		2013	
	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في سعر صرف العملة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة
	(%)	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي
شيقل إسرائيلي	10 +	(29.497)	10 +	297.796
عملات اخرى	10 +	54.186	10 +	27.787

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية لدى البنك:

31 كانون الأول 2014	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	أخرى	إجمالي
الموجودات	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	51.721.606	172.406.424	7.243.896	231.371.926
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	164.617.732	129.683.445	91.033.210	385.334.387
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	6.101.379	-	-	6.101.379
تسهيلات ائتمانية مباشرة	89.509.364	324.197.965	12.562.840	426.270.169
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	16.210.388	-	-	16.210.388
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	84.012.145	-	4.286.979	88.299.124
موجودات أخرى	1.865.594	-	1.808.705	3.674.299
مجموع الموجودات	414.038.208	626.287.834	116.935.630	1.157.261.672
المطلوبات				
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	-	451.377	23.634.832	24.086.209
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	372.663	-	-	372.663
ودائع العملاء	404.118.646	591.621.486	88.229.583	1.083.969.715
تأمينات نقدية	8.472.291	18.794.401	4.000.699	31.267.391
مطلوبات أخرى	2.820.540	15.715.539	528.660	19.064.739
مجموع المطلوبات	415.784.140	626.582.803	116.393.774	1.158.760.717
صافي التركيز داخل المركز المالي	(1.745.932)	(294.969)	541.856	(1.499.045)
إلتزامات محتملة خارج المركز المالي	19.649.761	149.615.478	19.712.842	188.978.081

31 كانون الأول 2013	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	أخرى	إجمالي
مجموع الموجودات	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
مجموع الموجودات	349.383.137	812.856.350	71.840.949	1.234.080.436
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	353.923.045	809.878.391	71.563.076	1.235.364.512
صافي التركيز داخل المركز المالي	(4.539.908)	2.977.959	277.873	(1.284.076)
إلتزامات محتملة خارج المركز المالي	18.561.435	65.772.083	19.812.712	104.146.230

مخاطر التغير بأسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

المؤشر	2014		2013	
	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل	الزيادة في المؤشر	الأثر على قائمة الدخل
	(%)	دولار أمريكي	(%)	دولار أمريكي
بورصة فلسطين	10 +	736.770	501.581	486.015
أسواق مالية خارجية	10 +	-	1.621.039	1.594.464

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم للوفاء بالتزاماته في تواريخ استحقاقها، وللد من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات ومواءمة آجالها والاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وما في حكمه.

فيما يلي تفاصيل مودعات ومطلوبات البنك بناءً على الفترات المتبقية على استحقاقاتها كما في 31 كانون الأول 2014 و2013:

31 كانون الأول 2014	شهر فاقل	دولار امريكي	دولار امريكي	دولار امريكي	أكثر من 3 شهور	أكثر من 3 شهور الى 6 شهور	أكثر من 6 شهور حتى سنة	أكثر من 3 سنوات حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بحدون استحقاق	المجموع
الموجودات:											
174.571.440	-	-	-	-	-	-	-	-	-	171.650.884	346.222.324
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية											
533.888.003	22.426.495	24.312.000	-	-	-	-	-	-	-	1.132.110	581.758.608
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية											
مودعات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7.367.695	7.367.695
تسهيلات التمانية مباشرة											
128.186.539	61.377.205	103.070.391	-	-	-	-	-	-	-	-	1.151.825.644
مودعات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	22.671.941	22.671.941
مودعات مالية بالكلفة المطفأة											
1.501.542	7.052.439	7.256.927	-	-	-	-	-	-	-	-	226.643.035
إستثمار في شركات حليفة											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	18.692.906	18.692.906
ممتلكات وآلات ومعدات											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	47.981.522	47.981.522
مشاريع تحت التنفيذ											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2.272.393	2.272.393
مودعات أخرى											
10.865.754	-	-	-	-	-	-	-	-	-	8.472.139	19.337.893
مجموع الموجودات											
849.013.278	90.856.139	134.639.318	277.512.838	395.131.327	280.241.590	397.379.471	330.772.549	268.069.076	-	-	2.424.773.961
المطلوبات:											
ودائع سلطة النقد الفلسطينية											
24.086.209	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	24.086.209
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية											
753.769	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	753.769
ودائع العملاء											
418.550.298	170.819.318	412.890.615	345.510.348	377.645.997	183.064.044	-	-	-	-	-	1.908.480.620
تأمينات نقدية											
-	79.283.153	6.447.630	7.383.369	51.816.609	9.112.694	-	-	-	-	-	154.043.455
مخصصات متنوعة											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	18.320.233

مخصصات الضرائب											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.027.063
مطلوبات أخرى											
32.147.780	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	37.956.034
مجموع المطلوبات											
475.538.056	250.102.471	419.338.245	352.893.717	429.462.606	192.176.738	25.155.550	-	-	-	-	2.144.661.383
حقوق الملكية:											
رأس المال المدفوع											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	160.000.000
علاوة إصدار											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9.034.692
إحتياطي إداري											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	32.023.745
إحتياطي إختياري											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	147.932
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	19.249.207
إحتياطي تقلبات دورية											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	27.849.613
إحتياطي القيمة العادلة											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(4.797.893)
أرباح محورة											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	35.916.850
حقوق جهات غير مسيطرة											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	279.424.146
مجموع حقوق الملكية											
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	682.432
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية											
475.538.056	250.102.471	419.338.245	352.893.717	429.462.606	192.176.738	305.262.128	280.106.578	305.262.128	-	-	2.424.773.961
فجوة الاستحقاق											
373.475.222	(159.246.332)	(284.698.927)	(75.380.879)	(34.331.279)	205.202.733	(25.020.538)	-	-	-	-	-
الفجوة التراكمية											
373.475.222	214.228.890	(70.470.037)	(145.850.916)	(180.182.195)	25.020.538	-	-	-	-	-	-

31 كانون الأول 2013									
الموجودات:				الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية				نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية					
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية				أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل				موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل					
تسهيلات ائتمانية مباشرة				تسهيلات ائتمانية مباشرة					
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل				موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل					
مستثمر في شركات حليفة				مستثمر في شركات حليفة					
ممتلكات وآلات ومعدات				ممتلكات وآلات ومعدات					
مشاريع تحت التنفيذ				مشاريع تحت التنفيذ					
موجودات أخرى				موجودات أخرى					
مجموع الموجودات				مجموع الموجودات					
المطلوبات:				المطلوبات:					
ودائع سلطة النقد الفلسطينية				ودائع سلطة النقد الفلسطينية					
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية				ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية					
ودائع العملاء				ودائع العملاء					
تأمينات نقدية				تأمينات نقدية					
مخصصات متنوعة				مخصصات متنوعة					
مخصصات الضرائب				مخصصات الضرائب					
مطلوبات أخرى				مطلوبات أخرى					
مجموع المطلوبات				مجموع المطلوبات					

مقوق الملكية:									
رأس المال المدفوع		رأس المال المدفوع		رأس المال المدفوع		رأس المال المدفوع		رأس المال المدفوع	
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	-	-	-	-
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	-	-	-
احتياطي إختياري	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إحتياطي تقلبات دورية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إحتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حقوق جهات غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات ومقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
فجوة الاستحقاق	(57.094.754)	(182.524.943)	(85.350.690)	(324.970.387)	(239.619.697)	(57.094.754)	(182.524.943)	(85.350.690)	(324.970.387)
الفجوة التراكمية	(57.094.754)	(182.524.943)	(85.350.690)	(324.970.387)	(239.619.697)	(57.094.754)	(182.524.943)	(85.350.690)	(324.970.387)

40. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2013			
سنة فأقل	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	153.678.453	638.406.726
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	1.132.110	350.748.099
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	7.085.308	7.085.308
تسهيلات ائتمانية مباشرة	424.721.905	-	1.103.641.018
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	22.313.964	22.313.964
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	27.887.334	-	146.594.774
إستثمار في شركات حليفة	-	17.070.699	17.070.699
ممتلكات وآلات ومعدات	-	39.587.275	39.587.275
مشاريع تحت التنفيذ	-	8.291.148	8.291.148
موجودات أخرى	6.477.410	-	14.306.932
مجموع الموجودات	1.293.430.911	256.988.479	2.348.045.943
المطلوبات			
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	90.206.966	-	90.206.966
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	142.399.691	-	142.399.691
ودائع العملاء	1.291.631.382	-	1.668.535.234
تأمينات نقدية	11.954.130	-	77.028.031
مخصصات متنوعة	-	16.373.477	16.373.477
مخصصات الضرائب	-	57.909.375	57.909.375
مطلوبات أخرى	23.912.268	-	43.574.195
مجموع المطلوبات	1.560.104.437	93.944.779	2.096.026.969
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	-	150.000.000	150.000.000
علاوة إصدار	-	9.034.692	9.034.692
إحتياطي إجباري	-	28.006.564	28.006.564
إحتياطي اختياري	-	95.845	95.845
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	23.565.172	23.565.172
إحتياطي تقلبات دورية	-	22.005.031	22.005.031
إحتياطي القيمة العادلة	-	(5.159.800)	(5.159.800)
أرباح مدورة	-	23.839.731	23.839.731
	-	251.387.235	251.387.235
حقوق جهات غير مسيطرة	-	631.739	631.739
مجموع حقوق الملكية	-	252.018.974	252.018.974
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1.560.104.437	345.963.753	2.348.045.943
فجوة الاستحقاق	(266.673.526)	355.648.800	-
الفجوة التراكمية	(266.673.526)	88.975.274	-

31 كانون الأول 2014			
سنة فأقل	أكثر من سنة	بدون استحقاق	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	-	171.650.884	346.222.324
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	1.132.110	581.758.608
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	7.367.695	7.367.695
تسهيلات ائتمانية مباشرة	552.984.019	-	1.151.825.644
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	-	22.671.941	22.671.941
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	32.973.862	-	226.643.035
إستثمار في شركات حليفة	-	18.692.906	18.692.906
ممتلكات وآلات ومعدات	-	47.981.522	47.981.522
مشاريع تحت التنفيذ	-	2.272.393	2.272.393
موجودات أخرى	10.865.754	-	19.337.893
مجموع الموجودات	1.352.021.573	792.510.798	2.424.773.961
المطلوبات			
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	24.086.209	-	24.086.209
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	753.769	-	753.769
ودائع العملاء	1.347.770.579	-	1.908.480.620
تأمينات نقدية	93.114.152	-	154.043.455
مخصصات متنوعة	-	18.320.233	18.320.233
مخصصات الضرائب	-	1.027.063	1.027.063
مطلوبات أخرى	32.147.780	-	37.956.034
مجموع المطلوبات	1.497.872.489	621.639.344	2.144.667.383
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	-	160.000.000	160.000.000
علاوة إصدار	-	9.034.692	9.034.692
إحتياطي إجباري	-	32.023.745	32.023.745
إحتياطي إختياري	-	147.932	147.932
إحتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	19.249.207	19.249.207
إحتياطي تقلبات دورية	-	27.849.613	27.849.613
إحتياطي القيمة العادلة	-	(4.797.893)	(4.797.893)
أرباح مدورة	-	35.916.850	35.916.850
	-	279.424.146	279.424.146
حقوق جهات غير مسيطرة	-	682.432	682.432
مجموع حقوق الملكية	-	280.106.578	280.106.578
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1.497.872.489	305.262.128	2.424.773.961
فجوة الاستحقاق	(145.850.916)	170.871.454	-
الفجوة التراكمية	(145.850.916)	25.020.538	-

41. التحليل القطاعي

معلومات قطاعات أعمال

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.

حسابات الشركات والمؤسسات والقطاع العام: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات والمؤسسات والقطاع العام.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال موزعة حسب الأنشطة:

أفراد	شركات ومؤسسات وقطاع عام	خزينة	أخرى	المجموع	
				2014	2013
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
40.292.426	69.017.755	14.557.355	14.015.369	137.882.905	128.357.036
(2.046.316)	(978.906)	-	-	(3.025.222)	(1.829.775)
إجمالي الإيرادات					
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية					
إسترداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية					
1.242.374	77.050	-	-	1.319.424	-
30.048.302	62.780.801	11.585.549	12.848.783	117.263.435	110.864.000
				(65.604.170)	(57.826.004)
مصاريف غير موزعة					
الربح قبل الضرائب				51.659.265	53.037.996
مصروف الضرائب				(11.436.759)	(12.599.165)
ربح السنة				40.222.506	40.438.831
معلومات أخرى					
إستهلاكات وإطفاءات				4.997.087	4.581.007
مصاريف رأسمالية				8.494.046	9.238.026

إجمالي موجودات القطاع	457.821.873	694.003.771	1.206.157.002	66.791.315	2.424.773.961
إجمالي مطلوبات القطاع	982.759.438	1.088.841.534	24.839.977	48.226.434	2.144.667.383

معلومات التوزيع الجغرافي

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك. يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في فلسطين والتي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية والتي تمثل الأعمال الدولية.

فيما يلي توزيع الإيرادات والموجودات للبنك حسب القطاع الجغرافي:

	محلي		دولي		المجموع	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
إجمالي الإيرادات	127.244.862	117.888.329	10.638.043	10.468.707	137.882.905	128.357.036
إجمالي موجودات القطاع	1.640.352.467	1.880.776.421	784.421.494	467.269.522	2.424.773.961	2.348.045.943
مصاريف رأسمالية	8.494.046	9.238.026	-	-	8.494.046	9.238.026

42. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال البنك هو الحفاظ على نسب رأس مال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق المساهمين.

يقوم البنك بإدارة هيكله رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الإقتصادية وطبيعة العمل. لم يقيم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكله رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة، باستثناء زيادة رأس المال بمبلغ 10 مليون دولار أمريكي و16 مليون دولار أمريكي خلال عامي 2014 و2013، على التوالي، من خلال توزيعات أرباح على شكل أسهم ليصبح رأس المال 160 مليون دولار أمريكي 150 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 و2013، على التوالي.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية المستندة لمقررات بازل، وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للسنة مقارنة بالنسبة للسنة السابقة:

2014			2013		
المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	المبلغ	نسبته إلى الموجودات	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر
دولار أمريكي	%	%	دولار أمريكي	%	%
186.827.481	7.70	13.11	166.318.565	7.08	13.95
225.829.884	9.31	15.85	206.840.318	8.81	17.35

43. إرتباطات والتزامات محتملة

على البنك بتاريخ القوائم المالية الموحدة التزامات محتملة مقابل ما يلي:

2014		2013	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
146.158.635		148.317.718	
25.464.919		20.419.707	
25.288.727		17.770.417	
195.177.183		109.712.406	
392.089.464		296.220.248	

بلغت العقود الآجلة لبيع وشراء العملات للعملاء القائمة كما في 31 كانون الأول 2014 مبلغ 2.080.280 دولار أمريكي، ولا يتم الإفصاح عنها ضمن الارتباطات والالتزامات المحتملة نظراً لقيام البنك بتغطية مخاطر هذه العقود عبر إبرام عقود مقابلة لها لدى بنوك أخرى، بالإضافة إلى قيامه بحجز تأمينات نقدية بنسبة 5 % إلى 10 % من كل عقد لتغطية أية انحرافات قد تحدث في الأسعار أو عدم التزام العميل بالعقد.

44. القضايا المقامة على البنك

بلغ عدد القضايا المقامة على البنك (40) و(35) قضية كما في 31 كانون الأول 2014 و2013، على التوالي، وذلك ضمن النشاط الطبيعي للبنك. بلغت قيمة القضايا مبلغ يعادل 11.529.284 دولار أمريكي ومبلغ يعادل 6.765.167 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 و2013، على التوالي، وفي تقدير إدارة ومحامي البنك فإنه لن يترتب على البنك أية إلتزامات لقاء هذه القضايا باستثناء ما تم تخصيصه لمواجهتها (إيضاح 19).

45. تركيز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس البنك أنشطته في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والإقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة البنك لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

46. السياسة التطويرية

تشمل السياسة التطويرية للبنك الأمور التالية:

- مواصلة التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) لتصميم برامج تمويل خاصة بالشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير برامج تمويل وخدمات خاصة بالمرأة لتلبية احتياجاتها المصرفية.
- مواصلة التركيز على إدارة المخاطر حفاظاً على الأداء والنمو المستدام.
- استمرار الإنتشار في مختلف المناطق الجغرافية في المدن والقرى والمناطق النائية لتلبية احتياجات عملاء البنك أينما تواجدوا.
- تطوير أنظمة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات.
- إتاحة فرص تدريبية لجميع موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الوظيفية .

47. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض حسابات سنة 2013 لتتناسب مع عرض القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. إن هذه التبويبات لا تؤثر علي أرباح السنوات السابقة أو حقوق الملكية.

